

سلسلة الفقه الإسلامي

على طريقة

السؤال والجواب

أحكام العبادات

الطهارة والصلاة * الصيام * الزكاة * الحج والعمرة

دراسة فقهية
على المذاهب الأربعة

تأليف

الفقيه إلى غفران مولاه

دكتور / حسين عبد المجيد حسين أبو العلا

أستاذ الفقه المقارن
ووكيل كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

الطبعة الثانية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

نبدأ ببسم الله جل جلاله . . . بسم المهيمن كل شيء يبتدى
والحمد لله القويم الأولى . . . ثم الصلاة على نبيك سرمدا
أنت رجائي يا ألهي وسيدى . . . وليس لي لغير بابك مقصدا

أخى الكريم : —

قبل القراءة في هذا الكتاب يجب أن تقدم التحية العاطرة للحبيب محمد صلى الله عليه وسلم . وصلاتنا عليك يا سر الأسرار ونور الأنوار وموضع الإجلال والإكبار هي صلاة وسلام دائمان متلازمان بدوام الليل والنهار — وبعدد تخلخل الهواء بين ذرات الفضاء ، وتحريكه لسائر النباتات وأوراق الأشجار ، وبعدد قطرات البحار والمحيطات والأنهار ، وما خلقت فيها من عجائب مخلوقاتك المرئية والخفية عن الأنظار ، وبعدد شمول لطفك لعبادك في مواقف الأقدار ، وبسمات رحمتك التي تجتمع بها رُكْم السحب فتتهمر الأمطار ، وبعدد ما أحبيت من قطراتها في الفلوات والقفار ، وبعدد حبات الرمال وذرات التراب ولغات المخلوقات ، وإشارات الحيوانات ، وتسبيح الملائكة الأبرار ، صلاة تكون لك رضا وله جزاء ولحقه أداء ، ولنا حصنا من النفاق ودرعا من النار ، وترفعنا بها مكانا عليا بين المصطفين الأخيار ، وتنجيننا بها من ذوي النفوس الخبيثة الأشرار ، وترد بها عنا وسوسة وغوائل اللعين إبليس ، وتكبح بها جماح أنفسنا عن الشهوات الدنيئة والصفات المذمومة ومواقف الاعتذار ، بفضلك وجودك يا حلیم يا ستار .

هذه تحية الفقير إلى الله لحبيه رسول الله . صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين - فاتحة كل خير ، وتمام كل نعمة ، نحمده ونتوب إليه ونشكره أن فرض علينا العبادات ليظهرنا من الذنوب والمعاصي والآثام .

والصلاة والسلام على من اجتبه ربه واصطفاه ، وبجميع المحامد حلاه ، وعلى آله وأصحابه الذين ترسموا خطاه ، وساروا على هداه ، فأصبحوا خير خلق خلق الله بدون محابة وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد

فإن العبادات لها أهميتها الكبيرة ، ومكانتها الخطيرة ، فهي تربط العبد بربه وتوثق العلاقة بين النفس وبارئها ، لذلك عَدَّ الله العبادات وجعلها أنواعاً مختلفة حتى يستطيع من يعجز عن إحداها أن يدرك الأخرى ، فجعل هناك عبادات بدنية محضة كالصلاة والصيام ، وعبادات مالية محضة كالصدقة والزكاة ، وعبادات بدنية ومالية كالحج والعمرة ، ولقد بين لنا المصطفى - صلوات ربي وسلامه عليه - أهمية هذه العبادات ، وما يتعلق بها في كثير من الأحاديث الشريفة .

وعكف سلف هذه الأمة الصالحون من العلماء المحققين ، والفقهاء الراشدين على المصادر النصية من القرآن الكريم والأحاديث القدسية والسنة النبوية يستنبطون منها الأحكام ، ويحررون القواعد ، ويحشدون الفروع في كتب الفقه .

وقد توجهت همتي زمناً إلى تحرير مؤلف جامع يضم بين دفتيه الأحكام وأدلتها ، ووجه استنباط الفروع من النصوص مع بيان ما يرد على ذلك من مناقشات ، ثم ترجيح ما تقتضي القواعد ترجيحه ، أو اختيار ما أراه أقرب إلى الصواب من غيره ، فجمعت بتوفيق الله تعالى كل ما وقفت عليه من آثار ، وحررت ما وقع من النقول ، وسطرت مذاهب الفقهاء ، ووجهتها من المنقول والمعقول في كتب ضخمة الحجم ، ورجوت أن تكون مورداً لكل ظمآن ، وعدة لكل باحث ، وزاداً لمن يتصدى للإفتاء والتدريس .

ثم رأيت أن أسطر عجالة أدون فيها زبدة تلك الكتب ، تكون بمثابة الإغاثة لمن سئل عن حكم لا يعلمه ، أو وقع في أمر لا يدري كيف يتصرف إزاءه ، فكان هذا

الملخص لكتبي في فقه الطهارة والصلاة ، وفقه الزكاة والصيام ، وفقه الحج والعمرة على المذاهب الأربعة ، وأسميته " أحكام العبادات " .

وقد راعيت سرد الأحكام على طريقة السؤال والجواب تيسيراً لفهم الطالب ، مع استيعاب أهم المطالب ، واقتصرت على ذكر آراء الفقهاء ، وبيان الرأي المختار منها ، حتى لا أغرق المتعجل في الأدلة والمناقشات ، فيصعب عليه الاهتداء إلى الأحكام التي هي ضالته المنشودة .

وغايتي من هذا الكتاب — كأصوله — أن يلمس الجميع ما في دين الله من تيسير على المسلمين ، وأن شريعة الإسلام هي — وحدها — الصالحة لكل زمان ومكان ، وأن يتعرفوا على باب من أبواب رحمة الله بعباده .

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وقارئه ، وأن يجعله لي ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون ، ومعين فضل يوم ينقطع عملي إلا من ثلاث ، كما أسأل الله — تعالى — الرضا والتوفيق لكل قارئ رأي مقام نصيح فأسدى إلى نصحه ، أو أفاد منه فدعاً لي بخير .

وصلّى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيد الناس جميعاً يوم الدين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومتبعيه بإحسان أجمعين .

الفقير إلى غفران مولاه

أد | حسين عبد المجيد حسين أبو العلا

أستاذ الفقه المقارن

ووكيل كلية الشريعة والقانون بأسبوط

سلسلة الفقه الإسلامي
على طريقة
السؤال والجواب

أحكام الطهارة والصلاة

دراسة فقهية
على المذاهب الأربعة

تأليف

الفقيه إلى غفران مولاه

دكتور / حسين عبد المجيد حسين أبو العلا

أستاذ الفقه المقارن
ووكيل كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

الطبعة الثانية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، له الحمد في الأولى والآخرة ، نحمده سبحانه وتعالى ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السماوات والأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد ، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائك ورسلك سيدنا محمد ﷺ — وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

أما بعد ،،،

فقد رأيت من الأهمية بمكان أن أتحدث عن الفريضة الأولى من فرائض الإسلام ، وأهم هذه الفرائض ، ألا وهي فريضة الصلاة ، وذلك لما لها عند الله من منزلة عظيمة إذ هي الصلة بين الله وعباده ، والرابط بين الخالق وخلقه ، وكان لزاما على أيضا أن أتكلم عما يلزم هذه الصلاة من طهارة ، فما أعظم أن يقف الإنسان بين يدي الله عز وجل طاهر البدن والروح ، يخر ساجدا لله عز وجل ، فتخر ذنوبه هذا ، وتتساقط مياه الوضوء من وجهه وأعضائه ، فتتساقط معها خطاياها ، وصدق رسول الله ﷺ — إذ يقول " الصلاة إلى الصلاة ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر " .

ولقد كانت الصلاة هي الفريضة الوحيدة التي فرضت على الأمة عن سدرة المنتهى ، وذلك لشرفها وعظمتها عند الله عز وجل ، وكم يحس الإنسان بالراحة والطمأنينة وهو يقف بين يدي الله عز وجل ملقيا الدنيا وراء ظهره ، مقرا بشرف العبودية لخالقه سبحانه .

وقد ألزمت نفسي في هذا الكتاب (أحكام الطهارة والصلاة) بسهولة المأخذ ، ودقة العبارة ، والبعد عن التعقيدات الفقهية ، فمن أراد التوسع فليرجع لكتبي الأصلية ،

وقد راعيت سرد الأحكام على طريقة السؤال والجواب تيسيراً للفهم والاستيعاب ،
واقترنت على ذكر آراء الفقهاء وبيان الرأي المختار منها حتى لا أغرق
المتعجل في الأدلة والمناقشات فيصعب عليه الاهتداء إلى الأحكام التي هي
ضالته المنشودة .

والله أسأل أن ينفع به كل من قرأه ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع
مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
وصلّى الله وسلم وبارك على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسوله سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين في كل لحظة وحين .

الأستاذ الدكتور

حسين عبد المجيد حسين أبو العلا

فقه الطهارة والصلاة

س ١ : ما هي الطهارة ؟

أولا : الطهارة لغة : هي النظافة والنزاهة من الأقدار ، حسية كانت أو معنوية كالذنوب المدنسة للإنسان .

ثانيا : الطهارة شرعا : هي رفع الحدث وما في معناه ، أو رفع حكمه وإزالة الخبث .

والحدث يكون حدثا أصغر ، وهو الذي يستوجب الوضوء ، وحدثا أكبر ، وهو الذي يستوجب الغسل وعلى ذلك فالطهارة في الشرع تشمل ما يأتي : -

١ (رفع الحدث "والحدث هو الوصف القائم بالبدن المانع من نحو صلاة وطواف " وما في معناه : " أي ما في معنى الحدث " كغسل الميت " باستعمال الماء على وجه مخصوص .

٢ (إزالة النجاسة بالماء وغيره من المطهرات من على البدن أو الثوب أو المكان .

٣ (رفع حكم النجاسة من على البدن بالتيمم .

٤ (رفع حكم الخارج من السيولين بالأحجار ونحوها .

وقد قال الإمام أبو حامد الغزالي : الطهارة لها أربع مراتب .

الأولى: تطهير الظاهر من الأحداث والأنجاس .

الثانية : تطهير الجوارح من الجرائم والآثام .

الثالثة : تطهير القلب من الأخلاق المذمومة والرذائل الممقوتة .

الرابعة : تطهير السر عما سوى الله عز وجل .

وهذا هو الغاية القصوى لمن قويت بصيرته فسمت إلى هذا المطلوب ، ومن عميت بصيرته لم يفهم من مراتب الطهارة إلا المرتبة الأولى .

س ٢ : ما الفرق بين طهارة الحدث وإزالة الخبث ؟

ج : الفرق بينهما هو أن طهارة الحدث من باب الأفعال المأمور بها ، فلا تسقط بالنسيان والجهل ، ويشترط فيها النية .

وأما طهارة الخبث ، فهي من باب التروك ، فإذا صلى الإنسان بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه في أصح قولي العلماء .

س ٣ : ما هو الماء وما أقسامه ؟

ج : الماء هو جسم لطيف سيال يتلون بلون إنائه وتتوقف عليه حياة كل الكائنات .

وينقسم الماء إلى ثلاثة أقسام ، ماء طهور ، وماء طاهر ، وماء نجس ، عند جمهور الفقهاء .

وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأحمد في رواية فقالا : إن الماء قسمان : طاهر ونجس ، ثم قال شيخ الإسلام ابن تيميه إن إثبات قسم ثالث وهو الطاهر لا أصل له في كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ .

والحد الفاصل بين الماء الطهور والنجس هو التغير لأحد أوصافه بالنجاسة ، فما تغير لونه أو ريحه أو طعمه بنجاسة فهو نجس ، قليلاً كان أو كثيراً ، أما الماء الذي أصابته نجاسة فلم تغير أحد أوصافه فهو طهور لعدم الدليل على نجاسته ولدخوله في الطيبات .

س ٤ : ما هو الماء الطهور وما حكمه ؟

ج : الماء الطهور هو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره أي الباقي على أصل خلقته من الحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة ، ويجوز استعماله في العادات من طبخ وعجن وشرب وفي العبادات من وضوء وغسل .

ويسمى أيضاً بالماء المطلق ، وهو الذي لم يخالطه شيء يخرج به عن إطلاقه ، وسواء أكان الماء قليلاً أم كثيراً ، ساكناً أم متحركاً ، عذباً أم مالحاً ، وسواء كان ماء نهر أو بحر أو بئر أو عين وما إلى ذلك من أنواع المياه .

س ٥ : ما هو الماء الطاهر ؟

ج : هو الماء الذي تغير لونه أو طعمه أو رائحته بشيء طاهر ، ومن أشهر أنواعه الماء المتغير ، والماء المستعمل .

س ٦ : ما هو الماء المتغير وما حكمه ؟

ج : الماء المتغير هو الماء الذي تغير عن أصل خلقتة بشيء طاهر حقيقة ، كتغيره بشيء مخالط له ، أو حكما كتغيره بطول مكث ، أو بما يشق صون الماء عنه غالبا ، أو بما لا ينفك عنه غالبا ، أو بشيء مجاور ، وعلى ذلك يكون التغير بثلاثة أشياء :

أولا : التغير بطول مكث ، أو بما يشق صون الماء عنه ، أو بما لا ينفك عنه الماء غالبا .

ثانيا : أن يكون تغير الماء بشيء مجاور له .

ثالثا : أن يكون تغير الماء بشيء مخالط به .

— وإليك حكم هذه الأنواع الثلاثة عند الفقهاء :

أولا : التغير بطول المكث :

أو بما يشق صون الماء عنه في الغالب كأوراق الأشجار ، أو التغير بما لا ينفك عنه الماء غالبا كالطحالب والتراب والرمل والملح ، ففي هذه الحالة ، اتفق الفقهاء على أن الماء يبقى على إطلاقه فيكون طاهرا مطهرا ، أي أنه يجوز استعماله في العادات والعبادات بشرط ألا تخرج هذه الأشياء الماء عن رفته وسيلانه ، أما إذا كان هذا التغير بحيث يخرج الماء عن طبيعته من الرقة والسيلان حتى لا يصح معه إطلاق اسم الماء عليه ، فإن هذا يسلب الماء طهوريته فلا يرفع الحدث .

ثانيا : تغير الماء بشيء مجاور طاهر :

كماء الورد والزعفران ، فقد اختلف الفقهاء في طهوريته على مذهبين في الجملة فذهب جمهور الفقهاء إلى أن مثل هذا التغير لا يضر ، ويبقى الماء طهورا ، أي يجوز استعماله في العادات والعبادات .

وذهب المالكية في المعتمد عندهم والشافعية في وجه إلى أن هذا التغير يضر ويسلب الماء طهوريته ، فيكون الماء طاهرا غير مطهر ، أي يجوز استعماله في العادات دون العبادات .

ولكن رأى الجمهور هو الأولى بالقبول .

ثالثا : تغير الماء بشيء مخالط له :

كاللبن والعسل وما إلى ذلك من الأشياء الطاهرة ، فقد اختلف الفقهاء في طهوريته على مذهبين : —

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الماء يفقد الطهورية ويصير طاهرا غير مطهر لغيره ، أي يجوز استعماله في العادات دون العبادات •
 وذهب بعض الحنفية والشافعية في وجه والحنابلة في وجه إلى أن الماء يبقى على طهوريته ، أي يجوز استعماله في العبادات والعادات ، وهذا ما رجحه الإمام ابن تيمية •

س ٧ : ما هو الماء المستعمل وما حكمه ؟

جـ : الماء المستعمل هو ما رفع به حدث واجب كالوضوء والغسل ، أو استعمل في طهارة مستحبة غير واجبة كغسل الجمعة ، أو استعمل في تعبد من غير حدث كغسل اليدين من نوم ليل ، ويصبح الماء مستعملا إذا انفصل عن العضو أو عن البدن •
 ولقد اختلف الفقهاء في حكم الماء المستعمل هل هو طاهر في نفسه مطهر لغيره أم لا ؟ على ثلاثة مذاهب :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر لغيره ، أي أنه يجوز استعماله في العادات دون العبادات •
 وذهب المالكية في المشهور والشافعية في المرجوح والحنابلة في مقابل المذهب إلى أن الماء المستعمل طاهر في نفسه مطهر لغيره ، أي يجوز استعماله في العادات والعبادات ، وهذه الرواية اختارها ابن تيمية ورجحها •

وذهب الحنفية في قول عندهم إلى أن الماء المستعمل ماء متجنس ، وعلى ذلك لو انغمس الجنب أو المحدث في ماء قليل ينوى رفع الحدث صار الماء مستعملا ولم يرتفع حدثه عند الحنابلة ، وعند الشافعية يصير الماء مستعملا ولكن يرتفع حدثه •

س ٨ : ما هو الماء النجس وما حكمه ؟

جـ : الماء النجس لغة هو الماء المستقذر ، وشرعا — هو الماء الذي سقطت فيه نجاسة سواء أكان قليلا أم كثيرا ، وقد اتفق الفقهاء على أن الماء الذي سقطت فيه

نجاسة وغيرت أحد أوصافه الثلاثة يصير نجسا ، سواء أكان الماء الذي سقطت فيه النجاسة قليلا أم كثيرا ، وذلك لقول النبي ﷺ " الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه " (رواه ابن ماجه) ، ولإجماع الأمة على ذلك ، وعليه لا يجوز استعماله في العبادات كالوضوء والغسل ، ولا العادات كالطبخ والعجن ، ولا يجوز استعماله إلا في حالة الضرورة الملحة إليه ، كما إذا كان الشخص تائها في الصحراء وتوقفت حياته على شرب الماء المتنجس فإن ذلك لا شيء فيه ، كما أنه يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالأدمي ، كسقي البهائم والطيور والزرع وتخمير الطين والجبس والجير وما إلى ذلك .

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك في حكم الماء الذي سقطت فيه نجاسة ولم تغير أحد أوصافه الثلاثة على ثلاثة مذاهب :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن ذلك الماء لا ينجس ويصح التطهر به ، سواء أكان قليلا أم كثيرا ، وإنما يكره التطهر به مع وجود غيره ، وهذا الرأي هو الذي دلت عليه السنة ، وعليه الصحابة وجمهور السلف .

وذهب الحنفية إلى أن الماء القليل إذا سقطت فيه نجاسة فإنها تنجسه ، بخلاف الماء الكثير والماء الجاري ، وحد الماء الجاري عندهم ما يعده الناس جاريا عرفا ، ولو لم يكن كثيرا .

وذهب الشافعية والحنابلة في المشهور عندهم إلى أن الماء الذي سقطت فيه نجاسة إما أن يكون قليلا أو كثيرا ، فإن كان قليلا تنجس ، وإن كان كثيرا لا ينجس .

ونلاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا في حد القلة والكثرة للماء على النحو التالي :

١ [ذهب الحنفية إلى أن الماء إن كانت مساحته عشرة أذرع في عشرة بحيث لا تنكشف أرضيته بالغرف منه كان الماء كثيرا ، وإن قل عن ذلك كان الماء قليلا ، وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل ثمانية في ثمانية ، والمراد بالذراع هو المقدر بأربع وعشرين أصبعا على الراجح عندهم ، وقيل الذراع سبع وعشرون أصبعا ، والأصبع تساوي تقريبا ١،٩٢٥ سنتيمتر .

٢ [وذهب المالكية إلى أن حد القلة أن يكون الماء ملء إناء كإناء الوضوء أو إناء الغسل ، وما زاد على ذلك فهو كثير .

٣ [وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن حد الكثرة أن يبلغ الماء قلتين من قلال هجو ، وإن نقص عن ذلك كان قليلا ، والقلتان خمسمائة رطل بغدادى ، وأربعمائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل مصري ، وقدرها بعضهم بالمساحة فقال في المساحة المربعة ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا ، وفي المساحة المدورة ذراع عرضا وذراعان ونصف عمقا ، وفي المساحة المثلثة ذراع ونصف عرضا وذراع ونصف طولاً وذراعان عمقا .

س ٩ : ما هو الماء الذي يكره التوضؤ به ؟

ج : يكره التوضؤ بالماء شديد الحرارة ، أو شديد البرودة ، أو المسخن بنجس ، وكذلك الماء المتغير بشيء غير ممازج له ، أي غير مخالط تذهب أجزاؤه فيه ، كتغير الماء بدهن أو كافور أو بملح مائي ، ومحل الكراهة في ذلك كله إذا لم يحتج إلى هذا الماء بأن وجد غيره ، فإن احتيج إليه بأن لم يوجد غيره تعين بلا كراهة ، وذلك لأن الواجب لا يكون مكروها .

س ١٠ : ما هي الأشياء التي لا يجوز التوضؤ بها ؟

ج : ثلاثة أشياء لا يجوز التوضؤ بها لأنها لا تحصل بها الطهارة وهي : —

(١) ما اعتصر من الطاهرات كماء الورد وماء القرنفل وما ينز من عروق الشجر إذا قطعت رطبة .

(٢) ما خالطه طاهر فغير اسمه وغلب على أجزائه حتى صار صبغا أو حبرا أو خلا أو مرقا ونحو ذلك .

(٣) ما طبخ فيه طاهر فتغير به كماء الباقلاء المغلي .

س ١١ : ما هي أحكام السور ؟

ج : السور هو بقية الشيء وجمعه أسار ، فإذا شرب إنسان أو حيوان من ماء أو أكل من طعام فما تبقى منه يسمى سورا ، وحكمه يختلف باختلاف الإنسان والحيوان على النحو التالي :

أولاً : اتفق الأئمة الأربعة على أن سور المسلم وبهيمة الأنعام مأكولة اللحم طاهر .
 وذهب أيضا جمهور الفقهاء إلى أن سور الكلب والخنزير نجس ، وخالفهم في ذلك
 المالكية والأوزاعي وداود فقالوا بطهارته فيتوضأ به ويشرب منه ، وإن ولغا في
 طعام لم يحرم أكله ويغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب تعبداً وذلك لقول الله عز وجل
 (فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يأمر بغسل ما أصابه فمه ، ثم اختلفوا بعد ذلك في
 سور غير المسلم وغير مأكول اللحم .

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن سور الكافر طاهر ما لم يشرب الخمر .
 وذهب بعض الفقهاء إلى أن سور مكره .
 واختلفوا أيضا في سور سباع البهائم غير مأكولة اللحم .
 فذهب جمهور الفقهاء إلى طهارة سورها .
 وذهب الحنفية والحنابلة في رواية إلى نجاستها .

ثانياً : اختلف الفقهاء في سور سباع الطير والبهائم كالصقر والحدأة ، وكل ذي
 مخلب من الطير ، والفرس والحمار والبغل ، والفأرة والهرة الأهلية : —
 فذهب جمهور الفقهاء إلى طهارة سورها ، وأنه يرخص في جميع هذا ، وذلك لما
 رواه جابر " أن النبي ﷺ — سئل أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال نعم وبما
 أفضلت السباع كلها " (رواه الإمام الشافعي في مسنده) .
 وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن سورها مكروه تنزيهاً إن وجد غيره ، فإن
 لم يوجد فلا كراهة ما لم تحمل في فمها نجاسة .

وذهب الحنابلة في المشهور إلى نجاسة سورها ، وذلك أن النبي ﷺ — سئل عن
 الماء وما ينبو من السباع فقال " إذا بلغ قلتين لم ينجس " فلو كانت طاهرة لم
 يحده ﷺ — بالقلتين .

وأما سور ما يسكن البيوت كالفأرة وابن عرس ونحوهم من حشرات الأرض
 والهرة ،

فقد قال جمهور الفقهاء إن سورها طاهر وذلك لما روته كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت أبي قتادة أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءا قالت فجاءت هرة فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة فرأني أنظر إليه ، فقال أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت : نعم ، فقال إن رسول الله ﷺ — قال إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات " (أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي) •

وقال الحنفية بکراهة الوضوء بسور الهرة •

س ١٢ : ما الحكم لو شك إنسان في طهورية ماء هل هو طهور أم متنجس أو اشتبه عليه ذلك ؟

أ — إن شك إنسان في تتجس ماء أو غيره بني على اليقين ، أي على أصله الذي كان قبل الشك وذلك لقول النبي ﷺ — " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " ولم يلزمه السؤال عما لم يتيقن ، وذلك لأن الأصل الطهارة •

ب — وإن اشتبه عليه ماء طهور بنجس ، أي التبس عليه ، لم يتحرر ويتركهما وجوبا ويتيمم ، فإن علم بعد ذلك الطهور أو المباح بعد فعل ما تيمم له من صلاة ونحوها لم يعد الصلاة إذا كان قد فرغ منها ، وإذا لم يفرغ منها تطهر وأعادها ، وهذا بخلاف ما لو اشتبهت عليه ثياب طاهرة بثياب نجسة ولم يكن عنده طاهر بيقين صلى في كل ثوب صلاة واحدة يكررها بعدد الثياب النجسة وزاد عليها صلاة في ثوب آخر ، فلو اشتبه في خمسة ثياب صلى في ستة في كل ثوب صلاة ، وذلك ليصلى في ثوب طاهر بيقين وينوي بكل صلاة الفرض ، والفرق بين الثياب والمياه هو أن الماء يلصق ببدنه فينجسه وأن الصلاة في الثوب النجس جائزة عند العدم بخلاف الماء •

ج — وإن اشتبه عليه ماء طهور بطاهر توضحاً منها جميعاً وضوءاً واحداً يأخذ من كل واحد من المائتين غرفة يعم بكل غرفة المحل من محال الوضوء ، ويجوز له ذلك بلا تحرر ولو كان عنده طهور بيقين ويصلى صلاة واحدة •

س ١٣ : هل يجوز التطهر بالماء المتبقي من طهور الآدمي ؟

ج : أي أنه هل يجوز للرجل أن يتطهر بفضل طهور المرأة والعكس أم لا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على رأيين في الجملة :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز للرجل أن يتطهر بفضل طهور المرأة وأن للمرأة أن تتطهر بفضل طهور الرجل مطلقا ، وذلك لما رواه مسلم عن ابن عباس

أن رسول الله ﷺ — كان يغتسل بفضول ميمونه " وزاد أحمد — فقال " بفضل غسلها من الجنابة " وهو قول أكثر أهل العلم ، وأما النهي الوارد في حديث أبي

داود والترمذي وابن حبان أن النبي ﷺ — نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة " إنما هو للتنزيه •

وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى جواز تطهر المرأة بفضل طهور الرجل ، وعدم جواز تطهر الرجل بفضل طهور المرأة بشروط منها : —

أ — أن تكون المرأة التي خلت بالماء مكلفة وهي البالغة العاقلة •

ب — أن يكون الماء يسيرا دون القلتين •

ج — أن تكون الطهارة كاملة عن حدث واجب •

ورأي جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول •

س ١٤ : هل يجوز استعمال أواني الذهب والفضة أم لا يجوز ؟

ج : اتفق الفقهاء على حرمة الشرب من إناء الذهب والفضة وذلك لقول النبي

ﷺ — " الذي يشرب من أنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم " •

وذهب جمهور الفقهاء أيضا ومنهم الأئمة الأربعة إلى حرمة الأكل وباقي الاستعمالات الأخرى في أواني الذهب والفضة وذلك لقول حذيفة رضى الله عنه :

سمعت النبي ﷺ — يقول : " لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في

صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة " وخالف في ذلك داود الظاهري فأجّلز

الأكل دون الشرب ، ومال الإمام الشوكاني إلى قصر الحرمة على استعمال الأواني

في الأكل والشرب فقط ، لأن ذلك هو الذي أثبتته السنة ، فلا يقاس عليه غيره من

بقية الاستعمالات الأخرى •

ولكن يجوز تضبيب الإناء بيسير من الفضة دون الذهب إن كان ذلك لحاجة ، أما بدون حاجة فلا يجوز لحديث أنس رضى الله عنه أنه قال إن قدح النبي ﷺ - انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة .

س ١٥ : هل يجوز استعمال أواني وثياب الكفار ؟

ج : نعم تباح أواني الكفار وثيابهم إذا لم يتيقن الإنسان نجاستها وذلك لما روي أن النبي ﷺ - وأصحابه توضئوا من مزادة شركية ، أما ما لاقى صراتهم كالسراويل فقد روي عن الإمام أحمد أنه قال : أحب أن يعيد إذا صلى فيه .

س ١٦ : هل يطهر جلد الميتة بالدباغة ويجوز الانتفاع به أم لا ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن جلد الميتة قبل دبغه يكون نجسا ، ثم اختلفوا هل يجوز الانتفاع به قبل دبغه أم لا على مذهبين : -

فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز الانتفاع به .

وذهب بعض الشافعية والإمام الزهري إلى أنه يجوز الانتفاع به .

وكذلك اختلف الفقهاء في طهارته بعد دبغه على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن جلد الميتة يطهر بالدبغ وعليه يجوز الانتفاع به .

وذهب المالكية والحنابلة في المشهور عندهما إلى أن جلد الميتة لا يطهر بالدبغ ، ولكن يجوز الانتفاع به في اليابسات فقط دون المائعات كالزيت والخل .

ولكن رأي الجمهور هو الأولى بالقبول لقول النبي ﷺ - " إذا دبغ الإهاب فقد طهر " (متفق عليه) ، وأما حديث عبد الله بن عكيم الذي قال فيه أتانا كتاب رسول الله ﷺ - قبل وفاته بشهر أو شهرين أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " فهو مضطرب في سنده ومضطرب في متنه ، وهو مرسل ، وقيل إنه منقطع .

س ١٧ : ما حكم ما قطع من الحيوان وهو حي ؟

ج : إن ما أبين من الحيوان وهو حي فهو كالميتة ، ولكن يستثنى من ذلك أشياء وهي :

١ (الطريدة : وهي الصيد يقع بين القوم لا يقدرّون على ذكاته فينتاطعون به
بسلّاحهم ثم يجهزون عليه ، فما أبين منه قبل القدرة عليه وقبل موته فهو حلال ،
فإن قطع منه جزء ثم هرب ولم يعلم موته لم يحل الجزء المقطوع منه .

٢ (النّاد من الإبل وغيرها من الحيوانات فهي كالطريدة .

٣ (جنين الحيوان المأكول ذكاته هي ذكاة أمه إن خرج ميتا أو به حركة مذبوح ،
ويستحب ذبحه إن خرج ميتا ، أما إن خرج وبه حياة مستقرة لم يبيع أكله إلا بذبحه
أو نحره .

٤ (البيضة إذا صلب قشرها في بطن الطائر .

٥ (الشعر والصوف والوبر والريش إذا قص بدون أصوله .

س ١٨ : هل جميع أجزاء الميتة نجسة ؟

ج : إن جميع أجزاء الميتة نجسة إلا شعرها وصوفها ووبرها وريش طير ولو
لغير مأكول اللحم فطاهر ، وذلك لقول الله عز وجل - " ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين " ^(١) والآية سيقت للامتثال ، فالظاهر شمولها
لحالتي الحياة والموت .

س ١٩ : ما هو الاستنجاء وما حكمه ؟

ج : الاستنجاء في اللغة : هو قطع الأذى عن الإنسان .

وشرعا : هو إزالة أثر النجاسة من القبل والدبر بالماء أو الحجر ، ويقال لإزالة أثر
النجاسة بالماء استنجاء وإزالتها بالحجر استجمار ، ويكون ذلك بثلاثة أحجار أو
بخمسة أو بسبعة إذا لم يجد الماء .

وحكم الاستنجاء واجب عند جمهور الفقهاء ، سنة مؤكدة عند المالكية في المعتمد .

س ٢٠ : ما الذي يستحب لمن أراد أن يقضي حاجته ؟

ج : يستحب لمريد قضاء الحاجة قبل دخوله الخلاء ما يأتي : -

١ سورة النحل من الآية ٨٠ .

١ (أن يقول بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، والخبث : الشر ، والخبائث : الشياطين ، وقيل : إن الخبث ذكران الشياطين ، والخبائث إناثهم ، وذلك لحديث

أنسى رضى الله عنه أن النبي ﷺ — كان إذا دخل الخلاء قال : " أعوذ بالله من الخبث والخبائث .

٢ (أن يقول بعد فراغه من ذلك الأذى : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، أيضا لحديث أنس .

٣ (أن يدخل الخلاء برجله اليسرى وإذا خرج يخرج برجله اليمنى ، بخلاف المساجد فإنه يدخلها باليمنى ويخرج منها باليسرى .

٤ (أن يعتمد على رجله اليسرى وهو جالس لقضاء حاجته ، وينصب رجله اليمنى ، وذلك لحديث سراقبة بن مالك رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله — ﷺ أن نتكى على اليسرى وأن ننصب اليمنى .

٥ (أن يبعد عن عيون الناس إذا كان ذلك في الفضاء ، أو إغلاقه الباب إن كان ذلك بالمنازل ، وذلك لحديث جابر رضى الله عنه أنه قال : إن النبي ﷺ — كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ، وكذلك قول أبى هريرة رضى الله عنه من أتى الغائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فإن الشيطان يلعب بمقاعد بنى آدم ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج .

٦ (أن يجلس مريد قضاء الحاجة في مكان رخو ، أي لين هش لبولـه ، وذلك لخبر أبى موسى رضى الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ — ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دميثا في أصل جدار فبال ثم قال : إذا بال أحدكم فليرتد لبولـه ، أي ليطلب له مكانا ليأمن من رشاش البول " ويقصد به مكانا علوا .

٧ (ويستحب لقاضى الحاجة مسح ذكره بيسرى يديه إذا فرغ ثم يبتدئ المسح من حلقة دبره إلى رأس الذكر ويفعل ذلك ثلاثا .

٨ (أن ينتر ذكره ثلاث مرات ، ولكن لم يثبت في ذلك شيء صحيح عن النبي -

ﷺ - فحديث إذا بال أحدكم فلينتر ثلاثا . الذي رواه أحمد ضعفه شيخ الإسلام ابن تيميه ، ولكن يستحب أن يمكث قليلا بعد بوله ليستبرئ منه .

٩ (أن يترك المكان الذي تغوط فيه إلى موضع آخر ليستتجى فيه إن خشي تلوثا أي تنجسا .

س ٢١ : ما الذي يكره لمن أراد أن يقضي حاجته ؟

ج : يكره لقاضي الحاجة ما يأتي : -

١ - أن يدخل الخلاء بما فيه ذكر الله عز وجل بلا حاجة ، أما دخوله بالمصحف أو بعض المصحف فذلك حرام ولو ملفوفا بحائل ، وذلك لحديث أنس رضي الله

عنه " كان رسول الله - ﷺ - إذا دخل الخلاء نزع خاتمه " فإن احتاج إلى حمل ما فيه ذكر الله تعالى بأن لم يجد من يحفظه له وخاف ضياعه فلا بأس ، بشرط أن يخفيه ، فإن كان الذي عليه اسم الله خاتما جعل فسه في باطن كفه اليمنى لئلا يلاقي النجاسة أو يقابلها ، ويستثنى من ذلك نحو دراهم وحرز فيها ذكر الله فلا بأس به للمشقة .

٢ - أن لا يرفع ثوبه قبل دنوه من الأرض بلا حاجة بأن لم يخف أن يسبقه البول ، ولا بأس ببوله قائما ولو بلا حاجة إن أمن تلوثا وناظرا ، وذلك لما رواه حذيفة

رضي الله عنه أنه قال " كنت مع النبي - ﷺ - فأنتهى إلى سبابة قوم فبال قائما فتوضأ ومسح على خفيه " (متفق عليه) .

٣ - أن لا يتكلم الإنسان في الخلاء مطلقا أي سواء كان الكلام مباحا أو مندوبا ، كذكر الله تعالى ولو سلاما ، وذلك لما رواه ابن عمر رضي الله عنه قال : مر

بالنبي - ﷺ - رجل فسلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه " ، وقد روى بأنه - ﷺ - تيمم ثم رد على الرجل السلام .

ولكن هناك أشياء لابد أن يتحدث فيها الإنسان ولو كان في الخلاء ، كتحذير الأعمى من الوقوع في مهلكة كبر أو حية ، أما لو عطس أو سمع أذانا فإنه يحمد الله ويجيب المؤذن بقلبه .

٤ - أن لا يبول في نحو شق ، وهو ما يتخذة الديبيب والهوام بيتا في الأرض ، وذلك لما رواه قتادة عن عبد الله بن سرخسي قال نهى رسول الله ﷺ - أن يبال في الجحر ، قيل لقتادة ما يكره من البول في الجحر ؟ قال لأنها مساكن الجن .

٥ - أن لا يمس فرجه بيمينه ، وذلك لما رواه أبو قتادة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال " لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه " .

٦ - أن لا يستنجي الإنسان بيمينه بلا عذر .

٧ - أن لا يستقبل عند قضاء حاجته شمسا أو قمرا بلا حائل لما فيهما من نور الله

، ولكن قال ابن القيم رحمه الله لم ينقل عن النبي ﷺ - في ذلك شيء على الإطلاق ، وليس لهذه المسألة أصل في الشرع .

س ٢٢ : ما الذي يحرم على داخل الخلاء أن يفعله ؟

ج : يحرم على داخل الخلاء ما يأتي :

١ - أن يبقى فترة في الخلاء فوق حاجته ولو كان في ظلمة ، وذلك لأن كشف العورة مضر حتى قال الأطباء أنه يدمي الكبد ، ويورث الباسور .

٢ - أن لا يبول أو يتغوط بطريق مسلوك أو بظل نافع أو بمورد ماء ، وذلك لما

رواه معاذ عن النبي ﷺ - أنه قال " اتقوا الملاعن الثلاث ، البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل " (رواه أبو داود) ، والمورد هو الطريق ، وقال رسول

الله ﷺ - " اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن يا رسول الله ؟ قال : الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم " (أخرجه مسلم) .

٣ - وأن لا يستقبل القبلة أو يستدبرها ببول أو غائط ، وذلك لما رواه أبو أيوب

عن النبي ﷺ - أنه قال : " إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ولكن شرقوا أو غربوا " قال أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فننحرف عنها ونستغفر الله عز وجل " (متفق عليه) وغير ذلك من الأحاديث ، ولكن اختلف الفقهاء في المقصود من ذلك على أربعة مذاهب : -

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والشافعية وأحمد في رواية إلى أن ذلك يحرم في الصحارى دون العمران .

وذهب أبو حنيفة في رواية وأحمد في رواية ثانية إلى أن هذا النهي للتنزيه فقط وليس للتحريم ، فيكون استقبال القبلة أو استدبارها مكروها .

وذهب ابن حزم الظاهري وأحمد في الرواية الثالثة إلى أنه لا يجوز ذلك لا في الصحاري ولا في البنيان .

وذهب بعض الحنفية وبعض الحنابلة أنه لا يجوز الاستقبال لا في الصحارى ولا في العمران وإنما يجوز الاستدبار .

ولكن رأي جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول جمعا بين الآثار الواردة في هذا الشأن .

س ٢٣ : كيف ينقى المحل من تغوط أو بال ؟

جـ : ينقى المحل من تغوط أو بال بأن يستجمر ندبا بنحو حجر ثم يستنجي بالماء بعده ، وذلك لقول عائشة رضي الله عنها للنساء " مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجرة الماء فإني أستحيهم وإن رسول الله ﷺ - كان يفعلنه " (أخرجه الترمذي والنسائي وهو حديث صحيح) ، ولأن ذلك أبلغ للإتقاء ، فإن عكس بأن استنجي ثم استجمر كره له ذلك .

وبجوز للإنسان أن يستعمل الماء في غسل فرج والحصى في الآخر ، ويجزئ الماء لوحده ، وكذا الأحجار لوحدها ، بغير خلاف بين العلماء ، وذلك لما رواه جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ - أنه قال " إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه " (رواه أبو داود والنسائي وهو حديث صحيح) ولكن الماء أفضل من الحجر ، وجمعهما أفضل ، إلا إذا تعدى الخارج المعتاد ، وانتشر على شيء من الصفحة ، أو امتد إلى الحشفة امتدادا غير معتاد ، فهنا يجب الماء للمتعدى فقط .

س ٢٤ : ما الذي لا يجوز الاستجمار به ؟

ج : لا يجوز الاستجمار ولا يصح إلا بالطاهر المباح المنق للمحل كالأحجار والخشب والخزف ، وذلك لأن النبي ﷺ - سئل عن الاستطابة فقال " بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع " والرجيع روث البهائم ، وكذا الخارج من الإنسان (رواه أبو داود عن خزيمة) .

وعليه فلا يجوز الاستجمار بالعظم ولا بالروث عند أكثر أهل العلم منهم الشافعية والحنابلة ، وأجاز الحنفية الاستجمار بهما ، لأنهما يخففان النجاسة وينقيان المحل فيهما كالأحجار ، وأجاز مالك الاستجمار بالطاهر منهما ، ولكن ما ذهب إليه عامة الفقهاء هو الأولى بالقبول ، وذلك لما روى عن النبي ﷺ - أنه قال " لا تستجوا بالروث ولا بالعظم فإنه زاد إخوانكم من الجن " (رواه الدار قطنى وقال إسناده صحيح) .

ولا يجوز أيضا الاستجمار بطعام ولو لبهيمية ، ولا بكتب علم ، وما فيه ذكر الله ، وأيضا لا يجوز الاستجمار بشيء متصل بالحيوان كيده وجلده وصفوفه ، وذلك لحرمة الحيوان .

س ٢٥ : ما الذي يشترط لصحة الاستجمار ؟

ج : يشترط لصحة الاستجمار ما يأتي : -

١ [أن يكون الاستجمار بثلاث مسحات تعم كل مسحة المحل ، فلا يجزئ أقل منها ، وذلك لما رواه سلمان رضي الله عنه قال إن النبي ﷺ - كان ينهانا أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وأن نستجمر برجيع أو عظم " (رواه مسلم) والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب يقوم مقام ثلاثة أحجار .

٢ [أن تكون الأحجار منقية للمحل ، أي مزيلة لعين الخارج حتى لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، وأما الإنقاء بالماء فعود خشونة المحل كما كان ، فإن لم تنق المسحات الثلاث المحل زاد وجوبا عليها حتى ينقى المحل ، ويستحب قطع

الاستجمار على وتر خمسة وسبعة وتسعة ، وذلك لقوله ﷺ — " من استجمر فليوتر " (متفق عليه) .

ويجب الاستنجاء أو الاستجمار لكل خارج من أحد السبيلين معتادا كالبول ، أو غير معتاد كالمدى ، وذلك لقول الله عز وجل — " والرجز فاهجر " ولا يستنجي من

ريح ولا يستجمر له ، وذلك لقول النبي ﷺ — " من استنجى من ريح فليس منا " وكذلك لا يستنجي من المنى عند الشافعية والحنابلة في المذهب ، لأنه طاهر ويستنجي منه عند الحنفية والمالكية لأنه نجس ، ولا من الولد الذي ولد من أمه بلا دم ، وكذلك لو انفصل من أحد السبيلين شيء لا يلوثه ، أي لا يترك على المحل أثرا كالبعر الناشف .

ولا يصح وضوء ولا تيمم عن حدث أو نجاسة ممن لزمه استنجاء قبله ، وذلك لقول النبي ﷺ — " يغسل ذكره ثم يتوضأ " (متفق عليه من حديث المقداد) فأتى بثم المفيدة للترتيب .

وقد أجاز بعض الفقهاء غير الحنابلة لمن توضأ وقد نسي الاستنجاء أن يلف على يده اليسرى خرقة يستنجي بها ولا شيء عليه غير هذا ، والحكمة من لف الخرقة حتى لا يمس المتوضئ ذكره فينقض وضوءه عند القائلين بذلك .

س ٢٦ : ما هو السواك ؟ وما حكمه ؟ وما كفيته ؟ ومتى يتأكد ؟
ج : السواك والمسواك اسمان للعود الذي يتسوك به ، ويطلق السواك على التسوك ، وهو شرعا : استعمال عود في أسنان ولثة ولسان .

وحكمه : سنة مؤكدة باتفاق الفقهاء ، وذلك لما رواه أبو بكر رضي الله عنه ، أن

النبي ﷺ — قال : " السواك مطهرة للفم مرضاة للرب " (رواه الإمام أحمد) .

وكيفيته : أن المسلم يمسك السواك بيده اليسرى ويبدأ بشق فمه الأيمن ، وذلك

لقول السيدة عائشة رضي الله عنها " كان النبي ﷺ — يحب التيامن ما استطاع في طهوره وترجله وتنعله وسواكه " .

ويستاك عرضا بالنسبة للأسنان ، وذلك لأن الاستيأك طولا قد يدمي اللثة ويفسد الأسنان ، وقد قيل إنه استيأك الشيطان ، ويكون ذلك بعود لين يابس أو رطب ، ولكن اليايس المندى أولى من نحو عود الأراك كعرجون وزيتون منق لا يجرح ولا يضر ولا يتفتت .

وقال الحنفية والإمام النووي يجوز للإنسان أن يستاك بأي شيء يزيل تغير الفم كالخرقة الأصبع ، وذلك لعموم الأدلة .

**** متى يتأكد التسوك ؟ يتأكد السواك ويزداد طلبه وفضيلته في هذه المواطن :**

١ — عند الصلاة ، وذلك لما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ — أنه قال " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " (متفق عليه) .

٢ — وعند استيقاظه من النوم سواء كان نوم ليل أو نهار ، وذلك لقول عائشة رضى الله عنها " كان النبي ﷺ — لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ " (رواه أبو داود والإمام أحمد) .

٣ — وعند تغير رائحة فم بأكل أو غيره .

٤ — وعند وضوء وقراءة قرآن .

٥ — وعند دخول مسجد ومنزل .

٦ — وعند إطالة سكوت وخلو معدة من طعام واصفرار أسنان .

س ٢٧ : ما حكم السواك في نهار رمضان للصائم ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن الصائم يجوز له السواك قبل الزوال بدون كراهة ، ثم اختلفوا بعد ذلك في الاستيأك بعد الزوال على مذهبين : —

فذهب جمهور الفقهاء ، ومنهم الحنفية والمالكية والحنابلة في رواية مرجوحة إلى أن السواك يجوز بعد الزوال بدون كراهة ، وذلك لقول السيدة عائشة رضى الله

عنها إن النبي ﷺ — قال " خير خصال الصائم السواك " (رواه ابن ماجه) ولعموم الأحاديث المروية في السواك .

وذهب الشافعية والحنابلة في الراجح عندهم إلى كراهة الاستياك للصائم بعد الزوال ، وذلك لما رواه البيهقي عن علي كرم الله وجهه قال : قال النبي ﷺ - " إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشى " ، وأيضا التسوك بعد الزوال يزيل خلوف فم الصائم .

ولكن رأى جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول لما ذكروه من أدلة صحيحة ، يضاف إلى ذلك أن خلوف فم الصائم ليس في الفم ، وإنما هو أبخرة تتصاعد من المعدة لخلوها من الطعام .

س ٢٨ : ما هي الأشياء التي تسن عند إرادة الصلاة غير السواك ؟

ج : يسن للإنسان أشياء كثيرة منها :

١ - أن يتطيب ويدهن بدنه وشعره غبا ، أي يفعل ذلك يوما ويتركه يوما ، وذلك لأن النبي ﷺ - نهى عن الترجل إلا غبا " (حديث صحيح) والترجل تسريح الشعر ودهنه ، واللحية كالرأس في ذلك .

٢ - وأن يلبس أحسن الثياب وتستحب الثياب البيضاء .

٣ - وأن يكتحل كل ليلة بإثم مطيب بمسك وترا في كل عين ثلاثة قبل النوم ،

وذلك لما روى ابن عباس رضى الله عنه عن النبي ﷺ - " أنه كان يكتحل بالإثم كل ليلة قبل أن ينام وكان يتكحل في كل عين ثلاثة أميال " (رواه أحمد)

س ٢٩ : ما حكم الختان ؟ وما وقت وجوبه ؟ وما كفيته ؟

ج : اختلف الفقهاء في حكم الختان على مذهبين في الجملة : -

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه سنة في حق الرجال والنساء ، وذلك لما رواه أحمد

والبيهقي بسنديهما إلى ابن المليح عن النبي ﷺ - أنه قال " الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء " ولكن هذا الحديث ضعيف ، لأن في إسناده الحجاج بن أرطاة وهو مدلس .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الختان واجب في حق الرجال والنساء ولا يجوز

تركه ، لما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ - أنه قال " من أسلم فليختتن " (ذكره الحافظ في التلخيص ولم يضعفه) .

ووقته عند هؤلاء القائلين بالوجوب أنه يجب عند البلوغ وذلك لقول ابن عباس رضي الله عنه " وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك " (رواه البخاري) ولأن الإنسان قبل البلوغ ليس مكلفا ، ولكن بشرط ألا يخاف على نفسه من الختان ، فإن خاف سقط الوجوب في حقه .

ولكن الاختتان زمن الصغر أفضل إلى التمييز ، ومستحب عند جمهور الفقهاء ،

وذلك لما روته السيدة عائشة رضي الله عنها من أن النبي ﷺ ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما ، خلافا للحنابلة فإنهم قالوا يكره يوم السابع من الولادة ، ويجوز للإنسان أن يختن نفسه إن قوى على ذلك وأحسنه ، وإن تركه بلا ضرر مع اعتقاد وجوبه فسق .

أما كيفية الاختتان : فهي للذكر قطع القلفة ، وهي جلدة غير ملتصقة تغطي حشفة القضيب وهي مفتوحة من أمامها بفتحة صغيرة لمرور البول .

أما بالنسبة للأنثى ، فأخذ بعض البظر ، وهو يكون في أعلى فرج المرأة كالنواة أو كعرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستعلية منه دون استئصاله ، وذلك لأن البظر هو عضو اللذة الجنسية عند المرأة ، فبقاؤه بدون ختان يزيد التهاب الشهوة ، وأخذه كله يضعف الشهوة عندها ، فأخذ بعضه هو الأفضل لها ولزوجها ، لذا قال

النبي ﷺ **للخاتنة " اخفضي ولا تنهكي فإنه أنضر للوجه وأحظى عند الزوج "** (روى في مجمع الزوائد) فكم من أطباء وطبيبات جاهلات بكلام المصطفى -

جنوا على كثير من فتيات المسلمين .

س ٣٠ : هل يجوز للإنسان أن يحلق بعض شعره ويترك بعضه ويثقب أذنه وينتف الشيب من شعره ؟

ج : يكره للإنسان القزع وهو حلق بعض الرأس وترك بعضها ، وذلك لقول ابن

عمر إن النبي ﷺ نهى عن القزع ، وقال " احلقه كله أو دعه كله " (رواه أبو داود والنسائي) ، وهناك أحاديث أخرى في البخاري ومسلم تدل على كراهة ذلك ، كذا يكره ثقب أذن صبي ، ولا يكره في الجارية ، ويكره نتف الشيب ، لما

روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال " نهى رسول الله ﷺ عن نتف الشيب وقال إنه نور الإسلام " (أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي) ، وعن طارق بن حبيب أن حجاما أخذ من شارب النبي ﷺ - فرأى شيبة في لحيته فأهوى إليها ليأخذها فأمسك النبي ﷺ - يده وقال " من شاب شيبة في الإسلام كانت له نورا يوم القيامة " (رواه الترمذي) .
ويكره تغييره بسواد وذلك لحديث أبي بكر الصديق أنه جاء بأبيه إلى رسول الله ﷺ - ورأسه ولحيته كالثغامة^(١) بياضا ، فقال رسول الله ﷺ - " غيروهما وجنبوه السواد " (رواه مسلم وأبو داود والنسائي) .
فإن حصل بالسواد تدليس في بيع أو نكاح حرم ذلك ، ولكن يسن خضاب شيب بحناء وكتم^(٢) وذلك لما رواه عبد الله بن موهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا شعرا من شعر رسول الله ﷺ - مخضوبا بالحناء والكتم " (رواه البخاري وابن ماجه) .

س ٣١ : ما هي سنن الفطرة ؟

ج : سنن الفطرة خمس وهي الختان والاستحداد^(٣) وقص الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإبط ، وذلك لما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ - أنه قال " الفطرة خمس وذكرها كما سبقت " (متفق عليه) وقيل إنها عشر وذلك لما روته السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله ﷺ - " عشر من الفطرة قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة وانتقااص الماء^(٤) قال بعض الرواة : ونسيت العاشرة إلا

(١) الثغامة - شجرة بيضاء الثمر والزهر تنبت بالجبال غالبا .

(٢) الكتم - نُظِّت فيه حمرة يخلط بالوسمة ويختضب به للسواد .

(٣) الاستحداد : حلق العانة .

(٤) الاستجاء به .

أن تكون المضمضة " (رواه مسلم وأبو داود والترمذي) .

ويسن للإنسان أن يفعل سنن الفطرة التي نص عليها النبي ﷺ - وأن يكون ذلك يوم الخميس ، وذلك لأن عليا رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ - يقلم أظفاره يوم الخميس ، ثم قال : يا علي قص الظفر وانتف الإبط واحلق العانة يوم الخميس ، والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة " ويقص الأظافر هكذا - يبدأ بيده اليمنى ويقص أولا الخنصر فالوسطى فالإبهام فبنصر فسبابة ، ثم يده اليسرى فيبدأ بإبهام فوسطى فخنصر فسبابة فبنصر وكذلك في رجليه ، وذلك لما روى من حديث " من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمدا " ، ولكن قال الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة لم يثبت في كيفية قص الأظافر ولا في تعيين يوم له شيء عن

النبي ﷺ - وما يعزى لعل فباطل .

ويكره ترك سنن الفطرة فوق الأربعين ويسن دفن الدم والشعر والظفر ، لأن النبي ﷺ - كان يفعل ذلك ، ويحرم نمص ، وهو نتف الشعر من الوجه ، ووشر ، وهو برد الأسنان للتفلج والتحسن ، ووشم ، وهو غرز الجلد بإبرة وحشوه كحلا ، ولا ينجس المحل الموشوم إذا لم يبق إلا مجرد لون أثر الوشم ، وذلك كلون النجاسة التي عجز عن إزالتها ، وكذلك يحرم وصل الشعر بشعر ، وذلك لأن النبي ﷺ - لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمتمصة والواشرة والمستوشرة^(١) (رواه البخاري ومسلم وغيرهما) .

فهذه الخصال محرمة لأن النبي ﷺ - لعن فاعلها ، ولا يجوز لعن فاعل المباح .

كذلك يحرم حلق اللحية ويسن إعفاؤها ، فقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة صريحة بالأمر بإعفائها وإرخائها وإكرامها ، وقد حكى ابن حزم الإجماع على ذلك

(١) وهي برد الأسنان .

وقد قال الشيخ عبد العزيز بن باز : " يجوز إزالة شعر جسده من الظهر والصدر والساقين والفخذين إذا لم يضر بدنه ولم يقصد التشبه بالنساء أو الكفار ، لأن الأصل الإباحة ، ولا يجوز للمسلم أن يحرم شيئاً إلا بالدليل على تحريم ما ذكر ، وسكوت الله ورسوله عن ذلك يدل على إباحته ، أما حلق شعر المرأة فإنه حرام وأى تشبه بنساء الأفرنج في تسريحه أو لبس باروكة وغير ذلك لا يجوز ، وذلك

لما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال " صنفان من أهل النار لم أرهما ، ذكر أحدهما ، نساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها " (رواه مسلم) .

س ٣٢ ما هو الوضوء ؟ ومتى فرض ؟ وهل هو من خصائص الأمة ؟
جـ : الوضوء في اللغة : من الوضأة وهي النظافة ، والوضوء بضم الواو - اسم للفعل وبالفتح - اسم للماء الذي يتوضأ به ، وقيل بالفتح فيهما ، وقيل بالضم فيهما ، وهو أضعفها .

وشرعا : هو استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة المذكورة في آية المائدة على صفة مخصوصة .

وفرض الوضوء بمكة المكرمة مع فريضة الصلاة ، والصلاة فرضت ليلة الإسراء والمعراج .

وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن هذا الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وذلك لما

رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال " لكم سيما ليست لأحد من الأمم تردون على غرا محجلين من أثر الوضوء " .

س ٣٣ : ما هي فرائض الوضوء ؟

جـ : فرائض الوضوء أربعة متفق عليها بين الفقهاء ، والباقي مختلف فيه فيما بينهم ، والأربعة ذكرها الله في سورة المائدة بقوله سبحانه وتعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " .

وأركان الوضوء الأربعة هي : -

١ [غسل الوجه : وحده من منابت شعر الرأس المعتاد إلى أسفل الذقن طولا ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضا ، لأنه بهذا تحصل المواجهة ،
وقد قال الحنابلة في المشهور عندهم والظاهرية إن الفم والأنف من الوجه ، فلا بد من المضمضة والاستنشاق ، فهما واجبان عندهما ، خلافا لبقية الفقهاء ، فإنهما سنتان عندهم .

٢ [غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق هو المفصل البارز في منتصف الذراع حتى مع أصبع زائد وظفر ، ويعفى في الوضوء عن يسير وسخ تحت ظفر ونحو شعر ولو منع وصول الماء لكثرة وقوعه عادة ، ومن خلق بلا مرفق غسل إلى قدره في غالب الناس .

٣ [مسح الرأس كله ، ومن الرأس الأذنان ، فيمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما ، ويمسح جميع رأسه ، وحد الرأس من حد الوجه إلى ما يسمى قفا ، ويكون بماء جديد غير ما فضل عن الذراعين ، ويمسح البياض فوق الأذنين تحت الشعر ، والمسنون أن يدخل سبابته في صماخيهما ويمسح بإبهامه ظاهرهما ، هذا عند الحنابلة والمالكية ، وعند الحنفية مسح ربع الرأس وما زاد على ذلك فهو سنة ، وعند الشافعية الفرض مسح بعض الرأس .

٤ [غسل الرجلين مع الكعبين : والكعبان هما العظمتان النائنتان أي المرتفعتان في جانبي الرجل ، هذا على قراءة النصب ، وأما على قراءة الجر فقد قال الشيعة إن الفرض فيهما هو المسح .

ولكن رأيهم هذا مردود ، لورود الأحاديث الصحيحة التي أثبتت الغسل التي بلغت حد التواتر ، وقد أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك ، لدرجة أن قالت السيدة عائشة رضي الله عنها " لأن تقطعا أحب إليّ من أن أمسح القدمين " هذا في حق غير لابس الخف ، لأن المتعين في لابس الخف المسح .

وقد اختلف الفقهاء بعد ذلك فيما يأتي :

١ (الترتيب : وهو غسل الوجه ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين فقد ذهب الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة إلى أن الترتيب سنة مؤكدة ، وذهب الشافعية والحنابلة في المعتمد من المذهبين والظاهرية إلى أن الترتيب فرض ، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى أدخل ممسوحا وهو الرأس بين مغسولين ولا

يعلم له فائدة غير الترتيب ، والآية سيقنت لبيان الواجب ولقد رتب النبي ﷺ وضوءه ، وقال " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " . وقد أجاب الحنابلة على قول علي - كرم الله وجهه - " وما أبالي إذا تمت وضوئي بأي أعضائي بدأت " بقولهما إنما يعنى به اليسرى قبل اليمنى لأن مخرجهما في الكتاب واحد .

وعليه فلو نكس وضوءه لم يحتسب بما غسله قبل وجهه ، وإن توضأ أربع مرات منكسا صح إن كان متقاربا لأنه يحصل له في كل مرة غسل عضو ، ولو غسل أعضاءه دفعة واحدة لم يصح ، فلو انغمس في ماء كثير بنية رفع الحدث فإن خرج مرتبا أي بوجهه أولا ثم بيديه ثم مسح رأسه في محل مسحه صح وإلا فلا .

٢ (الموالاة : وهي تتابع غسل الأعضاء عضوا بعد عضو ، بأن لا يؤخر المتوضئ غسل عضو أو مسحه حتى يجف العضو الذي قبله في زمن معتدل الحر والبرد وهي سنة عند الحنفية والشافعية ، وفرض عند المالكية ومنصوص الإمام أحمد ، وذلك لقول الله تبارك وتعالى " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا " - فالأول شرط والثاني جوابه ، ومتى وجد الشرط وهو القيام وجب أن لا يتأخر عنه جوابه وهو غسل الأعضاء فيستلزم موالاتها ، يؤيد ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده "

أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء " فلو لم تجب الموالاة لأجزأه غسل اللعة فقط دون إعادة الوضوء .

٣ (المضمضة والاستنشاق : هما واجبان عند الظاهرية والحنابلة في المشهور من المذهب ، سنة عند بقية الفقهاء وقد سبق ذلك .

٤ (النية : هي فرض عند المالكية والشافعية وشرط صحة عند الحنابلة وسنة مؤكدة عند الحنفية وهنا سوف أفصل القول عن النية .

س ٢٤ : ما معنى النية ؟ وما هي المراحل التي يمر بها الإنسان حتى يصل إلى النية ؟ وما حكم التلفظ بها ؟ والمقصود منها ؟

أولاً : معنى النية : النية في اللغة : هي القصد وعزم القلب ، وفي الشرع تطلق على قصد الشيء مقترنا بفعله ، هذا في الأعم والأغلب لأن هناك أشياء يتعذر فيها اقتران النية بأول العمل بل تفارق النية المنوى مثل النية في الصوم ، ويسن الإتيان بالنية عند أول مسنون كغسل الكفين .

ثانياً : المراحل التي يمر بها الإنسان قبل أن ينوي الشيء وهي :

- أ - الهاجس : وهو ما يلقي في النفس أول ما يلقي .
- ب - الخاطر : وهو جريان ما ألقى في النفس .
- ج - حديث النفس : وهو التفكير والترديد والتردد بين الإقدام على فعل الشيء أو الإحجام عنه .
- د - الهم : وهو ترجيح جانب على جانب .
- هـ - العزم : وهو التصميم وقوة القصد .

ثالثاً : ما حكم التلفظ بالنية ؟

— اتفق الفقهاء على أن من نوى الوضوء بقلبه ولم يتلفظ بالنية فإن وضوءه صحيح ، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم التلفظ بالنية على مذهبين : —

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في المذهب إلى أنه يستحب التلفظ بها سرا .
وذهب المالكية والحنابلة في رواية وهي المنصوصة عن الإمام أحمد إلى أنه لا يستحب التلفظ بالنية بل يكره ، وقال بعض المحدثين إن التلفظ بها بدعة قال تعالى " أتعلمون الله بدينكم " .

رابعاً : المقصود من النية : هو تمييز العبادات عن العادات ، وتمييز بعض العبادات عن بعض ، فقد يكون غسل الأعضاء للنظافة والتبريد ، وقد يكون للوضوء ، فالنية هي التي تميز كل هذا ، ولكن إن نوى مع رفع الحدث تبرداً أو

تنظيفاً أو تعليماً أو إزالة نجاسة لم يضر ذلك عند جمهور الفقهاء ومنهم الحنابلة ،
وخالف الظاهرية وبعض الشافعية .

س ٣٥ : ماذا يقول المتوضئ إذا فرغ من وضوئه ؟

ج : يقول المتوضئ ندبا بعد فراغه من وضوئه وهو رافع بصره ووجهه للسماء
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وذلك
لحديث عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال " ما منكم من أحد يتوضأ
فيبلغ أو يسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله الخ إلا فتحت له
أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء " (رواه مسلم) وزاد الترمذي قوله
" اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين " وزاد في الإقناع على رواية
الترمذي " سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك " .

س ٣٦ : ما هي سنن الوضوء ؟

- ج : يسن في الوضوء ما يأتي :
- ١ - التسوك عند المضمضة .
 - ٢ - غسل الكفين ثلاثا إن لم يكن قائما من نوم ليل ، فإن كان قائما من نوم فإنه
يجب غسل اليدين ثلاثا تعبدا عند الحنابلة والظاهرية خلافا لجمهور الفقهاء .
 - ٣ - التسمية : فهي سنة عند جمهور الفقهاء شرط لصحة للذاكر لها القادر على
الإتيان بها عند الحنابلة ، وقال الظاهرية وأحمد في رواية إنها واجبة لأبد منها
شرعا لصحة الوضوء ، وهي تجزئ بغير العربية ولو ممن يحسنها .
 - ٤ - البداءة قبل غسل الوجه بالمضمضة والاستنشاق وأن يبالغ فيهما إن لم يكن
صائما .
 - ٥ - تخليل الأصابع من اليدين والرجلين فتخليل أصابع اليد يكون بالتشبيك ،
وتخليل أصابع رجليه يكون بخنصر يده اليسرى ، فيبدأ بخنصر رجله اليمنى إلى
الإبهام وبإبهام اليسرى إلى خنصرها .
 - ٦ - التيامن في جميع أعضاء الوضوء .

- ٧ - أخذ ماء جديد غير ماء الرأس للأذنين .
- ٨ - تثليث غسل الفرائض .
- ٩ - رد مسح الرأس بحيث يرجع بيده إلى حيث بدأ .
- ١٠ - مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما مرة واحدة بماء الرأس عند جمهور الفقهاء غير الحنابلة .
- ١١ - صلاة ركعتين بعد الوضوء .
- ١٢ - الشرب من فضلة ماء الوضوء .
- ١٣ - التثييف بعد الوضوء والغسل مستحب عند جمهور الفقهاء لاسيما إذا دعت الحاجة إليه .

س ٣٧ : ما هي شروط صحة الوضوء ؟

- ج : يشترط لصحة الوضوء أمور منها : -
- ١ (طهورية الماء الذي يستعمله المتوضئ في وضوئه وغسله .
 - ٢ (أن يكون الماء مباحا أي غير مغصوب .
 - ٣ (عدم وجود ما يمنع من وصول الماء إلى البشرة كعجين ومنكير وزيت وغير ذلك .
 - ٤ (عدم وجود مناف للوضوء ، كوجود ما ينقضه من الأحداث .

س ٣٨ : ما هي مكروهات الوضوء ؟

- ج : مكروهات الوضوء كثيرة منها : -
- ١ - ترك سنة من سنن الوضوء المتقدمة .
 - ٢ - الوضوء في المكان النجس إلا لضرورة .
 - ٣ - الكلام في الوضوء إلا لضرورة ولا بأس برد السلام وتشميت العاطس .
 - ٤ - لطم الوجه بالماء .
 - ٥ - الزيادة على التثليث في الوضوء ، وذلك لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ - " لما سئل عن الوضوء فأراه ثلاثا فمن زاد على هذا أو

نقص فقد أساء وتعدى وظلم " (رواه أبو داود) ، وأيضا حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ - " مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف ؟ فقال أفي الوضوء إسراف ؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار " (رواه ابن ماجه) .

س ٣٩ : من هو دائم الحدث أو المعذور وما الذي يجب عليه ؟

ج : دائم الحدث : هو الذي يغالبه خروج البول أو انفلات ريح بحيث لا يستطيع التحكم في وكائه ، ويجب عليه عند الحنفية والحنابلة في المشهور أن يجدد الوضوء

لكل صلاة إن خرج شيء منه ، وذلك لقول النبي ﷺ - لفاطمة بنت أبي حبيش " وتوضئ لكل صلاة حتى يجئ ذلك الوقت " (رواه أحمد) . ولا يتوضأ إلا بعد دخول الوقت ويصلى ولا ينقض وضوءه بهذا الحدث المعذور فيه ، وإنما ينتقض بحدث آخر ، كما أن الحنابلة في المشهور عندهم يقولون إن خروج الوقت ناقض للوضوء ، وقيل لا يبطل وضوؤه وهو الصحيح ، ويصلى بهذا الوضوء ما شاء من النوافل والفائتة ويجمع بين الصلاتين حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى ويصلى دائم الحدث عقب طهارته ندبا .

وذهب المالكية إلى أنه يستحب للمعذور أن يتوضأ بعد دخول الوقت ، ويصلى بعد الوضوء مباشرة ، وأن يجدد الوضوء لكل وقت .

وذهب الشافعية إلى أن المعذور يجب عليه ستة أمور هي : -

- ١ (أن ينتظر دخول الوقت .
- ٢ (أن يستجي استجاء تاما .
- ٣ (أن يحشو مكان خروج الحدث إن أمكنه ذلك بلا مشقة .
- ٤ (أن يتوضأ بعد الاستجاء مباشرة .
- ٥ (أن ينوى إباحة ما كان الحدث مانعا منه ولا ينوى بوضوئه رفع الحدث .
- ٦ (الصلاة فور الوضوء ، ولا يجعل بين الوضوء والصلاة فاصلا إلا بمقدار ما تدعو الضرورة إليه .

س ٤٠ : هل الأحداث تتداخل بتدخال بالنية أم لا ؟

ج : نعم الأحداث تتداخل فيدخل الحدث الأصغر في الأكبر فتكفى نية واحدة للغسل من الجنابة ولغسل الجمعة أو العيد ، ولو نوى بطهارته ما يسن له كقراءة قرآن أو آذان أو نوم وكان ناسيا لحدثه الأصغر قبل تجديد الوضوء فإن حدثه يرتفع ، لأنه قد نوى بطهارته أمرا تشرع له الطهارة ، وكذلك لو نوى الغسل لنحو جمعة أو عيد وكان عليه نحو جنابة ارتفع حدثه إن كان ناسيا لنحو الجنابة .
كذلك لو تنوعت الأحداث كبول وغائط وريح ونوم في أوقات متفرقة ، أو كجماع وخروج مني وحيض ، فإن ذلك يرتفع بوضوء واحد أو بغسل واحد ، ما لم يقيد النية بأحد الأحداث ، فإن قيد لم يرتفع غير ما نواه .

س ٤١ : ما هو المسح على الخفين ؟ وما دليل مشروعيته ؟

أولا : تعريف المسح على الخفين :

المسح لغته : إمرار اليد على الشيء ، وشرعا : هو إصابة اليد المبتلة أو ما يقوم مقامها أعلى الخف في المدة الشرعية .

ثانيا : دليل مشروعية المسح على الخفين :

اتفق الفقهاء على مشروعية المسح على الخفين ، لورود الأحاديث الصحيحة الصريحة في ذلك ، ومن أمهات هذه الأحاديث ما رواه جرير رضى الله عنه قال

" رأيت النبي ﷺ - بال ثم توضأ ، ومسح على خفيه " (رواه البخاري ومسلم) ومن المعلوم أن إسلام جرير رضى الله عنه كان بعد نزول آية المائدة فليس هذا الحديث منسوخا بآية المائدة .

وقد استنبط بعض الفقهاء مشروعية المسح على الخفين من آية المائدة فحمل قراءة النصب على غسل القدمين ، وقراءة الجر على المسح على الخفين ، لئلا تخلو إحداهما عن الفائدة .

س ٤٢ : ما هي شروط المسح على الخفين ؟

ج : هناك شروط كثيرة أجملها فيما يأتي : -

١) أن يكون الخف ساترا للقدمين مع الكعبين ، وعليه فلا يصح المسح على خف يظهر منه أغلب الرجل ، وأجاز الحنفية والمالكية المسح على ما فيه خرق يسير مع اختلافهم في حد ذلك ، خلافا للشافعية والحنابلة فلم يجوزوا المسح إلا على ما يستتر جميع محل الغسل ، ولكن المذهب الأول أولى بالقبول ، لإطلاق القول في الأحاديث التي أثبتت المسح على الخفين ، ومعلوم أن الخفاف عادة لا يخلو كثير منها من فتق أو خرق لأن أغلب الصحابة كانوا فقراء .

٢) أن يمكن تتابع المشي فيه عادة ، سواء كان من جلد أو من كتان أو صوف أو قطن كالجورب ، وعليه فقد أجاز الحنابلة المسح على الجوربين بشرطين : —

أ [أن يكون الجورب صفيقا لا يبدو منه شيء من القدم .

ب [أن يمكن متابعة المشي فيه عادة ، وذلك لما رواه المغيرة بن شعبة " أن النبي

ﷺ — مسح على الجوربين والنعلين " (رواه أبو داود والترمذي وأحمد وهو حديث حسن صحيح) .

وخالفهم في ذلك الحنفية والمالكية والشافعية فقالوا بعدم جواز المسح على الجوربين ، لأنه لم يثبت فيه شيء عندهم .

٣) أن يكون الخف مباحا ، لأن المسح رخصة فلا تستباح بالمعصية ، فلا يصح المسح على خف مغصوب أو من حرير ولو في ضرورة ، لكن يباح الخف الذي من الحرير للمرأة .

٤) أن يلبس الخفين على وضوء تام وطهارة كاملة ، هذا عند جميع الفقهاء ، فإن تيمم ثم لبس الخف لم يكن له المسح ، لأنه لبسه على طهارة غير كاملة ، وعند الشافعية والمالكية والحنابلة في المشهور عندهم لا بد من غسل الرجلين قبل إدخالهما الخف ، فإن غسل إحدى رجلية وأدخلها ثم غسل الأخرى ، لم يجز له المسح عليهما ووجب عليه خلعه وإعادة الوضوء ، هذا بخلاف الحنفية وأحمد في رواية فإنه يجوز عندهم لبس الخف قبل تمام الطهارة .

٥) طهارة عين الخفين ، فلا يجوز المسح على خف نجس .

٦ (عدم وصفهما للبشرة ، فإن وصفها لم يجز المسح عليهما •
 س ٤٣ : ما هي مدة المسح على الخفين ؟ وهل هو رخصة أم عزيمة؟
 أولا : مدة المسح على الخفين للمقيم أو من كان في حكمه كالعاصي بسفره أو لمن
 سافر دون مسافة القصر^(١) يوم وليلة •
 ومدة المسح للمسافر سفرا تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام بلياليهن ، هذا عند جمهور
 الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة ، وقال المالكية لا يتقيد الماسح بمدة ، بل له أن يمسخ
 من غير توقيت بمدة معينة •
 ثانيا : إن المسح على الخفين رخصة من الله عز وجل لعباده وهو من خصائص
 هذه الأمة •

س ٤٤ : ما هو السفر الذي يشرع فيه الأخذ بالرخص ؟
 ج اتفق الفقهاء على أن السفر الواجب كالذهاب لحج بيت الله الحرام يشرع فيه
 الأخذ بالرخص ، وكذلك السفر المندوب كزيارة بعض الأقارب ، والمباح كالسفر
 للتجارة والسعي على المعاش ، ثم اختلفوا بعد ذلك في السفر المكروه والمحرم •
 أولا : السفر المكروه ، كالسفر للهو غير مباح
 فذهب الحنابلة في المشهور عندهم والمالكية في المشهور أيضا عندهم إلى عدم
 الترخص فيه •
 وذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والظاهرية وبعض الحنابلة إلى
 جواز الترخص فيه •

١ (ومسافة القصر عند المالكية والشافعية والحنابلة على أربعة برد ، والبريد فيه أربعة
 فراسخ ، والفرسخ فيه ثلاثة أميال ، وعلى ذلك تكون المسافة ثمانية وأربعين ميلا
 هاشميا ، وهي تساوي تقريبا أربعة وثمانين كيلو متر ، ويقدر أيضا بمسيرة يومين
 معتدلين بغير ليلة بينهما ، أو بيوم وليلة ، أو ليلتين بغير يوم بينهما •
 — وقال الحنفية في ظاهر الرواية إن المسافة تقدر بمسيرة ثلاثة أيام لسير الإبل
 ومشى الأقدام •

ثانيا : السفر المحرم ، كالسفر لارتكاب المحرمات
 فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنابلة والشافعية في المشهور والمالكية في المشهور
 أيضا إلى أنه لا يؤخذ بالرخص في هذا السفر .
 وذهب الحنفية والظاهرية وبعض المالكية وبعض الشافعية إلى جواز الترخص في
 السفر المحرم .
 ولكن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول وذلك لأن رخص الله عز
 وجل لا تباح للعاصي بسفره ، فلا تباح للمسافر سفرا مكروها ولا للمسافر سفرا
 محرما .

س ٤٥ : ما هي فرائض المسح على الخفين ؟ وما سننه ؟
 للمسح على الخفين فرض واحد وهو مسح قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع
 اليد على أعلى الخف ، فلا يمسح على جوانبه ولا على أسفله .
 أما سننه : فهي مد الأصابع مفرجة بادئا من رؤوس الأصابع إلى الساق .

س ٤٦ : ما هي كيفية المسح على الخفين ؟
 جـ : أن يضع الماسح أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يساره على
 مقدم خفه الأيسر ويمدها إلى أصل الساق فوق الكعبين ، مفرقا أصابعه ، ومسح
 أعلاهما عند جمهور الفقهاء ، وجوز المالكية مسح أسفلهما مع أعلاهما .

س ٤٧ : ما هي مبطلات المسح على الخفين ؟
 جـ : يبطل المسح على الخفين بما يأتي :
 (١) كل ما يبطل به الوضوء ، يبطل به المسح على الخفين ، كخروج شئ من أحد
 السبيلين ، وكذا كل ما يوجب الغسل من جنابة وحيض ونفاس .

(٢) مرور مدة المسح بالنسبة للمقيم وهي يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن .
 (٣) وبنزع الخف وانتزاعه ولو بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف وجب عليه
 غسل رجليه عند جمهور الفقهاء وإلا بطل وضوؤه ، واشترط المالكية إذا نزع
 الخف غسل القدمين على الفور ، وإلا بطل المسح ، وذهب الحنابلة في المذهب

وأحد قولي الشافعي إلى أن وضوءه يبطل بالنزع ، ويكون المسح من الحدث الأصغر وهو الذي يستوجب الوضوء .

وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب ، وذلك لما رواه صفوان بن عسال المرادي قال " كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم " (رواه الترمذي وقال حديث صحيح) .

س ٤٨ : متى يبدأ المسح على الخفين وكذا العمامة والخمار ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة في المشهور عندهم إلى أن مدة المسح على الخفين تبدأ من وقت الحدث .
وذهب الحنابلة في غير المشهور إلى أن مدة المسح تبدأ من وقت المسح على الخفين .

س ٤٩ : هل المسح على الخفين خاص بالرجال دون النساء ؟

ج : يجوز المسح على الخفين للرجال والنساء والعجزة والملازمين للبيوت بدون تفرقة بينهم .

س ٥٠ : هل يجوز المسح على العمامة ؟ وما شروطها ؟

ج : اختلف الفقهاء في جواز المسح على العمامة على مذهبين :

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية والشافعية إلى عدم جواز المسح على العمامة ، وذلك لقول الله عز وجل " وامسحوا برؤوسكم " ، ولأن الإنسان لا يلحقه المشقة في نزاعها .

وذهب الحنابلة إلى جواز المسح على العمامة ، وذلك لما رواه المغيرة بن شعبة

قال توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الخفين والعمامة " (قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) ، ولكن هؤلاء اشترطوا لجواز المسح على العمامة شروطاً وهي :

١ - أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه ، كمقدم الرأس والأذنين وجوانب الرأس ولكن يستحب مسحه .

٢ - وأن تكون على صفة عمامة المسلمين ، بأن يكون تحت الحنك منها شيء وتسمى بالعمامة المحنكة ، وهي التي يدار منها تحت الحنك كور أو كوران ، سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن ، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وإن لم يكن تحت الحنك منها شيء ولا لها ذؤابة لم يجز المسح عليها ، لأنها تكون على صفة عمام أهل الذمة .

٣ - أن تكون العمامة لرجل ذكر كبيرا كان أو صغيرا ، فلا يصح مسح أنثى وخنثى عليها ولو لبساها لضرورة نحو برد .

٤ - وأن يلبس العمامة بعد طهارة كاملة ، فلو لبس العمامة بعد مسح رأسه وقبل غسل رجليه فإنه لا يجوز .

٥ - وأن تكون العمامة مباحة ، فلا يصح المسح على عمامة مغصوبة أو من حريير .

واشترطوا لها جميع شروط الخف السابقة من أن مدة المسح عليها للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وغير ذلك من الشروط . ولا يجوز المسح على القلنسوة والطاقية .

س ٥١ : هل يصح المسح على خمر النساء ؟

ج : أجاز الحنابلة المسح على خمر النساء وهو جمع خمار وهو الثوب الذي تغطي به المرأة رأسها ولكن بشرط أن يكون هذا الخمار ساترا لما تحت حلوقهن ، وبنفس شروط المسح على الخفين .

س ٥٢ : ما هي الجبيرة ؟ وما حكم المسح عليها ؟

أولا : الجبيرة ما يصنعه الطبيب المجبر من عيدان وخشب وجريد على العضو المنكسر ومثلها العصابة التي يربط بها العضو المتألم ، وأحيانا تكون العصابة فوق الجبيرة .

ثانيا حكم المسح على الجبيرة :

اختلف الفقهاء في حكم المسح على الجبيرة على مذهبين : —

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المسح على الجبيرة أو العصابة فرض ، فلو ترك المتوضئ المسح عليهما بطلت طهارته ، وعليه لا تصح صلاته ، وذلك لما رواه ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال " إن رسول الله

ﷺ — كان يمسح على الجبائر " وذهب صاحبان من الحنفية إلى أن المسح على الجبيرة والعصابة واجب ، فإن تركه المتوضئ صلى صحت صلاته ، وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن المسح مستحب .

س ٥٣ : إذا لم يخف واضع الجبيرة أو العصابة من نزعها فهل يجب عليه نزعها وغسل ما تحتها أم لا ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

— فذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب نزعها وغسل ما تحتها إذا أمكن غسله ولم يخف ضررا .

وذهب الحنفية إلى أنه لا يلزمه نزعها ، بل يكفي المسح عليها للمشقة التي تلحقه .

س ٥٤ : هل يشترط أن توضع الجبيرة على طهارة أم لا ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يشترط وضع الجبيرة على طهارة ، وذهب الحنابلة والشافعية في الصحيح عندهم إلى اشتراط ذلك ، فلا يمسح عليها إلا إذا شدها على طهارة كاملة .

س ٥٥ : متى يمسح على الجبيرة ؟

ج : يمسح على الجبيرة أو العصابة إذا توافر ما يأتي :

١ — أن يكون غسل العضو المريض ضارا به بحيث يخاف من غسله زيادة ألم أو مرض أو تأخر شفاء .

٢ — أن لا يكون تحتها من الصحيح إلا ما تقتضيه الضرورة ، فإن تجاوزت الجبيرة قدر الحاجة يجب نزع ما زاد ، فإن خاف ضرراً تيمم لزائد ، ومسح قدر الحاجة ، وغسل الباقي ، فيجمع إذن بين الثلاثة ، ويمسح على الجبيرة ولو في حدث أكبر ، وذلك لأن الضرر يلحق بنزعها بخلاف الخف والعمامة ، كذلك لا يتقيد المسح على الجبيرة بمدة معينة بل يمسح عليها إلى نزعها .

س ٥٦ : ما حكم ما لو سقطت الجبيرة قبل البرء وصاحبها متطهر ؟

ج : إن سقطت الجبيرة أو العصابة قبل البرء فإنه لا تبطل طهارته ووجب عليه أن يردها إلى محلها ويمسح عليها مادام الزمن لم يطل ، فإن طال الزمن بطلت طهارته ، هذا عند عامة الفقهاء .

س ٥٧ : ما حكم سقوط الجبيرة أو العصابة في الصلاة ؟

ج : إذا سقطت الجبيرة أو العصابة في الصلاة بطلت صلاته ، وأعاد الجبيرة محلها ، وأعاد المسح عليها إن لم يطل الزمن ، ثم يستأنف الصلاة من جديد ، ويلاحظ أن الصلاة لا تبطل إذا سقطت الجبيرة من تحت العصابة مع بقاء العصابة الممسوح عليها فوق الجرح .

س ٥٨ : ما الحكم إذا برئ الجرح تحت الجبيرة أو العصابة ؟

ج : إذا برئ الجرح وما في معناه وهو في الصلاة بطلت صلاته ، وبادر لغسل محل الجبيرة إن كان مما يغسل كالوجه ، وبادر إلى محل مسحه إن كان مما يمسح كالرأس ، وإن كان في غير صلاة وأراد البقاء على طهارته بادر بما ذكرنا ، وإلا بطلت طهارته إن طال الوقت عمداً ، وبني إن طال الوقت نسياناً .

س ٥٩ : ما هي نواقض الوضوء ؟

ج : نواقض الوضوء ما بين متفق عليها ومختلف فيها وهي : —

١ — ما خرج من أحد السبيلين وكان معتاداً في حالة الصحة والاعتقاد كالبول والغائط ناقض للوضوء سواء كان قليلاً أو كثيراً ، هذا باتفاق الفقهاء أما خروج غير المعتاد كالحصاة والدود فقد قال جمهور الفقهاء بأنه ناقض للوضوء خلافاً للمالكية .

٢ — خروج النجاسة من غير السبيلين ، كالدم والقيح والصدید والقئ والبول والغائط .

اختلف الفقهاء في نقضه للوضوء على ثلاثة مذاهب :

فذهب الحنفية إلى أن ما يخرج من البدن من نجاسات ويتجاوز موضع خروجه ويسيل وإن كان قليلا ينقض الوضوء .

وذهب الحنابلة إلى أن الخارج من غير السبيلين من النجاسات ينقض الوضوء إن كان كثيرا فاحشا ، والفاحش ما يفحش في نفوس أوساط الناس ، ولا ينقض الوضوء إن كان قليلا .

وذهب المالكية والشافعية والظاهرية إلى أن الخارج من غير السبيلين من النجاسات لا ينقض الوضوء سواء كان قليلا أم كثيرا .

٣ - زوال العقل بأي سبب من الأسباب سواء كان بجنون أو نوم أو سكر فإنه ناقض للوضوء ، وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم في كيفية النوم الناقض للوضوء بعد اتفاقهم على أن النوم من المضطجع والمستند ناقض للوضوء .

٤ - مس الفرج : اختلف الفقهاء في نقضه للوضوء على أربعة مذاهب :

فذهب الحنفية إلى أن مس الفرج مطلقا لا ينقض الوضوء سواء كان قبلا أم دبرا ، وسواء كان قبل ذكر رجل أم فرج امرأة ، وسواء مس فرج نفسه أم فرج غيره .

وذهب المالكية في الراجح من مذاهبهم إلى أن الوضوء ينقض بمس الرجل ذكره خاصة ولا ينتقض بمس الدبر من رجل ولا بمس فرج المرأة ولا دبرها .

وذهب الشافعية والحنابلة في المعتمد عندهم إلى أنه ينقض الوضوء بمس الفرج سواء كان قبلا أم دبرا من رجل أو امرأة .

وذهب الظاهرية إلى أنه ينقض الوضوء بمس القبل من رجل أو امرأة ولا ينتقض بمس الدبر .

الرأي المختار : هو أنه إذا كان لمس الفرج بشهوة انتقض الوضوء ، وإن كان بغير شهوة لا ينتقض الوضوء جمعا بين أدلة الجميع .

٥ - لمس المرأة : اختلف الفقهاء في نقض الوضوء بلمس المرأة على ثلاثة مذاهب في الجملة : -

١ (فذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقا أي سواء كان اللمس بشهوة أم لا ، إلا إذا كانت المباشرة فاحشة بأن يباشر الرجل المرأة بشهوة وينتشر لها وليس بينهما حائل ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد من الحنفية فإنه قال إن ذلك أيضا لا ينقض الوضوء إلا إذا خرج شيء منه فيكون الانتقاض به لا بالمباشرة .

٢ (وذهب المالكية والحنابلة في المشهور عندهم إلى أن لمس المرأة بقصد الشهوة وجدها أو لا ، أو وجد الشهوة دون قصد لها في لمسها يكون ذلك ناقضا لوضوء اللامس والملمس .

واشترطوا لذلك شروطا منها :

أ - أن يكون اللامس بالغاً هذا عند المالكية ، خلافا للحنابلة فإنهم قالوا ينتقض الوضوء إذا كان اللامس أو الملموس فوق سبع سنين .

ب - أن يكون الملموس ممن يشتهي عادة .

ج - أن يكون اللمس بعضو من أعضاء اللامس ، سواء كان ذلك العضو أصليا أو زائدا .

د - أن يكون اللمس بلا حائل أو بحائل خفيف ، فإن كان الحائل كثيفا مثل المعطف السميك فإنه لا ينتقض إلا إذا قبض اللامس بشيء من جسد الملموس ، متى توافرت هذه الشروط انتقض وضوء اللامس والملموس لا فرق في ذلك بين المحارم وغيرهم في المعتمد من المذهب عند المالكية وقال الحنابلة لا ينتقض وضوء الملموس ولو وجد شهوة ، وإنما ينتقض وضوء اللامس ، والمالكية يعدون الظفر والسن والشعر من أعضاء البدن مثلها مثل سائر الأعضاء في نقض الوضوء ، خلافا للحنابلة فإن الظفر والسن والشعر لا ينقض الوضوء عندهم .

ويستثنى المالكية مما سبق القبلية في الفم فإنها تنقض الوضوء مطلقا ولو لم يقصد شهوة ولم يجدها إلا إذا كانت هذه القبلية لوداع أو شفقة .

٣ - وذهب الشافعية والظاهرية والحنابلة في رواية إلى أن اللمس ينقض الوضوء مطلقا سواء كان بشهوة أو بغير شهوة إذا كان بغير حائل للامس والملموس ، وسواء كان اللمس بعضو زائد أو أصلى صحيح أو أشل ، كذلك عندهم لمس الشعر والظفر والسن لا ينقض الوضوء ، والظاهر من مذهب الشافعية أن اللمس الناقض ما كان للأجنبيات دون المحارم ، سواء كانت المحرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأبيد ، وذلك لأن المحارم ليسوا محلا للشهوة عادة .

والرأي المختار : هو ما ذهب إليه القائلون بأن اللمس بشهوة ناقض لوضوء اللمس دون الملموس ، وبذلك نجمع بين جميع الأدلة الواردة في هذا الشأن والله أعلم .

٦ - غسل الميت أو بعضه ولو في قميص :

اختلف الفقهاء في وجوب الوضوء من تغسيل الميت على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء منهم الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة بعدم نقض الوضوء بتغسيل الميت ، وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى أن غسل الميت ينقض الوضوء ، سواء كان الميت صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا ، وذلك لأثرين وردا عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهما أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء ولم يوجد لهما مخالف فكان إجماعا .

والرأي المختار : هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أنه لا يجب الوضوء من غسل الميت - لأنه لا يوجد دليل صحيح يدل على ذلك ، بل الأدلة الراجحة تدل على عدم الوجوب ، ولكن يستحب الوضوء فقط .

٧ - أكل لحم الإبل خاصة :

اختلف الفقهاء في وجوب الوضوء بأكلها على مذهبين : -

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه لا يجب الوضوء بأكلها وذلك لأن الوضوء من كل شيء خارج ، وهذا ليس بخارج ولا في معناه ، وذهب الحنابلة وعلماء الحديث إلى أن أكل لحم الجوزور ناقض للوضوء ، وذلك لما

رواه مسلم بسنده إلى البراء بن عازب قال سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الإبل

فقال " توضئوا منها " ، وما رواه الترمذي وأبو داود وأحمد : أن النبي ﷺ قال : توضئوا من لحوم الإبل ولا تتوضئوا من لحوم الغنم " .

وهذا هو الرأي المختار لصحة ما ورد فيه من أحاديث ، وقد فرق الحنابلة بين أجزاء الإبل فقالوا إن لحمها فقط هو الذي ينقض الوضوء دون كبدها وكرشها ومرقتها وما إلى ذلك .

ولكن الصحيح أن جميع أجزاء الإبل ناقض للوضوء ، لأنه داخل في حكمها ولفظها ومعناها والتفريق بين أجزائها ليس له دليل ، والحكمة من الوضوء من لحم الإبل هو أنه يتولد منها قوة شيطانية يزيلها الوضوء .

٨ - أي شيء يوجب الغسل يوجب الوضوء كالجماع وانتقال منى وإسلام كافر ، هذا عند عامة الفقهاء .

س ٦٠ : ما حكم من تيقن طهارة وشك في حدث أو تيقن حدثا وشك في طهارة ؟

ج : ذهب عامة الفقهاء إلى أن من حدث له ذلك بنى على يقينه الذي كان عليه قبل طرؤ الشك وهو الطهارة أو الحدث ، وذلك لحديث عبد الله بن زيد قال " أنه

شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ؟ فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " (متفق عليه) .

س ٦١ : ما هي الأشياء التي تحرم على المحدث مطلقا ؟

ج : هناك أشياء يحرم على المحدث فعلها عند جميع الفقهاء في الجملة وهي :

١ (جميع الصلوات الفرضية والنفلية وصلاة الجنازة وسجود التلاوة ، وذلك لما

رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال " لا يقبل الله صلاة بغير طهور " (رواه مسلم) .

٢ (الطواف ولو نفلا ، وذلك لأن الطواف مثل الصلاة إلا أنه يجوز التكلم فيه بخير أي بكلام طيب .

٣) مس المصحف أو بعضه بيد وغيرها حتى جلده المتصل به وحواشيه وذلك لقول الله عز وجل " لا يمسه إلا المطهرون " .

وقد قيل إن المراد به في الآية الكريمة هو اللوح المحفوظ ، والمطهرون هم الملائكة ، ولكن رد على هذا بما رواه ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وكان فيه " لا يمسه القرآن إلا طاهر " فيعلم منه أن المقصود به بنو آدم .

ولكن يجوز مس المصحف بلا مس له كحمله بعلاقة وفي كيس وكم ، وله تصفحه بكفه وبنحو عود ، لا فرق في ذلك بين الصغير والكبير ، ولا يجوز لولى الصغير أن يمكنه من مس المحل المكتوب فيه ، ولكن يجوز لمحدث مس تفسير ورسائل فيها قرآن ومنسوخ تلاوة ، هذا باتفاق الأئمة الأربعة ، وأجاز داود الظاهري مس القرآن للمحدث مطلقاً وأجاز بعض الفقهاء مس القرآن بدون طهارة للتعلم وعند الضرورة .

س ٦٢ : ما هو الغسل ؟ وما دليل مشروعيته ؟

ج : الغسل بالضم بمعنى الاغتسال ، ويكون بمعنى الماء الذي يغتسل به .
وشرعاً : هو تعميم الجسد بماء طهور على وجه مخصوص بنية رفع الحدث الأكبر لإباحة ما منعه الحدث من العبادات .
ودليل مشروعيته هو قول الله عز وجل " وإن كنتم جنباً فاطهروا " .

س ٦٣ : ما هي موجبات الغسل ؟

ج : للغسل موجبات وهي : —

- ١ — خروج المنى بلذة حال اليقظة من رجل أو امرأة (١) ، أما لو خرج المنى من نائم ومن في حكمه كالمغمى عليه والسكران ، فإنه يجب فيه الغسل ولو بغير لذة ، وذلك لقول النبي ﷺ — " إذا فضخت الماء فاغتسل وإن لم تكن فاضخاً فلا غسل " (رواه أحمد) .

(١) منى الرجل : هو ماء غليظ دافق يخرج عند اشتداد الشهوة ، ومنى المرأة أصفر رقيق

والفضخ خروج الماء بقوة وغلبة ، وعلى ذلك فلو خرج المنى بغير لذة من مستيقظ لمرض فإنه لا يوجب الغسل وإنما حكمه حكم البول .
ولا بد لوجوب الغسل أن يخرج المنى من المخرج المعتاد ، فلو انكسر الصلب وخرج المنى فلا يوجب الغسل .
أما إذا انتقل المنى من رجل أو امرأة ، ولم يخرج ، بأن أحس به فحبسه أو انحبس بنفسه .

فقد اختلف الفقهاء في وجوب الغسل عليه على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وجوب الغسل عليه ، وذلك لأن النبي ﷺ — علق الغسل على رؤية الماء .
وذهب الحنابلة في المعتمد من المذهب إلى وجوب الغسل عليه بمجرد الانتقال ، وذلك لأن الجنابة مأخوذة من البعد ومع الانتقال باعد الماء محله .
٢ — التقاء الختانين ولا يلتقيان إلا بتغييب حشفة الرجل أو مقدارها من مقطوعها ، ولو كان ذلك في دبر أو فرج بهيمة أو ميت ، أنزل أو لم ينزل .
٣ — إسلام الكافر :

اختلف الفقهاء في وجوب الغسل عليه على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكافر لا يجب عليه الغسل إلا إذا وجد في كفره ما يوجب الغسل ، والأحاديث التي رويت في هذا الشأن تحمل على الاستحباب ، وذهب الحنابلة في المعتمد عندهم إلى وجوب غسل الكافر ولو لم يوجد في كفره ما يوجب الغسل ، وذلك لحديث قيس بن عاصم " أن النبي ﷺ — أمره أن يغتسل " (رواه الترمذي) ، ولحديث أبي هريرة " أن ثمامة بن أثال أسلم فقال النبي ﷺ — اذهبوا إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل " (رواه أحمد) .

٤ — الموت :

فيجب تغسيل الميت المسلم ولو صغيرا ، ما لم يكن شهيد معركة ، أو مقتولا ظلما ، كمن قتل دون دمه أو ماله أو عرضه ، ويغسل لا من أجل الحدث والنجاسة ، وإنما يغسل تعبدا .

٥ - خروج دم الحيض والنفاس :

وذلك لقول النبي ﷺ - لفاطمة بنت أبي حبيش " وإذا ذهبت فاغتسلي وصلي " (متفق عليه) .

كذلك يجب الغسل بالنفاس ، فلو خرج الولد بلا دم فلا يجب الغسل ، وكذلك لا يجب الغسل بإلقاء علقة أو مضغة ، وذلك لأنه لا نص فيه ولا في معنى المنصوص عليه .

س ٦٤ : هل يعيد الغسل من خرج منه مني بعد الاغتسال ؟

ج : لا يعاد الغسل بخروج مني بعد الاغتسال ، وكذا لو خرج المنى بعد غسله من جماع لم ينزل فيه ، أو خرجت بقية مني كان قد اغتسل له ، وذلك لما رواه سعيد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن الجنب يخرج منه شيء بعد الغسل قال يتوضأ ، ولكن يشترط في الصور الثلاثة أن يكون خروج المنى بلا لذة .

س ٦٥ : ما حكم من استيقظ وقت الفجر فوجد نفسه جنباً هل يتيمم ويدرك الفجر قبل طلوع الشمس أم يغتسل ويصلي قضاءً ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس ، وذلك لأنه لا تلزمه الصلاة إلا من حين استيقاظه ، وما قبل ذلك لم يكن وقتاً في حقه ، وذهب المالكية في غير المشهور إلى أنه يتيمم ويصلي به خيراً له من الصلاة بعد طلوع الشمس بالاغتسال .

س ٦٦ : ما هي الأشياء التي يمنع منها من لزمه الغسل ؟

ج : ١ - يمنع من قراءة آية كاملة فأكثر من القرآن ، وذلك لحديث علي كرم الله وجهه أنه قال " كان النبي ﷺ لا يحجبه ، وربما قال لا يحجزه عن القوان شيء ليس الجنبه " .

ولكن يجوز لغير المغتسل قراءة بعض آية مع الكراهة ما لم تكن الآية طويلة ، وله أن يقول ما وافق قرأنا من الأذكار بشرط أن لا يقصد بذلك القرآن كالبسمة والحمد لله الخ .

٢ - ويمنع من اللبث في المسجد بلا وضوء ، وذلك لقول الله عز وجل " ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا " وقول النبي ﷺ - " لا أحل المسجد لحائض ولا جنب " فلو توضأ جاز له اللبث بالمسجد ، وذلك لقول عطاء بن يسار " رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ - يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضئوا وضوء الصلاة " (روي بإسناد صحيح) ، ويجوز له المرور بالمسجد ولو لم يتوضأ إن أمن تلوثه وذلك لقول الله عز وجل " ولا جنباً إلا عابري سبيل " سواء كان حاجة أم لا .

س ٦٧ : ما هي الأشياء التي يسن لها الغسل ؟

ج : يسن الغسل لأشياء كثيرة وهي :

١ - صلاة الجمعة :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن غسل الجمعة سنة ، وذلك لما رواه أبو سعيد أنه قال - قال النبي ﷺ - " غسل الجمعة واجب على كل محتلم " وقوله واجب أي متأكد الاستحباب ، وذلك بدليل قوله ﷺ - " من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل " ، وتسني في حق المسافر والعبد ، وخالف في ذلك المالكية فقالوا إن غسل الجمعة واجب .

٢ - صلاة العيد :

وذلك لأن النبي ﷺ - كان يغتسل لذلك .

٣ - تغسيل الميت :

وذلك لما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال - قال رسول الله ﷺ - " من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ " ، وهذا محمول على الاستحباب ، لأن أسماء بنت أبي بكر غسلت أباها وسألت هل على غسل ؟ فقالوا - لا ، (رواه مالك مرسل) .

٤ - إفاقة المجنون والمغمي عليه :

ولو لم ينزل مني ، فقد ثبت أن النبي ﷺ - اغتسل من الإغماء ، والجنون ففي معناه ، بل هو أولى .

٥ - صلاة الكسوف والاستسقاء :

وذلك لأن كليهما عبادة يجتمع الناس لها كالجمعة والعيدين .

٦ - الإحرام بالحج أو العمرة أو لهما معا :

وذلك لما رواه زيد بن ثابت من أن النبي ﷺ - تجرد لإهلاله واغتسل (رواه الترمذي وحسنه) .

٧ - دخول مكة :

وذلك لفعله ﷺ .

٨ - طواف الإفاضة والوداع والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ولرمي الجمار ، فإن لم يجد الماء تيمم لكل هذه الأشياء .

س ٦٨ : ما هي فرائض الغسل ؟

فرائض الغسل ما بين متفق عليها ومختلف فيها هي :

(١) النية : هي فرض عند المالكية والشافعية ، وشرط صحة عند الحنابلة ، وسنة مؤكدة عند الحنفية ، ووقتها عند إفاضة الماء على أول جزء من البدن ، ولا يضر عزوبها بعد ذلك .

(٢) تعميم الجسد بالماء ، ويكفي في ذلك الصاع من الماء وهو أربعة أمداد ، كما أنه يكفي الوضوء بمد ، والمد رطل وثلاث ، وليس في حصول الأجزاء بذلك خلاف عند الفقهاء ، ويكره الإسراف في الماء ، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما

" أن النبي ﷺ - مر على سعد وهو يتوضأ فقال : ما هذا السرف ؟ فقال : أفي الوضوء إسراف ؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار " .

٣ (الموالاة : وهي تتابع غسل الأعضاء عضوا بعد عضو ، وهي سنة عند جمهور الفقهاء ، فرض عند المالكية .

٤ (التدليك : سنة عند جمهور الفقهاء ، فرض عند المالكية .

٥ (المضمضة والاستنشاق : هما فرضان عند الحنفية والحنابلة ، وسننتان عند الشافعية والمالكية .

٦ (تخليل الشعر : سنة عند جمهور الفقهاء ، فرض عند المالكية .

٧ (تثليث الشعر : أي غسله ثلاث مرات سنة عند الجمهور ، فرض عند المالكية .

س ٦٩ : ما هي سنن الغسل ؟

ج : ١ - التسمية : وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن اقتصر على لفظ باسم الله حصل الفضيلة ، ووقتها مع غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، فيبتدئ بها مع النية .

٢ - غسل الكفين قبل إدخالهما في الإناء ثلاثا .

٣ - غسل الفرج وإزالة النجاسة من عليه .

٤ - الوضوء كاملا في أوله ، ويستحب غسل القدمين في وضوء الغسل .

٥ - تخليل شعر الرأس واللحية عند غير المالكية .

٦ - البدء بغسل الأعالي قبل الأسافل ، واليما من قبل المياسر ، فيبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر ثم برجله اليمنى ثم برجله اليسرى .

٧ - تثليث غسل الرأس عند الجمهور خلافا للمالكية ، وتعد المعاطف .

س ٧٠ : هل غسل المرأة كغسل الرجل ؟

ج : غسل المرأة كغسل الرجل تماما ، ويجب عليها إيصال الماء إلى أصول شعرها ومنابته ، ولا يجب عليها نقض ضفائرها عند الغسل من الجنابة ، أما عند الغسل من الحيض والنفاس فإنه يجب عليها أن تنقض ضفائرها .

س ٧١ : ما هو التيمم ؟ وما حكمه ؟ وما دليل مشروعيته ؟

التيمم هو طهارة ترابية تسد مسد الطهارة المائية وضوءا كانت أم غسلا .

وحكمه : الوجوب للمسافر ولغيره إذا عدم الماء أو عجز عن استعماله ، وهو عزيمة في الحضر والسفر ، ولو كان السفر غير مباح أو قصيرا ، وليس برخصة عند جمهور الفقهاء ، وهو خاص بهذه الأمة توسعة عليها وإحسانا من الله إليها .
وقد شرع بالكتاب والسنة :

أما الكتاب : فقول الله عز وجل " وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفوا غفورا " .

وأما السنة : فقد رويت في هذا الشأن أحاديث كثيرة ولكن جميعها فيه مقال عدا هذا الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما بسندهم إلى عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال " بعثني النبي ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد ماء فتمرغت في

الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت له ذلك فقال إنما يكفيك أن تقول ببيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه وجهه " (متفق عليه) .

وقد شرع التيمم في غزوة المر يسيع لما أضلت عائشة عقدها فبعث ﷺ في طلبه وحانت الصلاة وليس معهم ماء فأغلظ أبو بكر رضي الله عنه على عائشة وقال حبست رسول الله ﷺ والمسلمين على غير ماء فنزلت آية التيمم ، فجاء أسيد بن حضير فجعل يقول ما أكثر بركاتكم يا آل أبي بكر .

س ٧٢ : ما هي الأسباب التي تبيح للإنسان التيمم ؟

ج : هناك أسباب كثيرة ذكرها الفقهاء تبيح للإنسان التيمم أجمل أهمها فيما يأتي :
١ (فقد الماء سواء كان في السفر أو في الحضر ، بحيث يتيقن من عدم وجوده حوله أو مع رففته أو في رحله ، أو يظن عدم وجوده ظنا قويا .
وقد حدد ذلك بعض الفقهاء بالمساحة ، فقال الحنفية : أن يبعد الماء عنه ميلا وهو ما يقرب من ٢ كيلو متر ، وقال الشافعية إن كان الماء في حد الغوث وهو غاية ما يصل إليه السهم المرمي وجب عليه السعي إليه وإلا فلا .

٢ (احتياج الإنسان للماء لشربه وطهي طعامه أو لشرب رفيقه وحيوان محترم ، فيخرج بذلك الزاني المحصن والمرتد والحربي والكلب العقور والخنزير .

٣ (خوف الضرر من طلب الماء على نفسه أو ماله أو عرضه من عدو أو حيوان مفترس أو فاسق أو انقطاع عن رفقة وما إلى ذلك .

٤ (المرض الذي لا يقدر معه على استعمال الماء ، أو كان استعمال الماء يزيد في مرضه أو يؤخر شفاؤه .

٥ (شدة برودة الماء وخاف الضرر منه ، ولم يستطع أن يسخنه .

٦ (أجاز الحنفية التيمم للصلاة التي إذا فاتت لا بدل لها وهي صلاة العيد والجنابة ، وذلك إذا خشى فواتها كلية بالوضوء لها .

س ٧٣ : ما هي شروط التيمم ؟

ج : يشترط دخول وقت الصلاة التي يتيمم لها ، هذا عند جمهور فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فلو تيمم قبل وقتها بطل تيممه ويبطل بخروج وقتها ما لم يكن في صلاة جمعة فلا تبطل إذا خرج وقتها لأنها لا تقضى ، ولا يصح تيمم لفرد أو نفل معين كسنة راتبة قبل وقتها ولا لنفل مطلق في وقت منهي عنه ، بخلاف ركعتي طواف فيصح فعلهما كل وقت لإباحتهما ، ويصح لفائتة إذا ذكرها وأراد فعلها ولكسوف عند وجوده والاستسقاء إذا اجتمعوا ، ولجنابة إذا تم تغسيل ميت أو يم لم يعذر ، ولعيد إذا دخل وقته ولمندور بمعين إذا دخل وقته ولمندور مطلق في أي وقت ، وخالفهم في ذلك الحنفية والظاهرية وبعض المالكية وأحمد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه يجوز التيمم قبل دخول الوقت .

س ٧٤ : ما هي أركان التيمم ؟

ج : أركان التيمم أو فرائضه هي :

١ - النية : فلا بد من تعيين نية استباحة ما تيمم له كصلاة فرض أو نفل أو طواف أو غيرها ، فإن نوي بتيممه الحدث الأكبر فقط فلا يجوز له الطواف والصلاة بهذا التيمم ، أما إن نواهما معا أجزأه ذلك ، فالنية ركن عن جمهور

الفقهاء ، وقال الحنفية : لا يشترط نية التيمم للحدث أو للجنابة في الصحيح من المذهب ، وتكون النية عند الضرب بالكفين على الصعيد الطاهر .

٢ - الصعيد الطاهر : هذا عند جميع الفقهاء ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فيما يطلق عليه اسم الصعيد .

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الصعيد يطلق على التراب الطاهر لا غير ، فلا يصح التيمم برمل ونورة وجص وغير ذلك .

وقد رد على قولهم بأن الصعيد هو التراب فقط ، بأن التراب فرد من أفراد العام وهو الصعيد الذي ورد في قوله تعالى " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " والتنقيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصصا للعام ، أضف إلى ذلك أن التراب لقب والعمل بمفهوم اللقب لا يقول به جمهور أئمة الأصول .

وقال جمهور الحنفية : إن الصعيد يطلق على كل ما صعد على الأرض واتصل بها وكان من جنسها وبكل ما يتولد من الأرض كالتراب والرمل والحجر والنورة والجص والطين والرخام وما إلى ذلك ، وقال أبو يوسف من الحنفية : لا يجوز إلا بالتراب والرمل فقط .

وقال المالكية : إن الصعيد يطلق على كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها كالحصا والرمل والتراب ، أما الذي خرج عن أصله بالاحتراق فلا يجوز التيمم به كالطوب الأحمر .

٣ - الضرب على الصعيد الطاهر فرض عند جميع الفقهاء ، وهي ضربة واحدة للوجه والكفين عند الحنابلة وكذا المالكية ، لكن المالكية قالوا : الضربة الثانية سنة ، وقال الحنفية والشافعية : هي ضربتان الأولى للوجه والثانية لليدين .

٤ - مسح الوجه واليدين ، وهما فرضان باتفاق الفقهاء ، ويكون مسح اليدين إلى الرسغين أي الكوعين عند الحنابلة ، وعند بقية الفقهاء يكون مسح اليدين إلى المرفقين .

٥ - الموالاة : فرض عند المالكية مطلقا ، سواء كان التيمم لحدث أصغر أم لحدث أكبر وفرض عند الحنابلة في الحدث الأصغر فقط ، وخالفهم في ذلك جمهور الفقهاء فقالوا : إنه سنة .

٦ - الترتيب : فرض عند الشافعية والحنابلة ، وخالفهم في ذلك جمهور الفقهاء فقالوا : إنه سنة .

س ٧٥ : ما هي سنن التيمم ؟

ج : ١ - من سنن التيمم التسمية عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنابلة فإنها واجبة عندهم والسواك .

٢ - والنفخ في اليدين قبل وضعهما على الوجه إن علق بهما تراب كثير ، فإن علق بهما تراب قليل كره له النفخ فيهما .

٣ - والموالة خلافا للمالكية والحنابلة .

٤ - والترتيب خلافا للشافعية .

س ٧٦ : ما هي كيفية التيمم ؟

ج : على من أراد التيمم أن ينوي بتيممه إباحة ما منعه الحدث منه ، كأن ينوي إباحة الصلاة ويعينها ويعين الحدث فيقول مثلا ، نويت استباحة صلاة الظهر من الحدث الأصغر ، أو مس المصحف وغير ذلك من العبادات ، ولا ينوي بتيممه رفع الحدث ، فإن التيمم لا يرفع الحدث عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنفية القائلين بأن التيمم يرفع الحدث ، وأن يسمى الله عز وجل ، وأن يضرب الصعيد بكفيه ضربة يمسح بها وجهه وضربة يمسح بها يديه إلى المرفقين عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنابلة الذين يقولون بأن يضرب المتيمم الأرض بكفيه مرة واحدة فيمسح وجهه جميعه بباطن أصابعه ويمسح ظاهر كفيه براحتيه ثم يخلل أصابعه .

س ٧٧ : ما حكم من كان معه من الماء ما لا يكفيه للطهارة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يقتصر على التيمم ولا يستعمل الماء ، وذهب الحنابلة والشافعية في المذهب عندهم إلى وجوب استعمال الماء في بعض الأعضاء ثم يتيمم لبقية أعضائه ، مع مراعاة الترتيب بين الوضوء والتيمم عند الشافعية والحنابلة والموالة عند الحنابلة إذا كان الحدث أصغر ، فإن ترك ذلك بطل تيممه

، وذلك لقول النبي ﷺ " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (رواه البخاري) .

وإن استطاع أن يشتري الماء للوضوء وكان بثمن المثل أو بزيادة يسيرة ، وكان لا يحتاج ثمنه في أمر آخر من أموره الضرورية ، وجب عليه شراء ذلك .

س ٧٨ : هل يصلي المتيّم أكثر من فرض بتيمم واحد وما شاء من نوافل أو لا ؟ .

ج : اختلف جمهور الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

قال المالكية والشافعية إنه لا يصلى بالتيمم الواحد فرضين فإذا تيمم المصلي للظهر مثلاً وكان عليه العصر وجب عليه أن يتيمم للعصر أيضاً ويصلى من النوافل البعدية ما شاء عند المالكية والشافعية ، فإن صلى نافلة قبلية بطل تيممه عند المالكية دون الشافعية .

وقال الحنفية والحنابلة : إنه يصلى بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوات ، فيصلّى الحاضرة ، ويجمع بين الصلاتين ، ويقضى فوائته ، ويتطوع قبل الصلاة وبعدها ، ولكن إن نوى بالتيمم النافلة فلا يجوز صلاة الفرض بها ، وكذلك لو أطلق النية بأن نوى استحابة الصلاة ولم ينو فرضاً ولا نفلاً لم يصل به فرضاً .

س ٧٩ : ما حكم صلاة من تيمم وصلى ثم تذكر أن الماء برحله أو أن الماء قريب منه ويمكنه الوصول إليه ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن عليه إعادة الصلاة مطلقاً ، سواء كان العلم مع وجود الوقت أو بعد خروجه .

وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى إن المصلي أن تذكر الماء بعد الصلاة فصلاته تامة ولا يعيدها ، وإن تذكره في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعادها .
وذهب المالكية إلى أنه يعيد الصلاة إن كان الوقت باقياً .

س ٨٠ : ما الحكم لو أجنب المسافر وكان محدثاً ومعه ماء قليل ، هل يتوضأ بهذا الماء ويتيمم للجنابة أم أنه يتيمم للجميع ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يتوضأ ويتيمم للجنابة ، وذهب المالكية وبعض الشافعية إلى أنه يتيمم للجنابة والحدث ولا يتوضأ لأحدهما .

س ٨١ : ما الحكم لو اجتمع على إنسان نجاسة وحدث ومعه ماء قليل هل يتوضأ به أم يزيل النجاسة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يغسل النجاسة بما معه من ماء ثم يتيمم للحدث .

وذهب أبو يوسف من الحنفية والحنابلة إلى أنه يتوضأ بالماء ويترك النجاسة ويصلي بها ، وذلك لأن الصلاة في الثوب النجس جائزة للضرورة ، وتقدم إزالة نجاسة البدن بالماء على إزالة نجاسة الثوب أو البقعة .

س ٨٢ : ما هي الأشياء التي يتيمم لها ؟

ج : يتيمم المصلي لكل حدث أصغر أو أكبر عند جميع الفقهاء ، ولكل نجاسة لا يعفى عنها ببدنه فقط تضره إزالتها أو يضره الماء الذي يزيلها أو عدم ما يزيلها به فإنه يخففها عند الحنابلة عن بدنه ما أمكن بمسح النجاسة الرطبة وحك يابسة وجوباً فلا يصح التيمم لها قبل ذلك ثم يصلي ولا إعادة عليه .

س ٨٣ : ما هي مبطلات التيمم ؟

ج : يبطل التيمم بما يبطل به الوضوء كما أنه يبطل بوجود الماء في الوقت . وقال الحنابلة ولو خرج الوقت فإذا وجد الماء وهو في الصلاة تمادى فيها لحرماتها ثم تطهر وأعادها .

س ٨٤ : هل يصلي فاقد الطهورين أم لا ؟

ج : إن مريد الصلاة إن عدم الماء والتراب ، كمن حبس بمحل لا ماء فيه ولا تراب أو وجدهما ولم يمكنه استعمالهما لمانع كمن به قروح لا يستطيع معها مس البشرة بوضوء ولا بتيمم وكمريض عجز عن استعمالهما ، اختلف في صلاته على ثلاثة مذاهب :

ذهب الحنابلة إلى أنه يصلي بدون طهارة الفرض فقط ولا يزيد على ما يجزئ في الصلاة من قراءة وغيرها ، فلا يستفتح ، ولا يتعوذ ، ولا يبسم ، ولا يقول آمين ، ولا يقرأ زائداً على الفاتحة ، ولا يسبح ، ولا يسأل المغفرة أكثر من مرة ، ولا يزيد على ما يجزئ في طمأنينة ركوع وسجود وجلوس بين السجدين ، ولا على

ما يجزئ في التشهد ويسلم في الحال ولا إعادة عليه ، وذهب الحنفية وبعض المالكية إلى أنه لا يصلي ويجب عليه القضاء عند القدرة ، وذهب الشافعية وبعض المالكية إلى أن فاقد الطهورين يؤدي الصلاة وتجب عليه إعادتها ، ولكن ما ذهب إليه الحنابلة هو المختار وذلك لقول النبي ﷺ - " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " .

س ٨٥ : ما الحكم إذا صلى المتيّم مع وجود الماء أو حضور الماء وسط صلاته ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن وجود الماء قبل الدخول في الصلاة ينقض التيمم فإذا وجد الماء بطل التيمم ثم اختلفوا بعد ذلك في هل ينقضها إذا حضر الماء وهو يصلي ؟ على مذهبين :

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الماء إن حضر والتميم في الصلاة فإن صلاته تبطل .

وذهب المالكية والشافعية إلى أن حضور الماء لا ينقض الطهارة مادام في الصلاة فصلاته صحيحة ولكن الرأي الأول هو الأولى بالقبول .

س ٨٦ : ما هي الأشياء التي لا يجوز التيمم بها ؟

ج : علم مما سبق مذاهب الفقهاء في تحديد لهم للصعيد الطيب ، وعليه فإن كل فقيه لا يجوز الطهارة بغير ما حدده من الصعيد الطيب الطاهر .

كما أنه لا يجوز التيمم من تراب مغصوب ولا بتراب زالت طهوريته كالمتناثر من التيمم ، لأنه كالماء المستعمل في طهارة واجبة ، ولا يجوز بتراب محترق عند عامة الفقهاء ، ولا يجوز التيمم بتراب مقبرة تكرر نبشها .

س ٨٧ : ما هي النجاسة وما أنواعها وما حكم إزالتها ؟

ج : أولاً : النجاسة لغة هي اسم لكل مستقذر ، يقال : نجس الشيء نجساً فهو نجس (بفتح الجيم) ونجس (بكسر الجيم) ورجل نجس (بفتح الجيم) ونجس (بكسرهما) والجمع أنجاس والنجس (بالفتح) يطلق على ما كان نجساً لذاته فقط وأما النجس (بالكسر) فإنه يطلق على ما كانت نجاسته عارضه أو ذاتية .

ثانيا : أنواع النجاسة :

لقد قسم الفقهاء النجاسة تقسيمات عدة منها :

١ (نجاسة حكمية ٢) نجاسة حقيقية ٣ (نجاسة عينية ،

وهاك بيانها :

١ [النجاسة الحكمية :

وهي وصف شرعي يحل بالأعضاء أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ويستوجب الوضوء أو الغسل .

٢ [النجاسة الحقيقية :

وهي عين وذات الشيء المستقذر وهي ما تسمى عند الحنابلة بالنجاسة الحكمية وهي تنقسم قسمين :

نجاسة مغلظة ونجاسة مخففة .

أ — فالنجاسة المغلظة : هي ما ثبتت بنص ولم يعارضه نص آخر ولم يكن في اجتنابها والبعد عنها حرج كالدم والغائط والبول ولعاب الكلب والخنزير ، أو هي ما اتفق المجتهدون على نجاستها .

ب — النجاسة المخففة : وهي ما تعارض في نجاستها وطهارتها نصوص وكان الأخذ بالنجاسة أولى لوجود المرجح كبول وروث ما يؤكل لحمه وبول الصبي الذي لم يبلغ الحولين .

٣ [نجاسة العين :

هي ما كانت عينه نجسة كالكلب والخنزير وكعظم الميتة وجلدها قبل دبغه عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنابلة والمالكية القائلين بعدم طهارة الجلد ولو بعد دبغه ، وسوف أفصل القول في أحكام النجاسة فأقول وبالله تعالي التوفيق .

النجاسة تنقسم قسمين :

قسم متفق على نجاسته بين الفقهاء ، وقسم مختلف فيه بينهم .

أما المتفق على نجاسته فهو الميتة من كل حيوان بري ، والدم المسفوح ، والحيض والنفاس والاستحاضة ، ولحم الخنزير ، ولحم وبول وروث ما لا يحل أكله من الحيوانات ، وما فصل من لحم الحيوان وهو حي ، وبول الإنسان وغائطه ومذيه^(١) ووديه^(٢) .

وأما المختلف في نجاسته بين الفقهاء ، فهو ميتة ما لا نفس له سائلة مثل النمل والذباب والعقرب والصراصير ، وميتة الأدمي ولعاب الكلب والقيء والقلس والمني وفضلة ما يؤكل لحمه والدم غير المسفوح والقيح والخمر والبيض الفاسد من حي ولبن ما لا يؤكل لحمه ورماد النجس المحترق بالنار ودخانته والشعر والأظافر والأشياء الصلبة من الميتة وحيوان الماء الذي يعيش في البر وما خرج من الميتة وكان طاهرا حال الحياة وذرق الطيور والحمار الأهلى والبغل ودم السمك ، وسوف أتناول ذلك بشيء من التفصيل بين المذاهب :

١ (ميتة ما لا نفس له سائلة :

اختلف الفقهاء في نجاسته على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن ميتة ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وعليه فلا ينجس الماء الذي مات فيه ولكن بشرط ألا يكون حاملا للنجاسة كالصراصير ، وذلك لخبر البخاري " إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزعه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء " فقد يفضى غمسه إلى موته فلو نجس الماء لما أمر به ، وقيس على الذباب ما في معناه .

وذهب بعض الشافعية إلى أن ميتة ما لا نفس له سائلة ينجس بالموت .

٢ (ميتة الأدمي :

اختلف الفقهاء في نجاسته بالموت على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاسته بالموت ، وذلك لأنه حيوان له نفس سائلة

١ (وهو ماء أبيض رقيق لزج يمتد ويخرج عند الشهوة والانتشار لا بشهوة ودفق .

٢ (هو ماء أبيض كدر ثخين يشبه المني في الثخانة ويخالفه في الكدرة لا رائحة له .

فينجس بالموت كسائر الحيوانات ، وذهب الشافعية والحنابلة في المذهب عندهما إلى أنه طاهر حيا ، وميتا ، وذلك لقول النبي ﷺ " المؤمن لا ينجس " (متفق عليه) ، ولأن الإنسان لو تتجس بالموت لم يطهر بالغسل كسائر الحيوانات التي تتجس بالموت ، ولم يفرقوا بين المؤمن والكافر لاستوائهما في الآدمية وفي حال الحياة ، وقيل يحتمل أن ينجس الكافر بموته ، لأن الخبر ورد في المؤمن خاصة ولا يصح قياس الكافر عليه ، وحكم أجزاء الآدمي وأبعاضه كحكم جملته .

٣ (لعاب الكلب :

اختلف الفقهاء في نجاسته على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه نجس وذلك لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال " إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعا " (متفق عليه) ، ولمسلم " فليرقه " ثم ليغسله سبع مرات أو لاهن بالتراب " فلو كان طاهرا ما أمر بغسله وإراقة ما ولغ فيه .

وذهب المالكية والأوزاعي وداود إلى القول بطهارته ، وذلك لقول الله عز وجل " فكلوا مما أمسكن عليكم " ولم يأمر بغسل ما أصابه فمه ، فدل ذلك على طهارته . ورد الجمهور عليهم بأن التعبد يكون في غسل اليدين فقط ، أما الأنبيسة والثياب فيجب غسلهما من النجاسات .

كما أن الآية لا حجة لهم فيها ، لأن الله عز وجل أمر بأكله ، والنبي ﷺ أمر بغسله فيعمل بأمرهما معا .

٤ (القيء أو القلس :

والقلس هو ما يخرج من بطن الإنسان من طعام أو شراب إلى الفم إذا كان ملء الفم أو دونه ، فإن غلب وزاد عن ذلك فهو قيء وقد اختلف الفقهاء في نجاستهما على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاستهما .

وذهب المالكية وبعض الشافعية إلى القول بطهارتهما ما لم يتغيرا .

٥ (المني :

اختلف الفقهاء في نجاسته على مذهبين :
 فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاسته ، وذهب الشافعية والحنابلة في المذهب
 إلى القول بطهارته ، لأنه هو أصل الولد .

٦ (فضلة ما يؤكل لحمه :

كبول مأكول اللحم وروثه اختلف الفقهاء في نجاستها على مذهبين :
 فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بطهارتها وخالفهم في ذلك جمهور الحنفية
 والشافعية في ظاهر المذهب وبعض الحنابلة فقالوا بنجاستها ، ولكن المختار ما
 ذهب إليه جمهور الفقهاء للأحاديث الواردة في هذا الشأن .

٧ (الدم غير المسفوح والقيح والصدید وما يسيل من القروح :

اتفق الفقهاء على نجاسة هذه الأشياء ، ولكن اشترط الشافعية خروجها متغيرة ، فإِنْ
 خرجت غير متغيرة فهي طاهرة ، واشترط الحنفية خروجها لعة ، فإن كان
 خروجها لغير علة فهي طاهرة .

٨ (الخمر :

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاستها ، وذهب بعض الشافعية إلى القول
 بطهارتها .

٩ (لبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي — كلبن الحمار :

اختلف الفقهاء في نجاسته على مذهبين :
 فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاسة اللبن الحيوانات الطاهرة غير مأكولة اللحم
 وذهب الحنفية في قول ووجه عند الشافعية إلى القول بطهارتها ، واستثنى الشافعية
 القائلون بطهارتها لبن الكلب والخنزير فقالوا بنجاستهما .

١٠ (رماد الأعيان النجسة ودخانها :

اختلف الفقهاء في نجاستها على مذهبين :
 فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاستها ، وذلك لأن النجاسة لا تطهر بالاستحالة
 لأن النبي ﷺ نهى عن أكل الجلالة وألبانها ، فلو كانت النجاسة تطهر
 بالاستحالة لما نهى عن ذلك .

وذهب الحنفية في الرأي الذي عليه الفتوى عندهم وبعض المالكية والحنابلة في غير المذهب إلى القول بطهارتها ، وذلك لأن النار من المطهرات عندهم .

(١١) الشعر والأظافر والأشياء الصلبة من الميتة :

اختلف الفقهاء في نجاستها على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بنجاستها سواء كانت من مأكول اللحم ثم مات أم من غيره ، واستثنى المالكية والحنابلة الشعر والصوف والريش فقالوا بطهارته .
وذهب جمهور الحنفية إلى القول بطهارة هذه الأشياء .

(١٢) حيوان الماء الذي يعيش في البر ، كالضفدع والتمساح وما إلى ذلك :

اختلف الفقهاء في نجاسته بالموت على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بعدم نجاسته بالموت .
وذهب الشافعية في الصحيح عندهم وأبو يوسف من الحنفية إلى القول بنجاسته ، وذلك لأن ميتة غير مأكول البحر نجسة كسائر الميتات .

(١٣) ما خرج من الميتة وكان طاهرا حال الحياة ، كالبيض واللبن والأنفحة وما إلى ذلك :

اختلف الفقهاء في نجاسة هذه الأشياء على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى نجاسة هذه الأشياء إذا خرجت بعد الموت .
وذهب الحنفية إلى طهارة ما يخرج من الميتة مأكولة اللحم ، سواء كان رقيق القشرة أم غليظها ، ووافقهم الشافعية والحنابلة في البيض إذا تصلبت قشرته .

(١٤) ذرق الطيور^(١) :

اتفق الأئمة الأربعة على أن ذرق الطيور إن كانت غير مأكولة اللحم فإنها نجسة ، ثم اختلفوا بعد ذلك في ذرق الطيور مأكولة اللحم على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بطهارتها .
وذهب الشافعية إلى القول بنجاستها .

١ (ذرق الطيور هو كالعائط من الإنسان .

(١٥) الدم المتبقي في العروق أو على اللحم :

اختلف الفقهاء في طهارته على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بطهارة الدم المتبقي في العروق أو على اللحم لمشقة الاحتراز عنه .

وذهب بعض الفقهاء إلى القول بنجاسته .

(١٦) دم السمك :

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بطهارته .

وذهب مالك في قول والشافعية في الأصح وأبو يوسف من الحنفية إلى القول بنجاسته لأنه دم كسائر الدماء .

ولكن ميتة السمك والجراد طاهرتان باتفاق الأئمة الأربعة على ذلك ، لقول النبي

ﷺ " أحلت لنا ميتتان ودمان الجراد والحوث والكبد والطحال " ولكن هذا الأثر ضعيف .

(١٧) الحمار الأهلي والبغل :

اختلف الفقهاء في طهارته ونجاسته قبل موته على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه طاهر ، وذلك لأن النبي ﷺ كان يركبهما ويركبان في زمنه ، فلو كان نجسا لبين لهم ذلك .

وذهب الحنابلة في المذهب عندهم إلى نجاستهما هذا بخلاف الحمار الوحشي والبغل المتولد منه فطهران .

ثالثا : حكم إزالة النجاسة من على البدن والثوب والمكان :

اختلف الفقهاء في طهارة هذه الأشياء على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن إزالة هذه الأشياء واجب وشرط في صحة الصلاة مع الذكر والقدرة ، وبناء على ذلك من صلى وهو عالم بها قادر على إزالتها فإن صلاته باطلة ووجب عليه إعادة الصلاة مطلقا ، وذهب المالكية في المعتمد عندهم

إلى أن إزالة هذه النجاسات سنة مؤكدة ، فمن صلى بها ذاكرا لها وقادرا على إزالتها يندب له إعادة الصلاة في الوقت ، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه .

س ٨٨ : ما حكم صلاة من صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة ناسيا لها أو جاهلا بها ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من صلى وعليه نجاسة جاهلا بها أو ناسيا لها فلا إعادة عليه ، لأنه أتى بما قدر عليه وسقط عنه ما عجز عنه .

وبهذا قال الشيخ ابن تيميه وتلميذه ابن القيم .

وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى إعادة الصلاة قياسا على من صلى وهو محدث ولكن رأي الجمهور هو الأولى بالقبول .

س ٨٩ : ما هو الحيض ؟

ج : هو دم يخرج من فرج المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة أو غيرها وهو دم جبلة .

س ٩٠ : ما وقت الحيض ؟

ج : وقته بلوغ الأنثى تسع سنين ويستمر ذلك إلى سن الإياس .

وقد اختلف الفقهاء في سن الإياس

فقال الحنابلة هو خمسون سنة ، وقال الشافعية هو ستون سنة ، وقال الحنفية هو خمس وستون سنة ، وقال المالكية هو سبعون سنة .

س ٩١ : ما لون الحيض ؟

ج : لونه لون الدم وهو الحمرة والصفرة والكدر والخضرة والسواد والشقرة .

س ٩٢ : هل الحامل تحيض ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

ذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في مقابل الأصح إلى أن الحامل لا تحيض وأن الدم الذي تراه هو دم علة وفساد .

وذهب المالكية والشافعية في الأصح عندهم والظاهرية إلى أن الدم الذي تراه الحامل هو دم حيض أي دم جبلة .

وقد قال المالكية إن أكثر حيض الحامل هو عشرون يوما بعد مضي شهرين من حملها وثلاثون يوما بعد ستة أشهر فأكثر .

الرأي المختار :

أن الحامل لا تحيض وقد أثبت الطب ذلك .

س ٩٣ : ما هي أقل مدة الحيض وما أكثر مدته عند الفقهاء ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى أن أقل مدة الحيض عندهم هي ثلاثة أيام بلياليهن ، وأكثر أيامه عشرة أيام بلياليهن .

وذهب المالكية إلى أن أقل الحيض دفعة واحدة بالنسبة للعبادات ، أما بالنسبة للعدة والاستبراء فأقله يوم أو بعض يوم وأكثره خمسة عشر يوما هذا في شأن المبتدأة عندهم أما أكثر أيام الحيض للمعتادة بثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها ، والعادة تثبت بمرة فمن اعتادت أربعة أيام استظهرت بثلاثة أيام فيكون أكثر حيضها سبعة أيام ولكن الاستظهار بثلاثة أيام بعد أيام حيضها يكون ما لم تجاوز نصف الشهر ، فمن كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا استظهار لها .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل مدة الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما .

س ٩٤ : ما حكم النقاء الذي يتخلل دم الحيض بحيث لو وضعت قطعة لم تتلوث ؟

ج : حكمه عند المالكية والحنابلة طهر فتغتسل المرأة وتفعل ما تفعله الطاهرات وكذلك الطهر الذي يتخلل دم النفاس ، وعند الحنفية والشافعية حيض مادام في زمن الحيض فلا يجوز للمرأة أن تفعل ما تفعله الطاهرات .

س ٩٥ : ما هي أقل مدة الطهر بين الحيضتين ؟

ج : أقل مدة الطهر عند جمهور الفقهاء هي خمسة عشر يوما .

وذهب الحنابلة إلى أن أقل مدة الطهر هي ثلاثة عشر يوما .

س ٩٦ : ما هي علامات انقطاع الحيض ؟

ج : للحيض علامات تدل على انقطاعه وهي :

- ١ (الجفوف : وهو خروج الخرقة خالية من أثر الدم ولو كانت مبتلة من رطوبة الفرج .
- ٢ (القصة : وهو ماء أبيض كالمني أو الجير المبلول والقصة أبلغ وأدل على براءة الرحم من الحيض .

س ٩٧ : هل يجوز وطء الزوجة إذا انقطع حيضها ونفاسها بلا غسل ؟

ج : لا يجوز الوطء إلا بعد الغسل بالماء أو ما يقوم مقامه عند فقدده أو عدم القدرة على استعماله ، هذا عند جمهور الفقهاء ، وذهب الحنفية إلى أنه إذا انقطع دم الحيض لأكثر زمنه وهو عشرة أيام جاز وطؤها بلا غسل ، ولو انقطع لأكثر عاداتها ومضى عليه وقت صلاة ودخل وقت الأخرى جاز وطؤها بغير غسل كذلك إلا أن الغسل أفضل ، ما لم تكن ضرورة ملجئة ، وكذلك الحكم بالنسبة للنفساء .

س ٩٨ : ما هي الأشياء التي تمنع منها الحائض والنفساء ؟

ج : تمنع الحائض والنفساء من هذه الأشياء وهي :

- ١ - الطواف بالكعبة .
- ٢ - الاعتكاف .
- ٣ - الصلاة .
- ٤ - الصيام .
- ٥ - الطلاق : فيحرم على الزوج أن يطلق زوجته أيام حيضها أو نفاسها ولكن الطلاق يقع ويلزمه حكمه عند جمهور الفقهاء ويجب عليه إرجاعها إلى عصمته ويجبر على ذلك عند المالكية خلافا للجمهور .
- ٦ - الجماع .
- ٧ - دخول المسجد .
- ٨ - مس المصحف ولا يحرم عليها قراءة القرآن عند المالكية سواء كانت جنباً وقت حيضها أم لا ولا يجوز لها أن تقرأ بعد انقطاع حيضها ونفاسها حتى تغتسل .

س ٩٩ : ما هو النفاس وما أقل مدته ؟

النفاس هو الدم الخارج من قبل المرأة حال الولادة أو بعدها ، ولا حد لأقله فربما ولدت المرأة بلا دم .

س ١٠٠ : ما هي أكثر مدة النفاس ؟

ج : اختلف الفقهاء في أكثر مدة النفاس على مذهبين :

فذهب الحنفية ورواية عند المالكية والحنابلة في المذهب عندهم إلى أن أكثر مدة النفاس أربعون يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة في رواية إلى أن أكثر مدة النفاس ستون يوما .

ملحوظة : ما زاد عن مدة الحيض أو مدة النفاس عند الفقهاء يسمى بالاستحاضة ، والاستحاضة دم علة فيجوز للمرأة أن تفعل ما تفعله الطاهرات وتصلى ولو قطر الدم على الحصير .

س ١٠١ : ما حكم من انقطع دمها لأقل من أربعين يوما ثم مضى عليها أكثر من خمسة عشر يوما ثم نزل عليها الدم ثانية ؟

ج : إن هذا الدم النازل بعد الخمسة عشر يوما هو حيض وليس دم نفاس .

س ١٠٢ : هل يجوز وطء النفساء قبل انقضاء نفاسها إن ظهرت ؟

ج : إن انقطع دمها دون الأربعين يوما وجب عليها أن تغتسل وتصلى ، ولكن يستحب لزوجها أن لا يقربها إلا بعد تمام الأربعين خشية عود الدم إليها مرة أخرى

س ١٠٣ : ما هي الصلاة ؟ ومتى شرعت ؟

ج : الصلاة لغة الدعاء • وشرعا : أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم •

وقد فرضت علينا ليلة الإسراء بعد بعثة النبي ﷺ - بخمس سنين وهي أكثر أركان الإسلام أهمية بعد الشهادتين •

س ١٠٤ : على من تجب الصلاة ؟

ج : تجب الصلاة على كل مسلم سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى ، مكلف ، عاقل ، بالغ ، غير حائض ولا نفساء •

س ١٠٥ : هل على النائم والمغمى عليه ونحوهما قضاء ما فاتته من الصلاة ؟

ج : يجب على هؤلاء قضاء الصلاة وذلك لحديث " من نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها " (رواه مسلم) ، ولقد غشى على عمار رضى الله عنه - ثلاثا ثم أفاق وتوضأ وقضى لكل الثلاث •

س ١٠٦ : من الذين لا تصح صلاتهم ؟

لا تصح الصلاة من كافر ولا من مجنون ولا من الصبي غير المميز •

س ١٠٧ : متى يؤمر الصغير بالصلاة ؟

ج : يؤمر الصغير بالصلاة لسبع سنين ويلزم وليه أن يأمره بها ليعتادها سواء كان الصبي ذكرا أو أنثى ، ويضرب عليها لعشر سنين ، وذلك لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده برفعه " مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها لعشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع " (رواه الإمام أحمد وغيره) ، ويجب على ولي الصغير أن يعلمه الصلاة والطهارة وما يحتاجه من أمور دينه •

س ١٠٨ : ما حكم تارك الصلاة ؟

اتفق الفقهاء على أن من ترك الصلاة جحودا وإنكارا لها فقد كفر إن كان ممن لا يجهلها كمن نشأ بدار الإسلام ويصير مرتدا بغير خلاف ، أما من تركها عمدا وأمر

بها فأبى أن يصلحها لا جحوداً لفرضها ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بقتله ،
 وذهب الحنفية والظاهرية إلى القول بتعزيره فيحبس حتى يتوب أو يموت ولا يقتل .
 ولكن جمهور الفقهاء الذين أوجبوا قتله اختلفوا فيما بينهم في هل يقتل كفراً
 أو حداً ؟

فذهب المالكية والشافعية إلى القول بأنه يقتل حداً وذهب الحنابلة إلى أنه يقتل كفراً .
 وثمرة الخلاف بينهم : هي أن من قتل كفراً يستتاب قبل قتله فإن تاب سقط عنه
 القتل كالمرتد ، فإن امتنع قتل ولا تجرى عليه الأحكام الشرعية ، فلا يغسل ، ولا
 يكفن ، ولا يصلح عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ، أما من قتل حداً ، فهو
 كالزاني والسارق لا يستتاب ، وذلك لأن الحدود لا تسقط بالتوبة بعد الرفع إلى
 الإمام وتجب بأسبابها وتجرى عليه الأحكام الشرعية من تغسيل وتكفين وصلاة
 عليه ودفن في مقابر المسلمين .

ولكن الرأي المختار : أنه يستتاب وتقبل منه التوبة كالمرتد فإن أبى قتل كفراً وأما
 من ترك الصلاة تهاوناً وكسلاً فليس بكافر وإنما هو فاسق هذا ما ذهب إليه جمهور
 الفقهاء ، وقال الحنابلة هو كافر ويجب على الحاكم أن يحمله على الصلاة بمختلف
 الوسائل ، ولقد قال المالكية والشافعية يجب على الحاكم أن يمهل ثلاثة أيام فإن
 صلى فيها خرج من فسوقه وإلا قتله حداً .

س ١٠٩ : ما هي مواقيت الصلاة ؟

ج : لكل صلاة من الصلوات الخمس وقت محدد لا يصح أداؤها قبل دخوله ،
 ويحرم تأخيرها بغير عذر باتفاق الفقهاء الأربعة وهذه الأوقات هي :

وقت الظهر :

من زوال الشمس أي ميلها إلى جهة المغرب عن كبد السماء إلى أن يصير ظل كل
 شيء مثله ، ويستحب أداء الظهر في أول وقته إلا في شدة الحر فيستحب الإبراد ،
 ولكن لا يجوز التأخير حتى يخرج وقت الظهر .

وقت العصر :

يبدأ من وقت أن يصير ظل كل شيء مثله ويمتد إلى مصير الظل مثليه بعد ظل
 الزوال هذا هو الوقت المختار ، ووقت الضرورة إلى غروب الشمس ويسن تعجيلها

فإن صلاحها في وقت الضرورة تكون أداء ويأثم للتأخير .

وقت المغرب :

من غروب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر ويسن تعجيلها .

وقت العشاء :

من مغيب الشفق الأحمر إلى نصف الليل عند جمهور الفقهاء ، وعند الحنابلة في المشهور إلى ثلث الليل وهذا وقت الاختيار والاستحباب ، أما وقت الضرورة فيمتد إلى الفجر ، ويستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه إن أمن عدم ضياعه ، ويكره النوم والحديث بعدها إلا يسيرا أو لشغل وأهل ، ويحرم تأخيرها إلى وقت الضرورة .

وقت الصبح :

من طلوع الفجر الصادق وهو الضوء الذي يظهر في الأفق من جهة المشرق وينتشر حتى يعم الأفق ، أما الفجر الكاذب فلا عبرة به وهو الضوء الذي يظهر مستطيلا دقيقا ثم يختفي ويمتد وقت الصبح إلى طلوع الشمس ، ويستحب المبادرة بصلاة الفجر وإطالة القراءة فيها .

س ١١٠ : ما حكم الأذان والإقامة ؟ وما كفيتهما ؟ وما هو فضل الأذان ؟

ج : الأذان سنة مؤكدة وكذا الإقامة عند جمهور الفقهاء ، وقال الحنابلة إن الأذان والإقامة فرض كفاية وذلك لقول النبي ﷺ " إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم " (متفق عليه) .

والأمر يقتضي الوجوب ، وعن أبي الدرداء مرفوعا " ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تقام بهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان ، ولا يجرى أذان قبل الوقت " (رواه أحمد والطبراني) .

وكيفية الأذان اختلف فيها الفقهاء على النحو التالي :

١ (ذهب الحنفية إلى أن الأذان يكون بهذه الصفة وهي تربع التكبير في أولى الأذان أي الله أكبر أربع مرات وتثنية بقية ألفاظه ماعدا لا إله إلا الله فواحدة بأن

يقول أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، وأشهد أن محمدا رسول الله مرتين ، حي على الصلاة مرتين ، حي على الفلاح مرتين ، الله أكبر مرتين ، لا إله إلا الله مرة واحدة .

٢) وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن صفته هكذا : تربيع التكبير ثم يتشهد بحيث يسمع نفسه ومن بجواره ثم يعود رافعا صوته قائلا أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمدا رسول الله مرتين ، حي على الصلاة مرتين ، حي على الفلاح مرتين ، الله أكبر مرتين ، لا إله إلا الله مرة واحدة .

٣) وذهب المالكية إلى أن صفة الأذان هكذا الله أكبر مرتين وباقي الأذان مثل أذان الشافعية السابق ذكره .

وأذان الفجر عندهم جميعا لا يزداد عليه إلا الصلاة خير من النوم بعد حي على الفلاح .

واعلم أن الصلاة تصح بدون الأذان والإقامة مع الكراهة ، ويجزئ أذان صبي مميز ولا يجزئ الأذان إلا من ذكر عدل ، وعليه فإن أذان المرأة لا يصح ولا إقامتها ، ولا يسن في حق المسافرين والعبد ، ويجوز أخذ الأجرة عليه عند المالكية والحنابلة لو كان ذلك من بيت المال ، ويكره عند غيرهم ما لم يكن محتاجا إليه ، ويكره أذان المحدث عند جمهور الفقهاء خلافا للحنفية ، أما إقامة المحدث فتكره اتفاقا .

ويقاتل أهل بلد تركوا الأذان والإقامة ، لأنهما من شعائر المسلمين .

كيفية الإقامة :

اختلف الفقهاء في كيفية الإقامة ، فذهب أبو حنيفة إلى أن صفتها أن يقول المؤذن الله أكبر أربع مرات ، ثم الشهادتين مرتين ، ثم حي على الصلاة مرتين ، وحي على الفلاح مرتين ، ثم يقول قد قامت الصلاة مرتين ، ثم الله أكبر مرتين ، ثم لا إله إلا الله مرة واحدة .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الإقامة إحدى عشرة جملة وذلك بتثنية التكبير الأول والأخير وتثنية الإقامة ، وإفراد بقية الألفاظ .

وذهب المالكية إلى أن الإقامة كما قال الشافعية والحنابلة إلا في قوله قد قامت الصلاة فتقال مرة واحدة .

ويسن لمن أذن إقامة الصلاة ولا يقيم إلا بإذن الإمام .

وإن تنازع في الأذان اثنان قدم أفضلهما ، ثم إن استويا قدم صاحب الدين والخلق والعقل ، وذلك لحديث " ليؤذن لكم خياركم " (رواه أبو داود) ، ثم إن استويا في ذلك قدم من يختاره أكثر المصلين ، فإن استويا أقرع بينهما .

وفضل الأذان كبير وقد بينه النبي ﷺ بقوله " إن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة " وقال " إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع صدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة " ، وتسب متابعة المؤذن والمقيم سرا بمثل ما يقول إلا في الحيلة يقول لا حول ولا قوة إلا بالله ثم يقول في نهاية ذلك اللهم آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته .

ويسن للمصلي أن يدعو لنفسه بين الأذان والإقامة فإنه وقت يستجيب الله فيه الدعاء . ويبطل الأذن والإقامة فصل كثير بسكوت أو كلام ولو مباحا ، وكذا من باب أولى الكلام المحرم ككذب .

س ١١١ : ما هو وقت أداء الصلاة ووقت قضائها ؟

ج : إن وقت الأداء له ثلاثة أوقات :

(١) وقت بداية (٢) وقت وسط (٣) وقت نهاية

فأولها رضوان الله وأوسطها رحمة الله وآخرها عفو الله ، ووقت البداية يسميه الفقهاء وقت فضيلة ، ووقت الوسط يسميه الفقهاء وقت توسعة أو وقتا اختياريا ، وهو ما يلي وقت الفضيلة ، وسماه الفقهاء بذلك لأنه وقت موسع يجوز للعبد أن يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة إليه دون أن يتعرض لسخط الله وغضبه ، وأما نهاية الوقت فيسميه الفقهاء وقت ضرورة أي لا يجوز تأخير الصلاة إليه إلا لضرورة شرعية ويأثم المسلم بتأخير الصلاة إليه ، ووقت الضرورة هو الوقت

الذي لا يسع إلا صلاة ركعة بتمامها بعد تحصيل شروط الصلاة ، فإذا خرج الوقت وجاء وقت صلاة أخرى فقد أصبحت الصلاة التي فات وقتها قضاء ، ويدرك المصلي الوقت ولو بتكبيرة الإحرام في وقتها مع الإثم للتأخير ، فلو كبر لصلاة العصر مثلا ثم أذن المغرب بعدها فقد أدرك العصر حاضرا ، هذا عند الحنابلة في المشهور ، وفي غير المشهور لا يدركها إلا بإدراك ركعة كاملة ، وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيميه والمالكية وغيرهم .

س ١١٢ : كيف يصلى من كان يقيم في بلاد لا تغرب عنها الشمس ؟

ج : من كانوا في بلاد يستمر نهارها إلى ستة أشهر ويستمر ليلها ستة أشهر وجب عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس في كل أربعة وعشرين ساعة ، وأن يقدروا لها أوقاتها ويحددوها معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم تتميز فيها

الصلوات المفروضة بعضها عن بعض ، وذلك لما ثبت عن النبي ﷺ أنه حدث أصحابه عن المسيح الدجال فقالوا ما لبثه في الأرض ؟ قال أربعون يوما ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكن ، فقيل يا رسول الله الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا ، اقدروا له " .

س ١١٣ : ما هي الضرورات الشرعية التي تبيح تأخير الصلاة ؟

ج : هناك ضرورات شرعية يجوز للإنسان تأخير الصلاة لها وهي :

١ [النوم : فمن نام عن الصلاة حتى خرج وقتها لا يكون آثما ، بل عليه أن يصلى متى استيقظ مادامت نيته عند النوم كانت متجهة لإدراك الصلاة قبل خروج وقتها .

٢ [الإغماء : وذلك لأن الإغماء كالنوم في ستر العقل .

٣ [النسيان : لقول النبي ﷺ " من نسى صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك " .

٤ [جهاد العدو : فإن شغل المسلمون بقتال العدو ولم يتمكنوا من تأدية الصلاة على أي وجه من الوجوه حتى خرج وقتها فليصلوها متى تمكنوا .

س ١١٤ : هل يقضي الصلاة من تركها متعمدا ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب القضاء على من تركها متعمدا حتى خرج وقتها .

وذهب ابن تيمية وابن حزم الظاهري وابن رجب الحنبلي إلى عدم وجوب إعادتها عليه ، وذلك لأن الله عفا عن الخطأ والنسيان ولم يعف عن المتعمد ، فوجب عليه الاستغفار والإكثار من النوافل .

س ١١٥ : ما هي شروط صحة الصلاة ؟

ج : الشرط في اللغة : العلامة ، واصطلاحا : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وشرط الصلاة ما يتوقف عليه صحتها .

وللصلاة شروط صحة كثيرة عند الفقهاء أجملها فيما يلي :

- ١ - الإسلام : فلا تصح الصلاة من الكافر ، وذلك لأن الكفر محبط للأعمال .
- ٢ - الطهارة من الحدث الأصغر والحدث الأكبر ومن الحيض والنفاس .
- ٣ - الطهارة من الخبث وهو النجاسات من على الثوب والبدن ومكان الصلاة .
- ٤ - دخول الوقت فلا تجب الصلاة إلا إذا دخل وقتها ، ولا تصح إذا وقعت قبل دخول وقتها ، فمن صلى قبل دخول الوقت وجب عليه إعادة الصلاة متى علم بذلك .
- ٥ - العقل فلا تصح الصلاة من المجنون ومن في حكمه .
- ٦ - التمييز فلا تصح الصلاة من صبي غير مميز ، ويصح حجه وثوابه لوليه .
- ٧ - استقبال القبلة مع الأمن والقدرة ، أما الخائف على نفسه من عدو أو حيوان مفترس فلا يلزمه استقبال القبلة بل يصلى إلى أي جهة ، كذلك من يصلى في السفينة والقاطرة يستقبل القبلة بقدر الإمكان ويدور معها إلى القبلة حيث دارت .
- ٨ - ستر العورة : اتفق الفقهاء على أن ستر العورة في الصلاة شرط في صحتها مع الذكر والقدرة ولا بد أن يكون الساتر كثيفا لا يظهر لون البشرة ، ولكن ما هو حد العورة التي يجب ستره لكل من الرجل والمرأة في الصلاة .

والرجل والمرأة عورتان : عورة مغلظة ، وعورة مخففة ، هذا عند المالكية أما جمهور الفقهاء فالعورة عندهم عورة واحدة .

فعورة الرجل المغلظة : هي قبله ودبره وأنثياه وما حولها فإن صلى مكشوف القبل أو الدبر بطلت صلاته .

وأما عورته المخففة : فمن السرة إلى الركبة ، والركبة من العورة فإن صلى مكشوف السرة أو الفخذين أو الظهر أو البطن فصلاته صحيحة على الأصح مع الكراهة ، وعند جمهور الفقهاء عورة الرجل من السرة إلى الركبة والأمة كذلك .

أما عورة المرأة المغلظة : فهي جميع البدن ماعدا الصدر والأطراف من رأس ويدين ورجلين وما قابل الصدر من الظهر هذا عند المالكية وعند الجمهور المرأة لها عورة واحدة وهي جميع بدننها إلا الوجه والكفين ، والوجه فقط عند الحنابلة ، ولو كانت تصلى وحدها في حجرة مظلمة ، فقد سألت أم سلمة رضي الله عنها

النبي ﷺ - أتصلى المرأة في درع وخمار وعليها إزار ؟ فقال " نعم إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها " والدرع هو القميص ، والخمار هو ما يسمى بالطرحة الآن .

س ١١٦ : هل يجب على المصلى ستر المنكبين مع العورة في الصلاة أم لا ؟

جـ : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب عليه ستر منكبيه لا في الفرض ولا في النفل .

وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى وجوب ستر أحد المنكبين مع العورة إن كان قادرا على ذلك .

س ١١٧ : ما هي الأمور التي تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة ؟

١ (يجهر الرجل في الصلاة الجهرية أما المرأة فليس لها ذلك إن صلت بحضور الرجال الأجانب .

٢ (إذا فات الإمام شيء في صلاته سبح له الرجل وصفت له المرأة على ظاهر كفها .

٣ (الرجل يجافي مرفقيه عن جانبيه ويرفع بطنه عن فخذه في الركوع والسجود ، والمرأة تضم بعضها إلى بعض في ركوعها وسجودها مبالغة في الستر .

٤ (عورة الرجل ما بين سرتة وركبتيه في الصلاة وأمام الرجال الأجانب والنساء المحارم .

أما عند النساء الأجانب فعورته جميع بدنه ، وعورته في الخلوة السواتان فقط .
أما عورة المرأة خارج الصلاة جميع بدنها بما فيه الوجه والكفين ، هذا بالنسبة للأجانب عنها ، أما بالنسبة للمحارم لها أو النساء المسلمات فعورتها ما بين السرة والركبة ، هذا عند الحنفية والشافعية .

وقال المالكية والحنابلة جميع بدنها ماعدا الوجه والأطراف عورة .

س ١١٨ : ما الحكم لو انكشفت عورة المصلي فجأة ، هل تبطل صلاته أم لا ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك ، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إن ستر نفسه في الحال لم تبطل صلاته وإن طال بطلت ، وقال المالكية تبطل الصلاة مطلقا بانكشاف العورة المغلظة ، وقال الحنفية إن انكشف ربع عضو من أعضاء العورة فسدت الصلاة إن استمر بمقدار أداء ركن ، هذا إن كان بغير صنعه ، فإن كان بصنعه بطلت الصلاة .

س ١١٩ : ما هي أركان الصلاة أو فرائضها ؟

ج : للصلاة أركان كثيرة عند الفقهاء أجمعها فيما يلي خروجا من الخلاف :

١ (النية : وهي فرض عند جمهور الفقهاء ، شرط صحة عند الحنابلة ، ويجب أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام ، كما يجب عليه أن يحدد الفرض الذي يريد أن يصليه ، ومحلها القلب ، والتلفظ بها ليس بشرط ، وقال الإمام ابن تيميه وغيره إن التلفظ بها بدعة .

٢ (تكبيرة الإحرام : وهي فرض بإجماع الفقهاء ولفظها الله أكبر .

٣ (القيام لتكبيرة الإحرام مع القدرة : أما العاجز فله أن يكبر قاعدا أو مضطجعا حسب قدرته ، والقيام فرض في صلاة الفرض بالإجماع .

٤ (قراءة الفاتحة : اختلف الفقهاء في حكمها ، فذهب الشافعية وبعض الحنابلة إلى أنها فرض في الصلاة سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً ، وسواء كان المصلي إماماً أم مأموماً في جماعة أم منفرداً مع القدرة على قراءتها ، وذلك لقول النبي ﷺ - " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " .

وذهب المالكية والحنفية والحنابلة في المذهب إلى أنها فرض على المنفرد والإمام ، ومستحبة في حق المأموم ويتحملها إمام عن مأموماً ، مع ملاحظة أن الحنفية يقولون أن القراءة عموماً فرض في الصلاة ، وقراءة الفاتحة بعينها واجبة يأثم من يتركها ، وتصح الصلاة بغيرها ، أي بآية طويلة أو ثلاث آيات قصار ولتعلم أن الحنفية يفرقون بين الفرض والواجب فانتبه لذلك .

ثم اختلف الفقهاء في البسمة على النحو التالي :

ذهب الشافعية إلى أنها آية من الفاتحة ، فلا بد من الإتيان بها جهراً في الصلاة الجهرية وسراً في الصلاة السرية .

وذهب المالكية إلى أنها ليست آية من الفاتحة ، ولذلك لا تقرأ في الفاتحة لا جهراً ولا سراً ، وذهب الحنفية والحنابلة إلى أنها تقرأ سراً ولا يجهر بها .

٥ (القيام لقراءة الفاتحة مع القدرة : وهو فرض بالإجماع في صلاة الفرض مع القدرة ، أما النفل فالقيام فيه مستحب ، فإن صلى قائماً أو جالساً بعذر فله الأجر كله ، وإن صلى جالساً بغير عذر فله نصف الأجر .

٦ (الركوع وهو فرض بالإجماع إلا في صلاة الجنابة ، ويتحقق الركوع عند جمهور الفقهاء بالانحناء بحيث تصل اليدين إلى الركبتين ، ويكون ذلك بتسوية الرأس والعجز والاعتماد بيديه على ركبتيه وتفريج أصابعه وبسط ظهره .

٧ (الرفع من الركوع : وهو فرض عند الجمهور ويتحقق باعتدال القامة على نفس الهيئة التي كان عليها قبل الركوع ، خلافاً للحنفية فإنه ليس بفرض عندهم .

٨ (السجود : وهو فرض بالإجماع ويكون على الأعضاء السبعة ، وتكريره في كل ركعة فرض أيضاً .

٩) الجلوس بين السجدين : وهو فرض عند الأئمة الأربعة ، وينبغي أن يستقر المصلي بمقدار ما يقول اللهم اغفر لي وارحمني واعف عني واهدني وارزقني ثم يسجد للثانية .

١٠) الجلوس الأخير والتشهد فيه ، فهما فرضان عند الشافعية والحنابلة ، وذهب المالكية إلى أن التشهد الثاني كالتشهد الأول والجلوس له أيضا سنة إلا الجلسة الأخيرة بقدر السلام فهي فرض ، وكذا عند الحنفية .

١١) الصلاة على النبي ﷺ - عقب التشهد الأخير ، وهي فرض عند الشافعية ، سنة عند جمهور الفقهاء .

١٢) الاعتدال في جميع الأركان .

١٣) الطمأنينة وترتيب الأركان .

١٤) السلام : والتسليمة الأولى فرض عند جمهور الفقهاء ، والثانية سنة ، ولا بد أن يكون السلام معروفا بالآلف واللام عند المالكية والحنابلة ، ولا يشترط ذلك عند الشافعية .

وذهب المالكية إلى أن الإمام والمنفرد يسلم تسليمة واحدة عن يمينه ، والمأموم يسلم ثلاث تسليمات ، واحدة عن يمينه ، وواحدة عن شماله ، وواحدة أمامه على الإمام ، هذا مجمل ما قاله الفقهاء .

س ١٢٠ : ما الحكم لو أن المصلي رفض النية أثناء صلاته أو تردد أو شك فيها ؟

ج : إن رفض المصلي النية أو تردد فيها أثناء صلاته بطلت صلاته ، أما لو شك فيها أو في تكبيرة الإحرام استأنف الصلاة ، أما لو تذكر أنه قبل قطعه للصلاة قد نوى ، فإن لم يكن قد أتى بشيء من أفعال الصلاة بنى ، وإن عمل مع الشك عملا استأنف ، أما لو فرغ من الصلاة فلا أثر للشك .

س ١٢١ : ما هي سنن الصلاة ومستحباتها ؟

ج : للصلاة سنن كثيرة عند الفقهاء أجملها فيما يلي خروجا من الخلاف :

١ (رفع اليدين حذو المنكبين أو حذو الأذنين عند تكبيرة الإحرام أو قبلها ، ولم يخالف في ذلك أحد .

٢ (وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر ، هذا عند جمهور الفقهاء ، ويرى بعض المالكية أن إرسال اليدين إلى الجنبين أولى من قبضهما مع أن الإمام مالك - رحمه الله - كان يقبض يديه في الصلاة ، وذلك للأحاديث الكثيرة التي صحت عن النبي ﷺ - فعن هلب الطائي قال رأيت النبي ﷺ - يضع اليمنى على اليسرى على صدره فوق المفصل .

٣ (دعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفاتحة ، وهو سنة عند جمهور الفقهاء ، خلافا للمالكية القائلين بالكراهة ، ودعاء الافتتاح الذي ورد عن النبي ﷺ - هو " اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد " وهناك أدعية أخرى وردت عن النبي ﷺ .

٤ (الاستعاذة : يستحب افتتاح القراءة بها لقول الله عز وجل " فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم " وهي تكون في الركعة الأولى فقط سرا عند جمهور الفقهاء خلافا للمالكية القائلين بالكراهة .

٥ (التأمين للإمام والمأموم : ويرفع بها صوته وذلك لقول النبي ﷺ - " ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدكم على السلام والتأمين خلف الإمام وهو واجب عند الحنابلة .

٦ (القراءة بعد الفاتحة : وهي السورة التي تقرأ بعد الفاتحة ولو قصيرة أو آية تعدل أقصر سورة منه مثل سورة الكوثر .

٧ (السر فيما يسر فيه والجهر فيما يجهر فيه : فيسر في الظهر والعصر والركعة الأخيرة من المغرب والركعتين الأخيرتين من العشاء ويجهر في الركعتين الأولىين من المغرب والركعتين الأولىين من العشاء وركعتي الفجر وركعتي الجمعة وصلاة العيدين ونفل الليل .

وأقل السر أن يسمع الإنسان نفسه عند جمهور الفقهاء ، وعند المالكية يكتفى فيه بتحريك اللسان وأقل الجهر أن يسمع الإنسان نفسه ومن يليه وأكثره لا حد له .

٨ (تكبيرة الانتقال ، وهي سنة عند جمهور الفقهاء واجبة عند الحنابلة ، وهي أن يكبر المصلي عند الشروع في الركوع وعند الشروع في السجود وعند الرفع منه وعند القيام ، أما عند الرفع من الركوع فإنه يقول سمع الله لمن حمده ، وهذا يكون للإمام ، وأما المأموم فيقول ربنا ولك الحمد .

٩ (تفريج الأصابع في الركوع ووضع اليدين على الركبتين وجعل الرأس مساويا للظهر .

١٠ (الذكر في الركوع : وهو قول المصلي سبحان ربي العظيم ، وأقل التسبيح عند جمهور الفقهاء ثلاث تسبيحات ، وعند المالكية تسبيحة واحدة تكفي ، وعند الحنابلة التسبيح واجب وأقله واحدة .

وكذا الذكر عند الرفع من الركوع ويقول ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات والأرض .

وذلك لقول النبي ﷺ - لمن قالها خلفه " رأيت بضعا وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أولا " .

١١ (رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه عند جمهور الفقهاء .

١٢ (التسبيح والدعاء في السجود : والتسبيح يكون بقولك سبحان ربي الأعلى ثلاثا عند جمهور الفقهاء ، وتكفي واحدة عند المالكية ، وإن كان الأفضل الزيادة ، وأن يكثر الإنسان من الدعاء وهو ساجد لقول النبي ﷺ - " أقرب ما يكون أحدكم من ربه وهو ساجد فأكثرُوا فيه من الدعاء " وتسبيحة واحدة عند الحنابلة واجبة وما زاد على ذلك فهو سنة .

١٣ (ضم الأصابع في السجود : وذلك لأن النبي ﷺ - كان إذا ركع فرج بين أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه .

١٤ (الجلوس الأول وقراءة التشهد فيه سنتان عند جمهور الفقهاء واجب عند الحنابلة .

١٥) الجلوس الثاني وقراءة التشهد فيه سنتان عند الحنفية والمالكية ماعدا قدر السلام فهو فرض .

س ١٢٢ : ما هي مكروهات الصلاة ؟

ج : مكروهات الصلاة كثيرة عند الفقهاء أجملها فيما يلي خروجاً من الخلاف :

- ١ - ترك سنة من سنن الصلاة السابق ذكرها .
- ٢ - العبث اليسير بالثوب أو باللحية أو بالشعر أو بالحصي ، وقال الحنابلة : للمصلي لبس ثوب وعمامة ولفها ، وإن سقط رداؤه فله رفعه بلا كراهة ، وذلك لأن النبي ﷺ - التحف بإزاره وهو في الصلاة وحمل أمانة وفتح الباب لعائشة رضي الله عنها .
- ٣ - طقطقة الأصابع وتشبيكها .
- ٤ - وضع اليد على الخصرة .
- ٥ - إتمام السورة في حالة الركوع أو القراءة في السجود .
- ٦ - تغميض العينين إلا لضرورة ورفع البصر إلى السماء .
- ٧ - الالتفات بالعنق يمينا أو يسارا لغير عذر .
- ٨ - افتراش اليدين في حالة السجود كافتراش السبع .
- ٩ - التتكيس في القراءة كأن يقرأ في الركعة الأولى بالانشراح وفي الثانية بالضحي .
- ١٠ - انشغال المصلي بأي شيء أمامه كنار أو صور أو بسماع ما يشغله عن صلاته .
- ١١ - مدافعة الأخبثين وهما البول والغائط أما إذا اشتد الحصر بالمصلي بحيث ينشغل بمدافعته بطلت صلاته .
- ١٢ - الصلاة في المقابر بحيث لا يستقبل القبر ، وعند الحنابلة لا تصح الصلاة .
- ١٣ - إطالة القراءة في الثانية أكثر من الأولى .
- ١٤ - التثاؤب في الصلاة ووجب وضع اليد على الفم .

- ١٥- الصلاة عند مغالبة النوم ، أو عند طعام تشتهي النفس إذا حضر وكان في الوقت متسع لأداء الصلاة .
- ١٦- تكرار الفاتحة أو بعضها مكروه عند جمهور الفقهاء ، خلافا للمالكية القائلين بالحرمة إن كان ذلك عمدا وبالكراهة إن كان ذلك سهوا .
- ١٧- صف القدمين في الصلاة أي إصاقيهما ببعضهما .
- ١٨- التمايل والاهتزاز في الصلاة لغير ضرورة .
- ١٩- رفع البصر إلى السماء وذلك لحديث " ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ، لينتھن أو لتخطفن أبصارهم " .
- ٢٠- الإقعاء في الجلوس ، وهو أن يجعل أصابع قدميه في الأرض ويكون عقباه قائمين وإليته على عقبيه أو بينهما .
- وزاد المالكية على هذه المكروهات ما يأتي :
- ١ (التعوذ والبسملة قبل قراءة الفاتحة وقبل قراءة السورة في الفرض ، وأجازوا ذلك في النفل ، وإن كان تركهما أولى .
- ٢ (افتتاح الصلاة بالدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل قراءة الفاتحة .
- ٣ (الدعاء في الركوع ، وأيضا الدعاء بعد التشهد الأول والدعاء بعد سلام الإمام .
- ٤ (السجود على شيء من ملبوس المصلي أو على كور عمامته .
- ٥ (الدعاء بغير الدعاء المخصوص بحيث لا يدعو بغيره وعليه أن يدعو تارة بالمغفرة وتارة بسعة الرزق وتارة بصلاح النفس .
- ٦ (حمل شيء في كم المصلي أو فمه إذا لم يمنعه مخارج الحروف ، فإن منعه بطلت صلاته .
- ٧ (التبسم القليل اختيارا .
- ٨ (حمد المصلي لعطس أو بشارة بشر بها ، وكذا الإشارة بالرأس أو اليد للرد على من شتمه .

س ١٢٣ : ما هي مبطلات الصلاة ؟

ج : للصلاة مبطلات كثيرة عند الفقهاء أجملها فيما يلي خروجا من الخلاف :

١ (ترك ركن من أركان الصلاة أو شرط من شروط صحتها عمدا ، أو زيادة ركن أو شرط عمدا ، فإن كان الترك أو الزيادة سهوا لا تبطل الصلاة ، ووجب على المصلي الإتيان به إن أمكن ، فإن لم يمكنه الإتيان به ألغى جميع الركعة وأتى بركعة غيرها ثم يسجد للسهو ، هذا عند جمهور الفقهاء ، وذهب المالكية إلى أن الصلاة لا تبطل بزيادة ركن قولى كتكرار الفاتحة ، وإنما يحرم إن كان ذلك عمدا ويسجد سجود السهو إن كان ذلك سهوا ، بخلاف زيادة ركن فعلى فإن الصلاة تبطل به .

والأركان القولية عند المالكية ثلاثة وهي :

- أ (تكبيرة الإحرام ب (الفاتحة ج (السلام ، وبقيّة الأركان فعلية .
وعند الحنابلة تبطل أيضا لو ترك واجبا عمدا ، وإن تركه سهوا سجد للسهو .
- ٢ (الكلام الأجنبي عنها مطلقا ، سواء كان عمدا أم سهوا أم خطأ ، وسواء كان مفهما أم غير مفهم ، وسواء كان حرفا واحدا مفهما أم أكثر من حرفين ، ومثال الحرف الواحد المفهم قولك (ف) ومعناه أوفه حقه ، أما لو تكلم المصلي لإنقاذ أعمى وما إلى ذلك بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة .
- ٣ (التثنيح إذا ظهر منه حرفان فأكثر ولغير ضرورة .
- ٤ (الأئين والتأوه والتأفف والبكاء بصوت مسموع والضحك بصوت مسموع إلا إذا كان البكاء والتأوه ناشئا عن خوف من الله عز وجل أو مرض ولم يستطع أن يدفعه المصلي .
- ٥ (الأكل والشرب سواء كان عامدا أو ناسيا إذا كان كثيرا ، أما إذا كان قليلا وكان ناسيا فإن صلاته لا تبطل ، ولا تبطل صلاة نفل عند الحنابلة بيسير شرب ولو عمدا ، وذلك لما روي أن ابن الزبير شرب في التطوع ، ولأن مد النفل وإطالته مستحب فيحتاج معه إلى جرعة ماء لدفع عطش .
- ٦ (العمل الكثير وهو ثلاث حركات في الركعة الواحدة عند الحنفية والشافعية ، وذهب المالكية إلى أن العبرة بحال المصلي ، فإن الصلاة لا تبطل إلا إذا حكم الرأي عليه أنه ليس في صلاة ، وعند الحنابلة تبطل بعمل كثير عرفا متوال غير جنس الصلاة ، سواء كان ذلك عمدا أم سهوا ، ولكن يكره عمده بلا حاجة .

- ٧ (إرشاد المأموم لغير إمامه إلى الصواب في القراءة •
- ٨ (انكشاف العورة المغلظة وهو قادر على سترها ، فإذا انكشفت العورة غلبه وجب عليه سترها في الحال ، وإلا بطلت صلاته •
- ٩ (سقوط النجاسة على المصلي ، أو وجودها على جسده وثوبه ومكان صلاته ، أو تذكره أنه ليس على وضوء ، أو به حدث أكبر ، أو حدث له ناقض في الصلاة ، كسبق حدث أو رعاف كثير •
- ١٠ (تسميت العاطس بقول المصلي لمن بجواره يرحمكم الله •
- ١١ (التحول عن القبلة بجميع جسده ، عند جمهور الفقهاء ، وذهب الشافعية إلى أنه إذا تحول بصدرة فقط عن القبلة مختاراً أو مضطراً بطلت صلاته •
- ١٢ (سبق المأموم إمامه بركن عمدا ولم يعد مع إمامه ، أما إن كان سهواً فإنها لا تبطل صلاته •
- ١٣ (حضور الماء وكان المصلي متيمماً مع القدرة على استعماله ، فإن صلاته تبطل عند جمهور الفقهاء ، وذهب المالكية إلى عدم بطلان صلاته إلا إذا كان الماء معه وكان ناسياً له ثم تذكره أثناء الصلاة •
- ١٤ (السلام في حالة الشك •
- ١٥ (اللحن في القراءة المغير للمعنى كقول المصلي ، وأنعمت بضم التاء ، أو الضاليم بدلاً من الضالين •
- ١٦ (عدم دخول الوقت ، فإن صلى من غلبه الظن بدخول الوقت ثم تبين له خطأ ظنه وجب عليه إعادة الصلاة عند جمهور الفقهاء •
- ١٧ (الاقتداء بمن لا تصح إمامته كإقتداء الرجل بالمرأة ، أو بصبي لم يبلغ الحلم ، أو بأمي لا يحسن القراءة •
- ١٨ (رفض نية الصلاة ، وهذا عند جمهور الفقهاء •
- وزاد المالكية على هذه المبطلات ما يأتي :
- ١ - عدم نية اقتداء المأموم بإمامه ، وذلك لأن نية الاقتداء ركن من أركان الصلاة في الجماعة ، أو هي شرط من شروط صحتها ، فمن صلى وراء إمام ولم ينو الاقتداء به بطلت صلاته عندهم ، وكذا عند الحنابلة •

٢ - تذكر أولى الصلاتين الحاضرتين في الصلاة الثانية ، كأن يتذكر في صلاة العصر قبل المغرب أن عليه الظهر فتبطل الصلاة التي هو فيها ، لأن ترتيب الحاضرتين شرط عندهم .

٣ - زيادة أربع ركعات سهوا في الصلاة الرباعية أو في الصلاة الثلاثية ، وزيادة ركعتين سهوا في الصلاة الثنائية ولا تبطل بزيادة ركعة واحدة سهوا .

٤ - سجود المسبوق مع إمامه السجود البعدى المترتب على إمامه لزيادة زاده الإمام سهوا فتبطل صلاة المسبوق لهذا السجود سواء أدرك مع الإمام ركعته أم لا ، هذا إن سجد المسبوق عمدا أو جهلا فإن سجد مع الإمام نسيانا فلا تبطل صلاته ، كذلك تبطل صلاة المسبوق إن سجد مع إمامه السجود القبلى والحال أنه لم يدرك مع الإمام ركعة ، فإن أدرك ركعة بسجديتها سجد معه السجود القبلى وقام لقضاء ما عليه بعد سلام الإمام .

٥ - سجود السهو قبل السلام لنحو ترك سنة خفيفة كتكبيرة انتقال وتسمية .

٦ - ترك سجود السهو لترك ثلاث سنن وطال الزمن .

س ١٢٤ : ما حكم اتخاذ السترة للمصلى وما حكم المرور بين يديه ؟

ج : اتخاذ السترة للمصلى سنة عند الشافعية والحنابلة حتى ولو لم يخش المصلى مرور أحد أمامه ، وسنة عند الحنفية والمالكية إن خشى المصلى من مرور أحد أمامه ، ويسن للإمام والمنفرد في الحضر والسفر أن يجعل بين يديه شيئا يستتر به حال الصلاة لكي لا يمر أمامه إنسان أو حيوان فيقطع عليه صلاته أو يشغل قلبه عن ذكر الله عز وجل ، ومن كان يصلى على فراش فنهاية الفراش يعد سترة له ، فالقصد من السترة منع المرور بين يدي المصلى وفي موضع سجوده ، وتعد سترة الإمام سترة للمأموم فلا يسن في حق المأموم أن يتخذ له سترة أخرى ، ويجوز المرور بين الصفوف للضرورة .

أما حكم المرور بين يدي المصلى فقد اتفق الفقهاء على حرمة المرور بين يدي المصلى لغير الضرورة لورود النهي بذلك ، وعلى ذلك إن لم يتخذ المصلى له سترة وصلى في طريق الناس فمر أحد أمامه حيث لم يجد طريقا غيرها أثم

المصلى ، وإن لم يتخذ له سترة ولكنه لم يصل في طريق الناس فمر أحد بين يديه بغير عذر أثما معا ، وإن اتخذ المصلى سترة فمر أحد أمامه داخل سترته من غير عذر أثم المار فقط .

س ١٢٥: ماهي الأوقات والمواضع التي ينهى الشارع عن الصلاة فيها ؟
ج : أ [الأوقات التي نهى الشارع الحكيم عن صلاة النفل فيها دون الفريضة هي :

- ١ (من طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح أي بمقدار ثلاثة أمتار .
- ٢ (عند غروب الشمس أي ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس .
- ٣ (بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس .
- ٤ (عند استواء الشمس في كبد السماء أي قبل الظهر بدقائق .
- ٥ (وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة ، فإن كان قد شرع فيها فليتمها .
- ٦ (قبل صلاة العيد في مصلاه .
- ٧ (الصلاة والإمام يخطب .

هذه الأوقات تكره فيها الصلاة تحريماً لجميع النوافل الراتبة وغيرها عند جمهور الفقهاء ، خلافاً للشافعية فإنهم قالوا إن النهي منصب على النفل الذي ليس له سبب ، أما النفل الذي له سبب مثل تحية المسجد وسنة الوضوء وسجدة التلاوة لا يكره في هذه الأوقات ، ووافقهم الحنابلة في جواز صلاة تحية المسجد والإمام على المنبر .

ب [المواضع التي ينهى الشارع عن الصلاة فيها وهي :

- ١ (الصلاة في المقبرة : سواء كانت فرضاً أم نفلاً ، وسواء كانت فوق القبور أم خلفها ولقد اختلف الفقهاء في صحة الصلاة فيها على النحو التالي :
- ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية وبعض المالكية إلى كراهة الصلاة فيها .

وذهب الحنابلة إلى حرمة الصلاة فيها ، فإن صلى الإنسان فيها بلا عذر بطلت صلاته غير صلاة جنازة فإنها تجوز في المقبرة .

وذهب المالكية في المعتمد عندهم إلى أنه لا تكره الصلاة في المقبرة سواء كانت عامرة أم دارسة ، وسواء كانت للمسلمين أم للكفار ، وسواء وقعت على القبر أم على غيره .

٢ (الصلاة في الحمام : إن كانت به نجاسة تحرم الصلاة فيه عند جميع الفقهاء وإن لم تكن به نجاسة فإن الصلاة تكره عند الحنفية والشافعية ، وتحرم عند الحنابلة ، وتجوز عند المالكية بلا كراهة .

٣ (الصلاة في المجزرة والمزبلة : وهي محل طرح الزبل ، تكره الصلاة فيها عند الحنفية والشافعية ، وتحرم عند الحنابلة ، وتصح عند المالكية بلا كراهة .

٤ (الصلاة في قارعة الطريق أي وسطها : تكره عند الحنفية والشافعية ، وتحرم عند الحنابلة ، وتصح عند المالكية بلا كراهة .

٥ (الصلاة في معاطن الإبل وهو موضع بروجها ، تكره الصلاة فيها عند الحنفية والشافعية ، وتحرم عند الحنابلة ، وتجوز بلا كراهة عند المالكية ، ولقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية نهي عن الصلاة فيها لأنها مأوى الشياطين فتكون مأوى الأرواح الخبيثة أحق أن تجتنب الصلاة فيها .

ولا تكره عند الفقهاء الصلاة في مريض الغنم والبقر لطهارة زبلها عند عامة الفقهاء .

٦ (الصلاة في الكنيسة والبيعة وكل مكان فيه تصاوير ، وكذلك الصلاة في ملوى الشيطان مثل مواضع الخمر والحانات ومواضع المكوس ونحوها ، تكره الصلاة فيها عند الفقهاء .

٧ (الصلاة فوق الكعبة : اختلف الفقهاء في الصلاة فوق الكعبة على النحو التالي : ذهب الحنفية إلى القول بصحة الصلاة فوقها ، سواء كانت الصلاة نفلا أو فرضا مع الكراهة ، وذهب المالكية إلى عدم جواز صلاة الفرض ، واختلفوا في صلاة النفل بين الجواز وعدمه ، وذهب الشافعية إلى جواز الصلاة مطلقا بشرط أن يستقبل من بنائها قدر ثلثي ذراع ، هذا هو حكم الصلاة فوق الكعبة ، فما حكم الصلاة داخلها ؟

اتفق الأئمة الأربعة على جواز صلاة النفل المطلق والسنن غير المؤكدة داخل الكعبة .

ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم صلاة الفرض والنفل المؤكد على مذهبين : فذهب الحنفية والشافعية إلى جواز الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً ، ووافقهم الحنابلة وبعض المالكية في جواز صلاة النفل فيها .

وذهب المالكية والحنابلة إلى عدم جواز صلاة الفرض داخل الكعبة وزاد المالكية النفل المؤكد كالوتر وركعتي الطواف الواجب .

٨ (الصلاة في الأرض المغصوبة : تحرم عند جمهور الفقهاء ، ولكن لا تبطل الصلاة إلا عند الحنابلة لأنها تبطل ، وتكره عند الحنفية .

٩ (الصلاة في الثوب الحرام : تكره عند جمهور الفقهاء ولا تصح الصلاة فيه عند الحنابلة .

س ١٢٦ : ما حكم التصوير ؟

ج : أجمع الفقهاء على تحريم الصور المجسمة التي تكون لذات الروح وهي التماثيل ، وذلك لأن فيها مضاهاة ظاهرية لخلق الله عز وجل ، ولورود الأحاديث الصحيحة الصريحة بذلك ، ويشدد التحريم إذا كانت هذه التماثيل للعلماء والصلحين ، ويستثنى من هذا التحريم لعب الأطفال ، وذلك لقول عائشة رضي الله عنها " كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ وكان لي صواحب يلعبن معي ولم ينهني

النبي ﷺ عن ذلك " .

أما الصور الشمسية فاختلف العلماء في جوازها ، فأجازها بعضهم وقال هي بمثابة صورة الإنسان أمام المرأة وهي حبس لظل الإنسان ، وذهب بعضهم إلى عدم جواز هذه الصور ، وذلك لعموم الأحاديث ، ولكن رأي القائلين بالجواز هو الأولى بالقبول

س ١٢٧ : هل تجوز الصلاة على الدابة ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز صلاة الفرض على الدابة مع الأمن والقدرة ، أما إذا كان الإنسان خائفاً من عدو أو أسد ، أو غير آمن على ماله ، أو

لا يستطيع النزول والركوب بسهولة ، فإنه في هذه الأحوال يجوز له الصلاة على الدابة إلى أي جهة يمكنه الاتجاه إليها .

أما صلاة النافلة فإنها تجوز على الدابة وبدون عذر وفي أي وقت من الأوقات عدا الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، وذلك لأن النوافل يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

س ١٢٨ : ما هي أقسام التطوع ؟

ج : ينقسم التطوع في الصلاة إلى تطوع مطلق وتطوع مقيد .
فالتطوع المطلق : هو الذي ليس له سبب معين ولا عدد محدد مثل قيام الليل ، وهو جائز وبدون حدود في أي وقت من الأوقات ماعدا أوقات الكراهة التي وضحناها سابقا .

والتطوع المقيد : هو الذي له عدد محدد وسبب معين ، وهو إما أن يكون تابعا للفرائض ، أو يكون غير تابع لها ، وهو إما سنة مؤكدة عن النبي ﷺ أو سنة غير مؤكدة .

س ١٢٩ : ما هي السنن التابعة للصلاة المفروضة ؟

ج : تنقسم سنن الصلاة إلى سنن مؤكدة وسنن غير مؤكدة .
أ - السنن المؤكدة :

هي اثنتا عشر ركعة وذلك لقول النبي ﷺ - " من صلى في يوم وليلة اثنتى عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة " وهي على النحو التالي :
أربع ركعات قبل صلاة الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل صلاة الغداة أي صلاة الصبح .
ولا تقضى إن فاتت هذه السنن عند المالكية والحنفية وأحمد في رواية ، وتقضى عند الشافعية وأحمد في الرواية الثانية ، وهذا هو اختيار ابن تيمية .
ب - السنن غير المؤكدة :

وهي ست عشرة ركعة أو ثماني عشرة ركعة وهي :

- ١ (ركعتان بعد صلاة الظهر تضمان إلى الركعتين المؤكنتين .
 - ٢ (أربع ركعات قبل العصر أو ركعتان .
 - ٣ (ركعتان بعد أذان المغرب وقبل الصلاة .
 - ٤ (أربع ركعات بعد صلاة المغرب ، بالإضافة إلى الركعتين المؤكنتين .
 - ٥ (ركعتان قبل صلاة العشاء .
 - ٦ (ركعتان أو أربع ركعات بعد العشاء بالإضافة إلى الركعتين المؤكنتين .
- س ١٣٠ : ما الحكمة من مشروعية النافلة ؟

ج : إن النافلة شرعت لجبر نقص الفرائض ، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا لملائكته — وهو أعلم — انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها ؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئا قال انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ثم تؤخذ الأعمال على ذلك " .

س ١٣١ : ما هي صلاة التراويح ؟

ج : صلاة التراويح هي الصلاة التي تؤدي في ليالي شهر رمضان المعظم بعد صلاة العشاء وقبل الوتر ، وهي سنة مؤكدة في حق الرجال والنساء ، وقد قال النبي ﷺ " من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه " .

س ١٣٢ : ما عدد صلاة التراويح ؟

ج : اختلف الفقهاء في عددها على النحو التالي :

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية إلى أنها عشرون ركعة غير صلاة الوتر ، واستدلوا على ذلك بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه كان يصليها هكذا .

وذهب البعض الآخر من المالكية إلى أن صلاة التراويح ست وثلاثون ركعة غير الوتر ، واحتجوا بعمل أهل المدينة ، فقد قال نافع : أدركت الناس يقومون رمضان بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث .

وذهب المحدثون ومنهم الإمام الشوكاني إلى أنها إحدى عشرة ركعة بالوتر ، لأن هذا هو الذي فعله النبي ﷺ - وذلك لحديث عائشة رضي الله عنها " ما كان يزيد النبي ﷺ - في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة " .

س ١٣٣ : أين تصلى صلاة التراويح ؟

ج : إن النبي ﷺ - صلاها ليالي في المسجد فصلوها معه ، ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر وقال : " إني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها " . وعلى ذلك يجوز صلاتها في البيت كما يجوز صلاتها في المسجد وفي أي مكان طاهر ، ولكن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي جمع الناس إلى صلاتها في المسجد ، ويرى جمهور الفقهاء أن صلاة التراويح في المسجد في جماعة أفضل من صلاتها في البيت منفردا ، ولا يجوز للإمام أن ينقرها ، وإنما يجب عليه أن يطمئن في سجودها وركوعها ، وأن يقرأ في الركعة آية طويلة أو ثلاث آيات قصار .

س ١٣٤ : ما حكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد ؟

ج : إن كان للمسجد إمام راتب فإن تكرار الجماعة فيه قبل صلاته أو بعد صلاته مكروهة عند جمهور الفقهاء مطلقا ، وقال الحنفية إن صلت الجماعة الأولى في المحراب والثانية صلت بعد ذلك بعيدا عن المحراب فلا كراهة ، أما لو أقيمت الجماعة الثانية مع الجماعة الأولى في وقت واحد ، فقد ذهب الحنفية والشافعية إلى الكراهة ، وذهب المالكية والحنابلة إلى الحرمة ، ولكن لا تبطل الصلاة عند المالكية وتبطل عند الحنابلة .

س ١٣٥ : من أحق الناس بالإمامة ؟

ج : الأولى بالإمامة الأقرأ ثم الأفقه ، وذلك لحديث " يوم أقرؤهم لكتاب الله " ثم الأسن ثم الأشرف وهو القرشي ثم الأتقى ثم إذا استووا فيما تقدم أقرع بينهم عند التشاحن ، وصاحب البيت أحق بالإمامة ممن حضر في بيته لقوله ﷺ - " لا

يؤمن الرجل في بيته " وكذا إمام المسجد أحق بالإمامة ، وكذا يقدم الحر والمقيم على العبد والمسافر .

س ١٣٦ : ما حكم صلاة العيدين ؟

ج : صلاة العيدين سنة مؤكدة عن النبي ﷺ - هذا عند جمهور الفقهاء ، وخالفهم الحنفية فقالوا إنها واجبة ، وتجب على كل من تجب عليه صلاة الجمعة وهو المسلم الذكر العاقل البالغ المقيم الصحيح الخالي من الأعذار المانعة له من الحضور ، ويستحب خروج النساء والأطفال إليها من غير فرق بين الشابة والعجوز بشرط ألا يترتب على خروجها فتنة ، وبشرط ألا تكون معتدة عدة وفاة .

س ١٣٧ : ما هو وقت صلاة العيدين ؟

ج : يدخل وقت صلاة العيدين عند ارتفاع الشمس رمحا أو رمحين وينتهي وقتها قبل زوال الشمس عن كبد السماء .

س ١٣٨ : هل لصلاة العيدين أذان وإقامة ؟

ج : ليس لصلاة العيد أذان ولا إقامة ولا يقال فيها الصلاة جامعة عند جمهور الفقهاء ، وخالف الشافعية فقالوا يستحب أن يقال فيها الصلاة جامعة وتصلى في الخلاء .

س ١٣٩ : ما هي كيفية صلاة العيد ؟ وما حكم التكبير فيها ؟

ج : صلاة العيد ركعتان يكبر المصلى سواء كان إماما أم مأموما سبع تكبيرات في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، والقراءة تكون جهرا ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، هذا عند الشافعية ، وخالفهم المالكية والحنابلة في أن التكبير في الركعة الأولى يكون سبع تكبيرات بتكبيرة الإحرام وذهب الحنفية إلى أن التكبير في الركعة الأولى يكون ثلاث تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام وفي الثانية يكون ثلاثا بعد القراءة .

وحكمه سنة ، فمن تركه عمدا صحت صلاته ولا سجود للسهو إن تركه سهوا ، وكذا خطبة العيد سنة ، ويجوز للخطيب أن يبدأها بالتكبير فيكبر في الخطبة الأولى بتسع تكبيرات متواليات ويكبر في الخطبة الثانية بسبع تكبيرات متواليات ، وتكون

الخطبة بعد الصلاة ويجوز أن يبدأها الإمام بالحمد كخطبة الجمعة ، وتترك صلاة العيد لمن أدرك الإمام في التشهد ، ولا يجوز التفل قبلها ولا بعدها لكرهيته عند المالكية والشافعية .

س ١٤٠ : ما حكم التكبير في أيام عيد الأضحى ومتى يكون ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن التكبير في عيد الأضحى مشروع وأنه واجب بعد الصلوات المكتوبة ، ثم اختلفوا بعد ذلك في مدته على مذهبين : فذهب جمهور الفقهاء إلى أن التكبير يكون من صلاة الفجر يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة إلى عصر آخر أيام التشريق ، وهي تكون في اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة ، وذهب المالكية وبعض الشافعية إلى أن التكبير يبدأ من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع عشر وهو يكون بعد خمس عشرة فريضة .

س ١٤١ : ما هي صفة التكبير ؟

ج : وردت صيغ كثيرة للتكبير منها :

- ١) الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد .
- ٢) الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد .

س ١٤٢ : ما حكم صلاة الكسوف والخسوف وما كيفيتها ؟

ج : صلاتهما : سنة مؤكدة عن النبي ﷺ .

كيفيتهما : لهما كيفيات متعددة منها :

- ١) أن تصلى ركعتين كسائر النوافل ، لكن يستحب تطويل القراءة والدعاء فيهما .
- ٢) أن تصلى ركعتين في كل ركعة ركوعان .

س ١٤٣ : ما هو حكم صلاة الاستسقاء ؟ وكيفيتها ؟

ج : صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة عن النبي ﷺ .

وكيفيتها : يخرج الإمام بالناس إلى الصحراء ، ويستحب له أن يحول رداءه تفاؤلا بتغيير الحال فيجعل ما على اليمين على الشمال ، وللناس أن يفعلوا مثله إن أرادوا

ذلك ، وهي ركعتان جهرا يدعو الله فيهما أن يسقيهم ماء غدقا ، وأن يرفع عنهم مقته وغضبه ، ويستحب أن يخطب فيهم خطبة بعد الصلاة أو قبلها يعظمهم فيها ويذكرهم بآيات الله ويحذرهم من مقته وغضبه ، ويجوز أداؤها في المسجد .

س ١٤٤ : ما حكم صلاة الضحى ؟

ج : صلاة الضحى سنة مؤكدة عن النبي ﷺ وأقلها ركعتان ولا حد لأكثرها ، ووقتها يبدأ من بدء حل النافلة أي مقدار ارتفاع الشمس رمحا أو رمحين ، ونهايتها قرب أذان الظهر .

س ١٤٥ : ما حكم صلاة الاستخارة وما كفييتها وما شروطها ؟

ج : صلاة الاستخارة سنة مؤكدة عن النبي ﷺ .

ومعناها : طلب الخير من الله تبارك وتعالى فيما أباحه لعباده وقد كان النبي ﷺ يأمر أصحابه بفعلها ويعلمهم دعاءها فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال ويسمي حاجته .

وللاستخارة شروط كثيرة من أهمها ما يلي :

١) أن تكون الاستخارة في الأمور المباحة .

٢) أن تكون الاستخارة في الأمر الذي لم يتبين وجه الخير فيه كتجارة وزواج وسفر وما إلى ذلك .

٣) يجب على المستخير أن يخلص من الحول والطول والقوة ويبرئ نفسه من الهوى ثم يرضى بما يقدره الله له بعد ذلك .

٤) أن تكون الاستخارة بهذا الدعاء الوارد عن النبي ﷺ .

س ١٤٦ : ما حكم قضاء الفرض ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن من نام عن صلاة أو نسيها يجب عليه أن يقضيها فوراً من غير تأخير سواء كان وقت القضاء وقتاً مباحاً أم وقتاً منهيًا عن أداء الصلاة فيه ، وعليه أن يقضيها على نحو ما فاتته ، فإن كانت الفائتة حضرية صلاها صلاة الحضر ، وإن كانت سفرية صلاها صلاة السفر أى ركعتين ، وكذلك الجهرية والسرية ، ويكون أثماً على تأخير الصلاة إلى خروج وقتها إلا لعذر ، أما إن تركها متعمداً فعند جمهور الفقهاء يأثم ويجب عليه القضاء ، وعند الظاهرية وبعض الحنابلة يأثم ويجب عليه التوبة ولا يجب عليه قضاؤها ، ولكن رأي الجمهور أولى بالقبول .

س ١٤٧ : متى يسقط قضاء الصلاة ؟

ج : يسقط القضاء عن كل من الكافر والمجنون والمغنى عليه والحائض والنفساء وفاقد الطهورين والسكران بمباح والمرتد ، وخالف الشافعية فقالوا بوجوب القضاء على المرتد بعد أن يعود للإسلام تغليظاً عليه .

س ١٤٨ : هل يجوز لمن عليه فوائت أن يتنفل أو لا ؟

ج : لا يجوز لمن عليه فوائت أن يتنفل إلا السنن الراتبة كالوتر والعيد والفجر وما إلى ذلك من الرواتب .

س ١٤٩ : ما حكم قضاء النوافل ؟

ج : قضاء النوافل مندوب إليه إذا كان من النوافل الرواتب وفاتت المصلى وتنقض في غير أوقات الكراهة عند جمهور الفقهاء وقال الشافعية تنقض في أي وقت .

س ١٥٠ : ما حكم ترتيب يسير الفوائت ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن ترتيب يسير الفوائت مستحب ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في وجوبه على مذهبين :

ذهب الحنفية والمالكية في الجملة والحنابلة إلى وجوب ترتيب يسير الفوائت ، بحيث لو أخل المصلي بالترتيب أعادها مرتبة وجوبا ، إلا أن المالكية قد فصلوا في ذلك ، فقالوا إن الفوائت إن كانت أربعة فهي يسيرة عندهم وما زاد عن الأربعة فهي كثيرة في المعتمد عندهم ، واختلفوا في وجوب ترتيب يسير الفوائت في نفسها ووجوب ترتيبها مع الصلاة الحاضرة ، فأما بالنسبة لترتيب يسير الفوائت في نفسها فواجب غير شرط ، وقيل واجب شرط ، وأما بالنسبة لترتيبها مع الحاضرة فواجب غير شرط وقيل مندوب .

ما هي ثمرة الخلاف بين المالكية : إن ثمرة الخلاف تظهر فيما إذا ترك الترتيب ، فعلى القول بالوجوب الشرطي يعيد الصلاة أبدا ، وعلى القول بالوجوب غير الشرطي يعيد الصلاة مادام الوقت الضروري باقيا ، وذهب الشافعية إلى أن الترتيب بين الفوائت مستحب وليس بواجب .

س ١٥١ : ما هو قصر الصلاة ؟

ج : هو رد الصلاة الرباعية إلى ركعتين في السفر .

س ١٥٢ : ما هو حكم صلاة القصر ؟

ج : صلاة القصر سنة مؤكدة عن النبي ﷺ - في السفر وهي رخصة من الله عز وجل لعباده ، والله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ، هذا عند جمهور الفقهاء ، وذهب الحنفية ورواية عن المالكية إلى أن قصر الصلاة في السفر عزيمة أي واجب ، وهي تكون لمن سافر سفرا مباحا أو واجبا ، وليس الخوف شرطا في جواز قصر الصلاة ، بل للمسافر أن يقصر الصلاة حتى ولو كان آمنا على نفسه وماله وعرضه ، والقصر يكون للصلاة الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء فتصلى ركعتين .

س ١٥٣ : ما هي المسافة التي تقصر فيها الصلاة ؟

ج : اختلف الفقهاء فيها على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى أن المسافة التي تقصر فيها الصلاة هي مسيرة ثلاثة أيام أو ليال من أقصر أيام السنة سيرا معتادا .

وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن مسافة القصر هي مرحلتان سيرا وسطا ، والمرحلتان أربعة برد ، والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال فتكون المسافة ثمانية وأربعين ميلا أي نحو تسعة وثمانين كيلو مترا تقريبا .

وذهب الظاهرية إلى أن مسافة القصر ميل واحد .

س ١٥٤ : ما هو الموضع الذي يبدأ منه قصر الصلاة ؟

ج : إن المكان الذي تباح فيه الرخص للمسافر اختلف فيه الفقهاء على النحو التالي :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المسافر لا يباح له قصر الصلاة إلا إذا جاوز عمران المكان الذي يسافر منه .

وذهب الإمام مالك إلى أن المكان الذي يباح له القصر فيه هو مجاوزة المكان الذي أنشأ السفر منه بمقدار ثلاثة أميال على الأقل ولا يتم صلاته إلا بعد أن يصل إلى بيوت البلدة التي خرج منها مادام لم ينو الإقامة في البلدة المسافر إليها .

س ١٥٥ : ما هي مدة القصر ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن المسافر يقصر طوال مدة سفره ما لم ينو الإقامة حتى ولو مكث في سفره سنين .

أما إذا نوى المسافر الإقامة ، فقد اختلف الفقهاء في عدد الأيام التي يجوز له قصر الصلاة فيها على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى أنه لا يقصر الصلاة إن نوى الإقامة خمسة عشر يوما فأكثر ، وذهب المالكية والشافعية إلى أنه لا يقصر إن نوى الإقامة أربعة أيام فأكثر .

وذهب الحنابلة إلى أنه إن نوى الإقامة أكثر من إحدى وعشرين صلاة أتم الصلاة ، وهناك تفصيلات كثيرة في المذاهب تركتها تخفيفا وأشرت إليها في الصيام .

س ١٥٦ : ما حكم الجمع بين الصلاتين ؟

ج : اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز الجمع بين الصبح والظهر ولا بين العصر والمغرب ، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً على مذهبين :

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً في أي مكان كان بأسبابه .

وذهب الحنفية إلى عدم جواز الجمع بين هذه الفرائض إلا في عرفة بين الظهر والعصر جمع تقديم ، وبين المغرب والعشاء في المزدلفة جمع تأخير فقط .

س ١٥٧ : ما هي أسباب جمع الصلاة ؟

ج : لجمع الصلاة أسباب كثيرة أجملها فيما يأتي :

(١) السفر الطويل الذي تقصر فيه الصلاة وقد سبق ذلك ، فيجوز للإنسان إن كان مسافراً بعد الظهر وخاف على ضياع صلاة العصر أن يجمع العصر مع الظهر جمع تقديم ، وكذا يجمع المغرب مع العشاء جمع تأخير .

(٢) إذا كثرت وجود المطر أو الوحل والظلمة فيجوز الجمع تقديماً وتأخيراً ، إلا أن المالكية يقولون بجواز جمع التقديم في هذه الحالة بين المغرب والعشاء في المسجد فقط .

(٣) المرض : اختلف القائلون بجمع الصلاة في جواز الجمع به على مذهبين : ذهب المالكية والمشهور عند الشافعية إلى عدم جواز الجمع للمرض ، وذهب الحنابلة وبعض الشافعية إلى جواز الجمع للمرض تقديماً وتأخيراً بل توسع الحنابلة فأجازوا الجمع للخوف ولأصحاب الأعذار .

س ١٥٨ : ما هي شروط صحة جمع الصلاة ؟

ج : يشترط لجمع الصلاة شروط منها :

(١) نية الجمع بين الصلاتين تقديماً وتأخيراً ، ومحل النية في جمع التقديم عند الإحرام بالصلاة الأولى ، وقيل تجوز النية إلى السلام من صلاة الأولى ، ومحل

النية في جمع التأخير هو وقت صلاة الأولى هذا عند الشافعية والحنابلة ، خلافا لبقية من قالوا بجواز الجمع .

٢ (الموالاة بين الصلاتين بمعنى أن يأتي بالصلاة الأولى ويأتي بعدها بالصلاة الثانية بحيث لا يطول الزمن الفاصل بين السلام من الأولى والإحرام بالثانية .

س ١٥٩ : ما حكم صلاة المأموم خلف الصف ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة صلاة الرجل منفردا خلف الصف ، وذهب الحنابلة إلى أنه إن صلى ركعة كاملة خلف الصف بطلت صلاته ، أما إن نوى الصلاة خلف الصف ثم دخله وأدرك فيه الركوع مع الإمام صحت صلاته ، ولكن رأي الجمهور أولى بالقبول .

س ١٦٠ : هل يجوز القنوت في جميع الصلوات للنوازل ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز القنوت بعد الركوع الأخير في جميع الصلوات للنوازل (أي المصائب) .
وذهب الحنفية والحنابلة في المشهور عندهما إلى أنه لا قنوت للنوازل إلا في صلاة الصبح فقط .

س ١٦١ : ما حكم صلاة النساء جماعة ؟ أي إمامة المرأة والخنثى

المشكل ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز صلاة النساء جماعة بل تستحب الجماعة لنساء أجمعن منفردات عن الرجال سواء كان إمامهن منهن أم لا ، وذهب الحنفية إلى كراهة جماعة النساء وحدهن .

وذهب المالكية إلى عدم جواز جماعة النساء في فرض أو نفل ، وأرى أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو المختار بشرط أن تقف من تؤمهن وسطهن ، أما إمامة الخنثى المشكل فغير جائزة، كذلك لا تجوز إمامة المرأة للرجال باتفاق الفقهاء .

س ١٦٢ : هل تصح إمامة الصبي ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن إمامة الصبي ولو مراهما لا تصح ، وخالفهم في ذلك الشافعية فقالوا بصحة إمامة الصبي في جميع الصلوات عدا إمامة الجمعة إذا كان الإمام من العدد الذي لا تصح الجمعة إلا به .

س ١٦٣ : ما حكم من صلى وراء إمام محدث ولم يعلم حدثه إلا بعد الصلاة ؟

ج : اختلف الفقهاء في صحة صلاته :
 فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن صلاته صحيحة .
 وذهب الحنفية إلى فساد صلاته ووجب عليه إعادتها .
 وفصل المالكية في ذلك فقالوا إن كان الإمام عالما بحدثه فسدت صلاتهم ، وإن كلن ناسيا لها فلا تفسد ، والمختار صحة صلاة من تبين فساد إمامه .

س ١٦٤ : ما حكم تقدم المأموم على إمامه ؟

ج : اختلف الفقهاء في صحة صلاة المأموم إن تقدم على إمامه .
 فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة صلاة من تقدم على الإمام وهذا كمن صلى في بيته بصلاة الإمام .
 وخالف في ذلك المالكية فقالوا بصحة صلاة من تقدم على إمامه في غير الجمعة مع الكراهة إلا لضرورة .

س ١٦٥ : ما حكم اقتداء المسافر بالمقيم ؟

ج : ذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز اقتداء المسافر بالمقيم بشرط أن يتم صلاته ولو أدرك معه أقل من ركعة .
 وذهب المالكية إلى كراهة اقتداء المسافر بالمقيم وكذا اقتداء المقيم بالمسافر .
 وذهب الحنفية إلى صحة اقتداء المسافر بالمقيم بشرط أن يكون ذلك في الوقت ، أما لو اقتدى به بعد خروج الوقت فلا يصح .

س ١٦٦ : هل يصح اقتداء المتنفل بالمفترض أو المفترض بالمتنفل ؟

ج : يصح اقتداء المتنفل بالمفترض عند جمهور الفقهاء ، خلافا للمالكية الذين يقولون بعدم صحة هذا .
 أما اقتداء المفترض بالمتنفل ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة اقتداء المفترض بالمتنفل ، وخالفهم في ذلك الشافعية والحنابلة في المعتمد فقالوا بصحة هذا

س ١٦٧ : هل يصح اقتداء القائم بالقاعد ؟

ج : اتفق الفقهاء على عدم جواز اقتداء القائم بالقاعد إن كان ذلك بدون عذر ، ثم اختلفوا بعد ذلك إن كان هذا بعذر ، فذهب جمهور الفقهاء إلى جواز ذلك ، وخالفهم في ذلك المالكية ومحمد بن الحسن من الحنفية ، فقالوا بعدم الجواز ، والمختار هو جواز ذلك .

س ١٦٨ : من أحق بالإمامة ؟

ج : إذا لم يوجد إمام راتب ولا صاحب منزل صالح للإمامة فإن الأحق بها عند جمهور الفقهاء هو أفقه القوم ، وذهب الحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الأولى بها هو أقرأ القوم .

س ١٦٩ : ما حكم إمامة الفاسق ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الصلاة وراء الفاسق مع الكراهة ، وخالفهم في ذلك الحنابلة في المشهور عندهم فقالوا بعدم صحة الصلاة وراء الفاسق .

س ١٧٠ : ما حكم محاذاة المرأة للرجال في الصلاة ؟

ج : إن وقفت المرأة في صلاتها في صف الرجال صحت صلاتها وصلاة من يليها مع الكراهة عند جمهور الفقهاء ، وكذا إن تقدمت على صفوف الرجال ولم تقدم على الإمام وخالف في ذلك الحنفية وبعض الحنابلة فقالوا تبطل صلاة من بحذائها ومن خلفها ، ولكن المختار ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

س ١٧١ : هل يجوز للأعمى أن يتخلف عن الجماعة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز تخلف الأعمى عن الجماعة إذا لم يهتد بنفسه إلى المسجد أو لم يجد قائدا ، وقال الحنفية يجوز للأعمى التخلف عن الجماعة وإن وجد قائدا ، ولكن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء أولى بالقبول .

س ١٧٢ : ما هي صلاة الخوف ؟

ج : صلاة الخوف : هي سنة بحضرة كل عدو حل قتاله وخيف هجومه ، ولها كفييتان مشهورتان :

(١) إن كان العدو جهة القبلة ، صف الإمام الجيش صفين فصاعدا ، وصلى بهم كصلاة الأمن ، إلا أن الصف الأول في الركعة الأولى لا يسجد مع الإمام بل يقفون حرسا لبقية الجيش ، فإذا قام الإمام للركعة الثانية سجدوا ثم لحقوا الإمام ، وفي الركعة الثانية يحرس الذين سجدوا مع الإمام في الركعة الأولى الجيش ، إذا ما سجد الإمام ، فإذا جلس الإمام للتشهد سجدوا ثم لحقوه في التشهد فيسلم بهم جميعا .

(٢) إن كان العدو في غير جهة القبلة ، جعلت طائفة بإزائه وأخرى يصلى بها الإمام ركعة ثم تفارقه في الثانية فتصليها لوحدها ثم تسلم وتذهب فتقف تجاه العدو ، ويطيل الإمام في قراءة الركعة الثانية حتى تأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها الثانية فإذا جلس الإمام للتشهد قامت فصلت ركعة ويطيل الإمام التشهد حتى تدركه فيسلم بها .

س ١٧٣ : ما هي صيغة التشهد؟ وما حكم الصلاة على النبي ﷺ -
فيه ؟

ج : للتشهد صيغ كثيرة منها :

(١) تشهد ابن عباس رضى الله عنه قال " كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

(٢) وتشهد عمر بن الخطاب هو التحيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

(٣) تشهد ابن مسعود هو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

هذا هو التشهد الأول ثم بعد فراغه من التشهد الأول إن كانت الصلاة التي أحرم بها ثنائية كالصبح والراثة ، والتشهد الأخير في المغرب والرباعية قال اللهم صلى

على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال .

والصلاة على النبي ﷺ - بعد التشهد الأخير سنة عند جمهور الفقهاء ، وقال بعض الشافعية هو فرض ثم يدعو ما يشاء من الدعاء الذي لا ينافي الصلاة .

س ١٧٤ : ما هو القنوت وما حكمه ومحلّه ؟

ج : للقنوت صيغ كثيرة أهمها فيما يأتي :

١ (قال الحسن بن علي رضي الله عنه علمني رسول الله ﷺ - كلمات أقولهن في الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي محمد ﷺ .

٢ (الصيغة الثانية : وهي اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع لك ونخلع من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلّي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق وصلى الله على النبي محمد ﷺ .

حكم القنوت : هو سنة عند الشافعية والحنابلة في صلاة الصبح دائماً وفي الوتر في النصف الأخير من رمضان عند الشافعية وفي جميع الصلوات عند نزول البلاء ويكون بعد الركوع وإن تركه المصلّي سهواً سجد للسجود قبل السلام ويستحب الجهر به ورفع اليدين ، وعند المالكية يكون القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع الأخير ويكون سراً للإمام والمأموم .

وذهب الحنفية إلى أن القنوت سنة في الوتر دائماً .

ومحلّه : قبل الركوع ويرفع يديه له ويكبر ثم يقنّت .

س ١٧٥ : هل يجب على المأموم قراءة وراء إمامه ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن الإمام لا يحمل عن المأموم شيئاً من أركان الصلاة سوى القراءة فقط ، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم قراءة المأموم وراء الإمام . فذهب جمهور الفقهاء إلى أن المأموم لا قراءة عليه مطلقاً سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وذهب الشافعية إلى وجوب القراءة على المأموم مطلقاً سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية^(١) .

س ١٧٦ : هل يجوز للمحدث والجنب أن يذكر الله عز وجل ؟

ج : قال الإمام النووي رحمه الله أجمع العلماء على جواز الذكر بالقلب واللسان للمحدث والجنب والحائض والنفساء ، وذلك في التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير والصلاة على النبي ﷺ وغير ذلك .

س ١٧٧ : ما الذي يسن للداعي أن يفعله ؟

ج : يسن للداعي رفع يديه والابتداء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي ﷺ وأن يختم دعاءه أيضاً بذلك وبالتأمين .

س ١٧٨ : ما هي أفضل أنواع الذكر لله عز وجل ؟

ج : إن الصلاة أفضل أنواع الذكر ثم قراءة القرآن ثم الذكر بجميع أنواعه ثم الدعاء ، ولا بد في ذلك كله من حضور القلب .

س ١٧٩ : ما الذي يسن للمصلي فعله بعد صلاة المغرب وصلاة الصبح ؟

ج : يسن للمصلي أن يقول قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة المغرب والصبح لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد بيده الخير يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، يقولها عشر مرات ، من قال ذلك كتب له بكل

(١) غير أن الحنفية يقولون إنه يكره تحريماً القراءة خلف الإمام سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وقال المالكية يندب للمأموم أن يقرأ خلف إمامه في الصلاة السرية ، وتكره القراءة في الصلاة الجهرية وإن لم يسمع الإمام ، وقال الحنابلة يسن القراءة في سكتات الإمام وفي الحالات التي لا يسمع فيها الإمام لإسراره أو بعده عنه .

واحدة عشر حسنات ومحيت عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان له حرزا من كل مكروه وحرزا من الشيطان الرجيم ولم يحل لذنب أن يدركه إلا الشرك فكان من أفضل الناس عملا إلا رجلا يفضلته يقول أفضل مما قال ، وروى

عن مسلم بن الحارث عن أبيه أنه قال — قال لي النبي ﷺ — إذا صليت الصبح فقل قبل أن تكلم أحدا من الناس اللهم أجرني من النار سبع مرات فإنك إن مت من يومك كتب الله عز وجل لك جوارا من النار وإن صليت المغرب فقل قبل أن تكلم أحدا من الناس اللهم إني أسألك الجنة اللهم أجرني من النار سبع مرات فإنك إن مت من ليلتك كتب الله عز وجل لك جوارا من النار .

س ١٨٠ : ما حكم صلاة الجماعة ؟

ج : اختلف الفقهاء في حكمها على أربعة مذاهب :

ذهب الحنفية في رواية عندهم والمالكية في المذهب وبعض الشافعية والإمام أحمد في رواية إلى أن الأصل في صلاة الجماعة أنها سنة مؤكدة ، وذهب الشافعية في الراجح من مذهبهم والمالكية في قول مرجوح وأحمد في رواية وبعض الحنفية إلى أن صلاة الجماعة واجبة على الكفاية إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، وذهب الحنابلة في المذهب وبعض الشافعية إلى أن صلاة الجماعة واجب عيني غير شوط لصحة الصلاة .

وذهب الظاهرية وبعض الحنابلة إلى أن صلاة الجماعة واجب عيني شرط في صحة الصلاة ، وبعد فإن أدلة الوجوب ظاهرة في هذه المسألة .

س ١٨١ : أين يقف المأموم من الإمام ؟

ج : يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام سواء كان الواحد رجلا أو صبيا ، أما إن كانت امرأة فإنها تقف خلف الإمام ، فإذا انضم للواحد آخر تقدم الإمام وجعلهما خلفه ، وإن كان رجل وامرأة وقف الرجل عن يمينه والمرأة خلفه .

س ١٨٢ : ما هو العدد الذي تتعقد به الجماعة ؟

ج : اختلف الفقهاء في العدد الذي تتعقد به الجماعة على النحو التالي :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الجماعة تتعقد في غير الجمعة باثنين فأكثر في الفرض والنفل ، وسواء كانا رجلين أم رجلا وامرأة أم رجلا وصبيًا مميزًا ، ووافقهم المالكية والحنابلة فيما عدا إذا كانت الجماعة من رجل وصبي ، فإنها لا تتعقد في الفرض ، وإنما تتعقد الصلاة جماعة بينهما في النفل .

س ١٨٣ : بم تدرك الجماعة ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية إلى أن المصلي يدرك ثواب الجماعة ولو لم يدرك مع الإمام إلا التشهد الأخير فقط .

وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى أن المصلي يدرك ثواب الجماعة إذا أدرك ركعة من الإمام أو أدرك معه الركوع ، وبغير ذلك لا يدرك الجماعة .

ويلاحظ : أن الشافعية في المعتمد عندهم قالوا إن من صلى مبتعدا عن الصفوف بأكثر من ثلاثة أذرع فلا يدرك ثواب الجماعة .

س ١٨٤ : هل يجوز إعادة الصلاة التي صلاها المصلي منفردا مع جماعة ؟

ج : يندب لمن صلى منفردا ورأى جماعة قد أقيمت أن يصلى معها لإدراك فضل الجماعة بشرط أن تكون الصلاة غير المغرب وغير العشاء التي صلى معها الوتر ، فإن صلى العشاء ولم يصل الوتر جازت إعادتها جماعة ، فإن شرع في إعادة المغرب أو العشاء ساهيا عن كونه صلاها ثم تذكر فإنه يقطع صلاته إن لم يعقد ركعة فإن عقدها شفع ندبا فيضم لها ركعة ويخرج عن شفع ويسلم إذا قام الإمام للركعة الثالثة ، أما إن كان الإنسان قد صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى هل يجوز له أن يصلى معهم ؟ ... اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يعيد الصلاة معهم ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز له إعادة الصلاة معهم .

س ١٨٥ : ما حكم خروج المصلى من المسجد بعد الأذان ، وهل يجوز أذان المحدث ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخروج من المسجد بعد الأذان مكروه كراهة تحريم إلا لضرورة .
كما أن جمهور الفقهاء ذهبوا إلى أن أذان المحدث مكروه ، وخالفهم الحنفية في ذلك فقالوا بعدم الكراهة .

س ١٨٦ : ما حكم التبليغ خلف الإمام ؟

ج : إن كان صوت الإمام يسمع جميع المصلين فإنه يكره التبليغ عنه ، وذلك لعدم الاحتياج إلى ذلك ، وإن كان صوت الإمام لا يسمع جميع المصلين جاز التبليغ عنه بشرط أن يقصد بتكبيره الإحرام الدخول في الصلاة ، فلو قصد الإعلام فقط بطلت صلاته ، أما غير تكبيرة الإحرام من تكبيرات الانتقال والتسميع والتحميد ، فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته عند جمهور الفقهاء ، وخالفهم الشافعية فقالوا تبطل صلاته .

وقال الحنفية إن حسن صوته بها لإعجاب الناس فقط فإن صلاته تبطل .

س ١٨٧ : هل يجوز للإمام أن يصلى قاعدا أم لا ؟

ج : اتفق الفقهاء على أنه ليس للصحيح أن يصلى فرضا قاعدا إذا كان منفردا أو إماما ، وذلك لقول الله عز وجل (وقوموا لله قانتين) وكذلك اتفقوا على أنه يستحب للإمام إذا مرض وعجز عن القيام أن يستخلف غيره ، ولكن إن صلى إماما جاز ذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون الإمام إماما الحى وهو الإمام الراتب أو الإمام الأعظم ، وذلك لأنه لا حاجة بالمصلين إلى تقديم عاجز عن القيام .

ثانيهما : أن يكون مرضه مما يرجى زواله ، لأن اتخاذ الزمن ومن لا يرجى قدرته على القيام إماما راتبا يفضى إلى تركهم القيام على الدوام .

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك فيما إذا كان المأموم صحيحا يستطيع القيام فصلى خلف إمام مريض لا يستطيع القيام على ثلاثة مذاهب في الجملة :

فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الشافعية والظاهرية وجمهور الحنفية إلى أن المأمومين يصلون وراء إمامهم الذي لا يستطيع القيام قياما ولا يتابعون إمامهم في القعود ، وذهب الحنابلة إلى أن المأمومين يصلون وراءه قعودا ، وذهب المالكية إلى عدم جواز إمامة القاعد مطلقا .

وبعد فإن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول .

س ١٨٨ : ما هي شروط الإمامة ؟

ج : يشترط في الإمام الإسلام والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الأعذار والطهارة من الأحداث والأخبث وأن يكون الإمام صحيح اللسان فلا يغير حرفا بحرف وأن يكون حرا ، وقد اختلفوا في إمامة الرقيق فذهب جمهور الفقهاء إلى إجازة إمامته إن كان عالما ، وقال الشافعية إن الحرية شرط في إمامة الجمعة .

س ١٨٩ : هل يجوز اقتداء المسبوق بالمأموم ؟

ج : ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز أن يكون المأموم إماما لغيره بعد أن يسلم إمامه ، وذهب الحنفية إلى أنه لا يصح الاقتداء بالمسبوق سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل ، وقال المالكية إن اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته وإن أدرك مع الإمام أقل من ركعة صحت صلاته .

س ١٩٠ : هل تصح صلاة الجماعة بغير نية الإمام الإمامة ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أن صلاة الإمام تصح ولو لم ينو الإمام الإمامة وتكتب للإمام والمأمومين صلاة جماعة ، وذهب الحنابلة إلى اشتراط نية الإمامة فلو لم ينو الإمام نية الإمامة كانت صلاة المأموم باطلة دون صلاته ، وإن اعتقد كل واحد من الإمام والمأموم أنه إمام الآخر أو مأمومه فسدت صلاتهما ، فإن نوى المنفرد في أثناء الصلاة الإمامة أو نوى الاقتداء بغيره لم يصح لأنه لم ينو في ابتداء الصلاة .

وذهب المالكية إلى أنه لا تجب على الإمام نية كونه إماما إلا في أربع صلوات وهي :

١ (صلاة الجمعة .

٢ (الجمع بين المغرب والعشاء ، ولا بد من نية الإمامة في الصلاتين وتجب نية الجمع في صلاة المغرب ، فلو تركها لم تبطل الصلاتان ، بخلاف ترك نية الإمامة فتبطل الثانية فقط .

٣ (صلاة الخوف .

٤ (صلاة الاستخلاف .

س ١٩١ : من هم الذين تكره إمامتهم ؟

ج : تكره إمامة كل من :

١ - الفاسق غير المجاهر بفسقه عند جمهور الفقهاء وتبطل إمامته عند الحنابلة .

٢ - المبتدع ببدعة غير مكفرة وإلا كانت إمامته باطلة .

٣ - إمامة الأعمى عند جمهور الفقهاء ، خلافا للمالكية فإنها لا تكره .

٤ - إمامة المشلول والأبرص والمجنون والأعرج عند الجمهور ، وكذا إمامة الأغلف^(١) عند المالكية .

٥ - إمامة من لا يفصح القراءة .

٦ - إمامة ذى سلس وقروح للصحيح ولكن تصح إمامته لمثله .

س ١٩٢ : هل يجوز للمأموم أن يصلى في مكان بعيد عن الإمام ؟

ج : لا يجوز إلا إذا كان متصلا بالإمام اتصالا يعرف به حالته تماما .

س ١٩٣ : هل يجوز للمأموم أن يفارق إمامه ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز مفارقة المأموم لإمامه إلا لضرورة ، وذهب الشافعية إلى جواز المفارقة ولو بغير ضرورة ، وذهب الحنفية إلى أنه يجوز للمأموم أن يفارق إمامه إن جلس معه الجلوس الأخير بقدر التشهد ثم عرضت له ضرورة فإنه يسلم ويترك الإمام ولا يجوز له قبل ذلك .

(١) الأغلف هو الذي لم يختتن .

س ١٩٤ : هل يجوز للمسبوق أن يحرم قبل وصوله الصف ؟

ج : يجوز للمسبوق أن وجد إمامه راکعاً وخاف من قيامه إن وصل إليه أن يركع قبل وصوله للصف ثم يدب راکعاً إلى الصف ويرفع برفع الإمام ، ويلاحظ أنه لا بد أن يكبر تكبيرة الإحرام وهو منتصب ثم يكبر تكبيرة الركوع ويركع ، فإن ترك تكبيرة الإحرام بطلت صلاته .

س ١٩٥ : ما حكم إطالة القراءة في الصلاة ؟

ج : يكره إطالة القراءة في الصلاة للإمام ، وذلك لأن التخفيف في الصلاة مطلوب فإن في المأمومين من هو مريض أو ضعيف أو ذو حاجة ، والدين يسو لا عسر فيه ، ولقد قال النبي ﷺ " إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء " وقال ﷺ " إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز - أي أخفف - في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه " وهذا الكرم ينصب على التطويل الزائد عن حد الطمأنينة وإلا بطلت الصلاة .

س ١٩٦ : ما هي الحالات التي يستخلف فيها الإمام غيره ؟

ج : يستخلف الإمام رجلاً يتم بالناس صلاتهم في حالتين :

الحالة الأولى :

إذا تذكر وهو يصلي أنه على غير طهارة ، وجب عليه أن يمسك عن القراءة في الحال ويخرج ، وإن كان راکعاً لا يرفع من ركوعه حتى يستخلف ثم يخرج .

الحالة الثانية :

إذا أحدث الإمام وهو يصلي بأن نزل منه رعاف أو انفلت منه ريح أو بول ، ثم يبدأ المستخلف من حيث انتهى الإمام ويكون ذلك على ترتيب صلاة إمامه المستخلف له لا على ترتيب نفسه لو كان مسبقاً ، وإن استمر الإمام وزاد بعد حدثه شيئاً من الأفعال أو الأقوال بطلت صلاته وصلاة من وراءه ، وأعلم أن كل صلاة تبطل على الإمام تبطل على المأموم إلا في سبق الحدث أو نسيانه .

س ١٩٧ : ما حكم متابعة المأموم في أفعال الصلاة ؟

ج : المتابعة هي أن يكون فعل المأموم معاقبا لفعل الإمام ، فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه ، والمتابعة تارة تكون شرطا من شروط صحة الصلاة فتبطل الصلاة بتركها ، وتارة تكون غير شرط فيحرم تركها ويأثم بذلك المصلي ، ففي الإحرام بالصلاة والسلام تكون المتابعة شرطا من شروط صحة الصلاة ، وفي بقية الأركان يحرم على المصلي عدم متابعة إمامه ولكن لا تبطل صلاته إن أتى بهذا الركن .

س ١٩٨ : ما حكم من سبق إمامه بركن كامل متعمدا كان ركع ورفع قبل الإمام ولم يدرك معه شيئا من الركن ؟

ج : إذا فعل ذلك المصلي متعمدا بطلت صلاته وإن فعل ذلك سهوا لم تبطل صلاته بشرط أن يعيد ما فاتته مع إمامه .

س ١٩٩ : ما حكم حضور المرأة الصلاة في المساجد ؟

ج : يجوز للمرأة حضور المساجد وصلاتها خلف الرجال إذا كانت محتشمة ولا يخشى منها الفتنة ولكن صلاتها في بيتها أولى من صلاتها في المسجد .
لذا لم يفرض عليها المولى عز وجل صلاة الجمعة مثل الرجال ، فقد روى عبد الله ابن عمر أن النبي ﷺ قال " لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ، ويؤتحن خير لهن " ، وفي رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن ثيابهن غير متعطرات ، وقد أنكرت السيدة عائشة رضي الله عنها خروج النساء إلى المساجد لما رأتهم يخرجن وعليهن بعض الزينة فقالت " لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعهن المسجد كما منعه نساء بني إسرائيل " فماذا تقول لو رأت نساء هذا الزمان نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن .

س ٢٠٠ : ما هي صلاة التوبة والشكر والتسبيح والحاجة والضائع ؟

لقد وردت في هذه الصلوات سنن عن النبي ﷺ تبين كيفيةها :

(١) صلاة التوبة : سنة وهي تصلى عند الوقوع في ذنب سواء كان من

الصغائر أم من الكبائر ، قال أبو بكر رضى الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول " ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتطهر ثم يصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له ثم قرأ قوله تعالى " والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم " .

(٢) صلاة الشكر : سنة وهي تكون لمن أنعم الله عليه بنعمة ، أو دفع عنه نقمة ،

ودليها حديث أم هاني فقد قالت إن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثماني ركعات فلم أر صلاة أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود .

(٣) صلاة التسبيح : هي أربع ركعات بثلاثمائة تسبيحة :

كيفيتها : يكبر المصلى ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر قبل الركوع ، ثم يركع ويقولها عشرا ، ثم يرفع من ركوعه ويقولها عشرا ، ثم يسجد فيقولها عشرا ، ثم يرفع من سجوده فيقولها عشرا ثم يسجد السجدة الثانية فيقولها عشرا ، ثم يرفع فيقولها عشرا قبل أن يقوم إلى الركعة الثانية ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، وصلاة التسبيح لها فضل عظيم فقد قال النبي ﷺ - لعمه العباس " يا عم ألا أصلك ؟ ألا أحبوك ؟ ألا أنفعك ؟ قال بلى يا رسول الله ، قال يا عم صل أربع ركعات وذكر له الكيفية السابق ذكرها ثم قال فلو كانت ذنوبك مثل رمل عالج غفرها الله لك .

(٤) صلاة الحاجة : يسن لمن تكن له حاجة عند الله عز وجل أو إلى أحد من

بني آدم أن يصلى بهذه الكيفية التي بينها لنا المصطفى ﷺ بقوله " من كانت له حاجة إلى الله تعالى أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل

ركعتين ثم ليثن على الله عز وجل وليصل على النبي ﷺ ثم ليقل لا إله إلا الله الحكيم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك اللهم

بموجبات رحمتك وعزائم مغفرتك الغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم اللهم لا تدع لي ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين " .

٥ (صلاة الشيء الضائع : يسن لمن ضاع منه شيء أن يصلي ركعتين وذلك

لقول النبي ﷺ - " من ضاع له شيء يتوضأ ويصلي ركعتين ويتشهد ويقول بسم الله يا هادي الضلال ورااد الضالة اردد على ضالتي بقوتك وسلطانك وإنها من عطائك وفضلك " .

س ٢٠١ : ما هي سجدة التلاوة ؟ وما حكمها ؟ وما يقال فيها ؟ وما هي المواطن التي تسن فيها ؟

ج : سجدة التلاوة هي سجدة واحدة يكبر لها تكبيرتين إحداهما عند السجود والأخرى عند الرفع منه .

حكمها : هي سنة مؤكدة عن النبي ﷺ - ويستحب أن يكون الساجد على طهارة كاملة .

ويقول الساجد في سجوده : سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته اللهم اكتب لي بها أجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود عليه السلام .

المواطن التي يسن للإنسان السجود فيها : إذا تليت أمامه أو كان تاليا لها هي : سورة الأعراف آية رقم ٢٠٦ ، والرعد آية رقم ١٥ ، والنحل آية رقم ٤٩ ، والإسراء آية رقم ١٠٧ ، ومريم آية رقم ٥٨ ، والحج آية رقم ١٨ ، وآية رقم ٧٧ ، والفرقان آية رقم ٦٠ ، والنمل آية رقم ٢٤ ، والسجدة آية رقم ١٥ ، وص آية رقم ٢٤ ، وفصلت آية رقم ٣٧ ، والنجم آية رقم ٦٢ ، والانشقاق آية رقم ٢١ ، والعلق آية رقم ١٩ .

ويجب على المأموم أن يتبع إمامه في سجدة التلاوة ، ويكره للإمام إن ظن أنه إذا سجد في الصلاة أحدث بسجوده اختلافا بين المصلين أن يسجد لها ، وتكرر السجدة

بتكرار التلاوة عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنفية إذا تليت آية السجدة في مجلس واحد .

س ٢٠٢ : ما هي صلاة الجمعة وما حكمها ؟

ج : صلاة الجمعة ركعتان بعد الزوال من يوم الجمعة جهرا بعد خطبتين ، وهي فرض عين باتفاق الفقهاء على من تجب عليهم ، ويومها أفضل أيام الأسبوع .

س ٢٠٣ : ما حكم تخطي الرقاب يوم الجمعة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تخطي الرقاب يوم الجمعة مكروه ، وقال الحنفية والمالكية إن كان الخطيب على المنبر فإنه يحرم ، واستثنوا من الكراهة والحرمة الأحوال الآتية :

١ - التخطي لسد فرجة .

٢ - تخطي الإمام والمؤذن .

٣ - تخطي العلماء وأولي النهى للوصول إلى الصف الأول .

٤ - إن جلس في الصفوف الأمامية الصبيان والمجانين فإنه يجب في هذه الحالة على من تتعقد بهم الجمعة أن يتخطوا الرقاب .

س ٢٠٤ : ما حكم الكلام أثناء الخطبة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكلام أثناء الخطبة حرام ، وقال الشافعية يكره ذلك ، ولا يكره كلام من كان بعيدا عن الإمام بحيث لو أنصت لا يسمع ، ويسن له حينئذ أن يشتغل بالذكر .

س ٢٠٥ : من الذين تجب عليهم صلاة الجمعة ؟

ج : تجب صلاة الجمعة على المسلم العاقل البالغ الذكر الحر المقيم القادر على إتيانها من غير مشقة ، وإذا حضر العبد والمسافر والمرأة أجزأته عن الظهر ، ولا يعد من حضرها منهم من العدد المعتبر ، لأنه ليس من أهل وجوبها .

س ٢٠٦ : ما الذي تدرك به صلاة الجمعة؟ وما هو العدد الذي تصح به؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن صلاة الجمعة تدرك بركعة واحدة مع الإمام ، فإن أدرك المأموم الإمام وهو راکع ونوى الجمعة معه فقد أدرك الجمعة ، وإن لم

يدركه إلا في التشهد صلى أربعاً ظهرها ، وذلك لقول النبي ﷺ - " من أدرك الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى فإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً " وقال الحنفية إنها تدرك بالتشهد الأخير .

والعدد الذي تصح به الجمعة عند أبي حنيفة ثلاثة غير الإمام ، وعند المالكية اثنا عشر رجلاً غير الإمام ، وعند الشافعية والحنابلة أربعون رجلاً غير الإمام عند الشافعية ، وبالإمام عند الحنابلة ، فإن كمل العدد صلوا الجمعة ، وإن نقص العدد صلوا ظهرها ، وعند الظاهرية اثنان فأكثر ، ولا يجب على المرأة صلاة الجمعة بل الواجب في حقها صلاة الظهر ، ونقل عن الإمام ابن تيمية أن الجمعة تنعقد بثلاثة واحد يخطب واثنان يستمعان .

س ٢٠٧ : هل المسجد شرط صحة في صلاة الجمعة ؟

ذهب المالكية والشافعية في المشهور إلى أن المسجد شرط صحة في صلاة الجمعة ، ولم يشترط جمهور الفقهاء ذلك ، بل أجازوها في أي مكان سواء كان بناء أم فضاء .

س ٢٠٨ : هل صلاة الجمعة واجبة على المسافر وما حكم السفر يوم الجمعة ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن صلاة الجمعة غير واجبة على المسافر مطلقاً سواء كان نازلاً وقت إقامتها أو سائراً ، وذهب الشافعية في رواية والحنابلة في رواية إلى أن صلاة الجمعة تجب على المسافر ، ويجوز السفر يوم الجمعة لمن يدركها في طريقه بشرط أن يكون السفر قبل وقت الجمعة هذا عند جمهور الفقهاء ، خلافاً للشافعية الذين يقولون بحرمة السفر بعد فجر الجمعة ، أما عند الزوال فيحرم عند الجميع .

س ٢٠٩ : هل تنعقد الجمعة بالمسافر وتصح إمامته أم لا ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجمعة لا تنعقد بالمسافر .

وذهب الحنفية إلى أن الجمعة تنعقد بالمسافر .

أما صحة إمامته وصلاته ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة إمامته وصلاته .
 وذهب الحنابلة إلى عدم صحة إمامته وصلاته .

س ٢١٠ : ما حكم السعي إلى صلاة الجمعة ؟

ج : إن السعي لصلاة الجمعة واجب ، فإذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن
 حضر العيد مع الإمام حضور الجمعة ويصليها ظهرا عند الحنابلة، خلافا للجمهور .

س ٢١١ : هل يجوز أن يكون الإمام غير الخطيب ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يكون الإمام غير الخطيب .
 وذهب المالكية إلى عدم الجواز إلا بعذر شرعي .
 وما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول .

س ٢١٢ : ما هي أركان الخطبة وما شروطها ؟

ج : أركان الخطبة هي : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، والوصية
 بالتقوى وقراءة آية من القرآن الكريم ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، هذا عند
 الشافعية والحنابلة .

وعند الحنفية لها ركن واحد وهو مطلق الذكر ولو بتسيحة واحدة ، وعند المالكية
 لها أيضا ركن واحد وهو التحذير والتبشير .

ويشترط عند المالكية والشافعية والحنابلة في المعتمد من مذهبهم أن تكون الخطبة
 خطبتين ، وعند الحنفية الخطبة الأولى شرط في صحة الجمعة ، والثانية عندهم
 سنة ، ويشترط القيام لها إلا لعذر .

وإن أول من خطب جالسا هو معاوية - رضى الله عنه - لتقل جسمه .
 ويشترط في صحتها :

١ - الطهارة التامة .

٢ - أن تكون باللغة العربية عند جمهور الفقهاء ، خلافا للحنفية الذين أجازوها
 بغير العربية .

٣ - أن تكون في الوقت .

٤ - أن يجهر الخطيب بها بحيث يسمع الحاضرين .

س ٢١٣ : ما حكم النوم في المسجد ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف ، وذهب الحنابلة إلى جواز نوم المسافرين والمقيم في المسجد بشرط ألا ينام أمام المصلين .

وقال المالكية : يجوز النوم في مساجد البادية والقرى دون مساجد المصر .

س ٢١٤ : ما حكم الأكل في المسجد ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على جواز أكل المعتكف في المسجد ، ثم اختلفوا بعد ذلك في أكل غير المعتكف ، فذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الأكل والشرب في المسجد بشرط ألا يترتب على ذلك تقذير المسجد ، وقال الحنفية يكره تنزيها أكل ما ليس له رائحة كريهة ويحرم أكل ما له رائحة كريهة .

س ٢١٥ : ما حكم رفع الصوت في المسجد ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن أدى ذلك إلى التشويش على المصلين ، وقال المالكية إنه يحرم ، أما رفع الصوت بالكلام الذي لا يحل فإنه لا يجوز مطلقا عند الجميع .

س ٢١٦ : ما حكم البيع والشراء في المسجد ؟ وهل تجوز المسألة في المسجد ؟

ج : ذهب الحنفية والمالكية إلى أن البيع والشراء في المسجد مكروه ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن البيع والشراء في المسجد حرام ، أما المسألة في المسجد فتجوز إذا كانت هناك ضرورة ولم يؤذ أحدا بتخطيه الرقاب أو يشغلهم عن صلاتهم

س ٢١٧ : ما حكم سجود السهو ؟ وما كفيته ؟

ج : سجود السهو واجب عند الحنفية سنة مؤكدة عند جمهور الفقهاء .

وكفيته : هو سجدتان كسجدتي الصلاة يتشهد بعدهما ويصلى على النبي ﷺ عند الحنفية ، ويتشهد فقط عند المالكية سواء كان السجود قبلها أي قبل السلام أو

بعديا أي بعد السلام ، ويتشهد للسجود البعدي دون القبلي عند الحنابلة ، أما عند الشافعية فإنه يسلم بعد السجدين مباشرة .

س ٢١٨ : ما هو محل سجود السهو عند الفقهاء ؟

ج : اختلف الفقهاء في محله على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى أن سجود السهو يكون بعد السلام الأول مباشرة .

وذهب المالكية والحنابلة في المعتمد إلى أنه إذا كان سجود السهو لنقص في الصلاة كان قبل السلام ، وإن كان لزيادة فيها كان بعد السلام .

س ٢١٩ : هل تبطل الصلاة بترك سجود السهو ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى عدم بطلان الصلاة ، وذهب المالكية إلى التفصيل فقالوا إن ترك المصلي سجود السهو القبلي بطلت صلاته ، سواء كان الترك عمدا أم سهوا إن طال الفصل ، وأما إن ترك سجود السهو البعدي فلا تبطل صلاته ، والسجود البعدي عند المالكية يكون لأجل الزيادة التي زادها المصلي في صلاته سهوا سواء كانت الزيادة من جنس الصلاة كزيادة ركعة أو سجدة أو سلام ، أو كانت من غير جنسها كالكلام الأجنبي عن الصلاة ، ويشترط في هذه الزيادة أن تكون قليلة السهو ، فإن كثرت بطلت الصلاة ، والسجود القبلي عندهم يكون للنقص في سنن الصلاة ، ويحرم تقديم السجود البعدي قبل السلام ويكره تأخير القبلي عن السلام ، ولا تبطل الصلاة في الصورتين أما من ترك فضيلة كالقنوت أو سنة خفيفة كتكبيرة واحدة فسجد قبل السلام بطلت صلاته ولا يعذر بالجهل ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن ترك سجود السهو الواجب مبطل للصلاة بخلاف سجود السهو المسنون ، وسجود السهو الواجب عند الشافعية هو الذي يسجده الإمام فيكون فعله واجبا على المقتدى ، فإذا لم يسجد المقتدى بطلت صلاته ، أما السجود الواجب عند الحنابلة فهو ما يترتب على الزيادة الفعلية في صلاة الفرض كأن زاد ركوعا أو سجودا أو قياما .

س ٢٢٠ : ما هي الأحوال التي يسجد للسهو فيها ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن من ترك ركناً من أركان الصلاة عمداً بطلت صلاته ولا تجبر بسجود السهو ، وعند الجمهور من ترك سنة عمداً لا تجبر بسجود السهو أيضاً ولكن لا تبطل صلاته ، ثم اختلفوا بعد ذلك في الأحوال التي يجبرها سجود السهو أذكرها مجملتها خروجاً من الخلاف :

١ - ترك ركن من الأركان سهواً وأمكنه الإتيان به كأن ترك السجود أو الركوع أو الفاتحة سهواً ثم جاء به فعلاً فإن لم يستطع الإتيان به ألغى الركعة وأتى بركعة أخرى قبل السلام وسجد لهذه الزيادة .

٢ - ترك سنة مؤكدة سهواً عند جمهور الفقهاء ، وواجب عند الحنابلة ، أو سنتين خفيفتين فأكثر كترك تكبيرتين في الركوع أو في السجود أما من ترك سنة واحدة خفيفة كتكبيرة انتقال واحدة أو تسمية واحدة فلا يسجد للسهو .

٣ - زيادة فعل من أفعالها سهواً كزيادة سجدة أو ركوع فأكثر أو القيام لخامسة فإن كان إماماً فسبح له المأمومون وجب عليه أن يرجع إلى جلوس التشهد مادام قد علم أنها خامسة ، فإن لم يرجع بطلت صلاته دون صلاتهم ووجب عليهم أن ينتظروه حتى يسلم أو ينووا نية المفارقة ويسلموا ، فإن اتبعوه في هذه الزيادة عمداً أو جهلاً بطلت صلاتهم .

أما من قام للثالثة بلا تشهد وفارق الأرض بيده وركبته فلا يرجع إلى التشهد ، وذلك لأن التشهد سنة والقيام للثالثة فرض فلا يصح ترك الفرض إلى السنة ، فإن عاد إلى التشهد عامداً بطلت صلاته عند جمهور الفقهاء ، وإن عاد ساهياً فإن صلاته لا تبطل عند الجمهور وعليه سجود السهو .

س ٢٢١ : متى لا يسجد للسهو ؟

ج : هناك أفراد لا يطالبون بسجود السهو عند المالكية وهم :

- ١ - من شك هل سلم أو لا ، فإنه يسلم ولا سجود عليه .
- ٢ - من شك هل سجد السجود القبلي أو لا ، فإنه يسجده ولا شيء عليه .

٣ - من شك هل سجد سجدة واحدة من السجود القبلي أو سجد سجدتين ، فإنه يأتي بالسجدة الثانية ولا شيء عليه .

٤ - من قرأ السورة في الركعتين الأخيرتين أو في واحدة منهما ، فلا سجود عليه لهذه الزيادة .

٥ - من خرج من سورة إلى سورة أخرى .

٦ - من خرج منه القيء أو القلس غلبة وكان الخارج قليلا طاهرا ولم يبتلع منه شيئا عمدا ، فإن كان الخارج كثيرا أو كان نجسا وهو المتغير أو ابتلع منه شيئا عمدا بطلت صلاته .

٧ - من رفع صوته في القراءة السرية أو حرك لسانه فقط بدون صوت في القراءة الجهرية .

٨ - من أعاد قراءة السورة على سننها من جهر أو سر بعد ما كان قرأها على خلاف سننها فلا سجود عليه .

٩ - من اقتصر في صلاته على إسماع نفسه في الصلاة الجهرية أو أسمع من يليه في الصلاة السرية .

١٠ - من فعل فعلا يسيرا كالتفاتاته وحك جسده ، وإصلاح سترته أو ردائه أو مشي لفرجة صفيين أو ثلاثة .

١١ - الإمام إذا أدار مأمومه ليمينه إذا وقف المأموم جهة يساره .

س ٢٢٢ : هل يبني على الأقل من كثر شكه أو سهوه ؟

ج : إن من كثر سهوه وشكه ولو مرة واحدة في إحدى الصلوات الخمس هل صلى ثلاثا أو أربعا لا يبني على الأقل ولا يأتي بما شك فيه ويسجد للسهو بعد السلام ، أما من قل شكه بني على الأقل وأتي بسجود السهو بعد السلام أيضا .

س ٢٢٣ : ما حكم صلاة المسبوق الذي ترتب على إمامه سجود السهو هل يسجد معه أو لا ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن المأموم إذا سها فإنه لا يسجد للسهو والإمام يتحمل ذلك عنه ، أما إن صلى المسبوق مع إمامه ركعة فأكثر وكان قد حدث منه

سهو ، فإما أن يكون هذا السهو يستوجب سجودا قبليا أو سجودا بعديا ، فإن استوجب قبليا وجب عليه أن يسجد مع الإمام قبل قضاء ما فاتته ولو لم يكن حلضرا عندما ترتب على الإمام هذا السجود ، فإن تركه الإمام وجب على المسبوق أن يسجد لنفسه قبل قضاء ما عليه إن علم ذلك ، وإن استوجب سجودا بعديا أخره المسبوق إلى تمام صلاته ثم يسجد بعد السلام فإن قدمه على السلام بطلت صلاته هذا عند المالكية ، وعند جمهور الفقهاء يتبع المأموم إمامه •

س ٢٢٤ : هل يجوز للإمام بعد تكبيرة الإحرام أن يجهر بالتعوذ ؟

ج : إن فعل ذلك لتعليم الناس فلا بأس به ، فقد كان عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يجهر بدعاء الاستفتاح مدة من الزمن ، وكان ابن عمر وأبو هريرة يجهران بالاستعاذة أحيانا ، ولا يجوز له المداومة على ذلك ، فإن ذلك يخالف السنة •

س ٢٢٥ : ما هي الصلاة الكاملة ؟ وما صفتها ؟

ج : الصلاة الكاملة هي ما اشتملت على الأركان وتحققت فيها الشروط والسنن ، وصفتها هكذا يسن لمن أراد الصلاة أن يخرج إليها بسكينة ووقار ، ويقارب خطاه ، وإذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى ، وفي الخروج منه يقدم اليسرى ، ثم يقول في

الدخول باسم الله والسلام على رسول الله ﷺ - اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، ويقول إذا خرج من المسجد نفس الدعاء ثم يقول افتح لي أبواب فضلك ، وإذا جلس في المسجد لا يشبك أصابعه ولا يخوض في حديث الدنيا ، ويجلس مستقبل القبلة ، ويسن قيام الإمام فالمأموم عند سماع قول المقيم قد قامت الصلاة ، ولا يكبر الإمام تكبيرة الإحرام حتى ينتهي المقيم من إقامة الصلاة ، وتسبىء الصفوف ، فيلتفت الإمام يمينا ويقول " استوتوا رحمكم الله " وشمالا كذلك ، ويكمل الصف الأول فالأول ويتراصون يمين الصف ، والصفوف الأولى تكون للرجال والأخيرة للنساء ، ويسن قرب الصف من الإمام ، وليس بين الإقامة والتكبير دعاء مسنون نصا ، ثم يكبر الإمام والمأموم بقولهم الله أكبر ولا يجزئ غيرها ، ولا يجوز للمأموم أن يسبق الإمام بالتكبير ولا أن يساويه ، ولا بد أن يأتي بالتكبيرة قائما في الفروض مادام قادرا على ذلك ، بخلاف النوافل ، فإن أتى المصلى بالتحريمة أو ابتدأها أو أتمها غير قائم صحت نفلا إن اتسع الوقت ،

ويكون حال تحريره رافعا يديه ندبا حذو منكبيه مضمومة الأصابع ويمدها ويستقبل ببطونها القبلة ، وكذلك عند ركوعه ، وعند الرفع منه ، فإن عجز عن رفع إحداها رفع الأخرى ، ويبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينهيه مع انتهائه ، فإن لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب إمكانه ويسقط بفراغ التكبير كله ، وكشف اليدين هنا في الدعاء أفضل ، ورفعها إشارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه تعالى ، ويسن للإمام أن يسمع المأمومين التكبيرات كلها ليتابعوه ، كما يندب جهره بقول سمع الله لمن حمده ، وكذا التسليمة الأولى ، فإن لم يمكنه إسماع جميعهم جهر به بعضهم ، ويسن جهره بقراءة الفاتحة والسورة في أولى مغرب وعشاء وفي صبح وجمعة وعيدين وكسوف واستسقاء وتراويح ووتر بقدر ما يسمع المأمومين ، والمأموم والمنفرد يسر بذلك كله بحيث يسمع نفسه وجوبا في كل واجب ، وذلك لأنه لا يكون كلاما بدون صوت وفي نفل لئلا يراعى المصلحة ، ثم إذا فرغ من التكبير يقبض كوع يسراه بكف يمينه ويجعلهما تحت سرتة ندبا ويجوز فوقها ، ثم ينظر المصلي في صلاته إلى موضع سجوده ندبا فلا يتعداه لأنه أخشع ، ثم يستفتح ندبا فيقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يستعيذ ندبا فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يبسم ندبا فيقول " بسم الله الرحمن الرحيم " ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسمة سرا ، فيسن أن لا يجهر بشيء من ذلك ، ثم يقرأ الفاتحة تامة بتشديداتها ، وهي ركن في كل ركعة فرضا أو نفلا ، وهي أفضل سورة ، وآية الكرسي أعظم آية ، ويقرأها مرتبة وجوبا فلو قرأها منكسة لم تصح صلاته ، ومرتلة ندبا فيتمهل في قراءتها ، ويقف عند كل آية ، ويكره الإفراط في التشديد والمد ، ويقرأها متوالية وجوبا فإن قطعها بذكر غير مشروع أو قطعها بسكوت غير مشروع وطال القطع عرفا أعادها ، فإن كان مشروعا كسؤال عند آية رحمة ، وكسكوت لاستماع قراءة إمامه وكسجوده لتلاوة مع إمامه لم يبطل ما مضى من قراءتها ولو طال ، أو ترك منها تشديدة أو حرفا مجمعا عليه ، أو ترك ترتيبا أعادها وجوبا الإمام والمنفرد فيستانفانها إن تعمدا ، وأما المأموم فهي سنة في حقه فلا يلزمه إعادتها ، ثم يقول كل مصل أمين جهرا في صلاة جهرية ويقول إمام ومأموم معا بعد سكتة لطيفة ليعلم أنها ليست من القرآن ، وإنما هي دعاء وهي اسم فعل بمعنى اللهم استجب ، وتبطل إن شدد ميمها ، وإن تركها

الإمام أو أسر بها أتى بها المأموم جهرا ، ثم بعد الفاتحة يقرأ الإمام سورة كاملة ندبا ، ويفتتحها ببسم الله الرحمن الرحيم ، ويجوز تفريق السورة في ركعتين ، ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ، وكره الاقتصار على الفاتحة ، وتكون السورة في صلاة الصبح من طوال المفصل ، وأوله سورة (ق) ولا يكره فيها بقصار السور لعذر كمرض وسفر ، وتكون في صلاة المغرب من قصار السور ، وأوله سورة الضحى ولا يكره فيها بطواله وتكون السورة في الباقي من الصلوات وهي الظهران والعشاء من أواسط السور ، وأوله سورة النبأ ، وحرمة تنكيس الكلمات وتبطل به الصلاة ، ويكره تنكيس السورة والآيات إلا في الفاتحة فيحرم ، ولا يكره ملازمة سورة من السور مع اعتقاد جواز غيرها ، وتباح في الصلاة فرضا كانت أو نفلا قراءة أواخر السور وأواسطها فإذا فرغ من قراءة الفاتحة والسورة يركع مكبرا رافعا يديه مع ابتداء الركوع ويجعل يديه على ركبتيه مفرجتي الأصابع ندبا ، ويكون رأسه بإزاء ظهره ، ويباعد مرفقيه عن جنبه ، ثم يقول : سبحان ربي العظيم ، والاقتصار عليها أفضل وأدنى الكمال ثلاث وأعلاه لإمام عشر ، ولمنفرد ما شاء مادام ذلك لا ينافي العرف .

ثم يرفع رأسه ويديه قائلا — الإمام والمنفرد — سمع الله لمن حمد ، ويقول إمام ومنفرد إذا اعتدل من الركوع " ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد " .

ويقول مأموم في حال رفعه من الركوع ربنا لك الحمد فقط ثم يكبر لسجوده ولا يرفع يديه ثم يسجد على سبعة أعضاء : الوجه واليدين والركبتين والرجلين ، ويسن أن يضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم جبهته وأنفه ويكون في سجوده على أطراف أصابع رجليه ندبا ، ويوجهها إلى القبلة ، ويجافي الساجد ندبا عضديه عن جنبه ، وبطنه عن فخذه ، ويضع يديه بالأرض حذو منكبيه ، ويبعد فخذه عن ساقه ما لم يؤذ جاره ، ويفرق ركبتيه ورجليه وأصابعهما ، ويكره ترك مباشرة الجبهة مكان السجود بلا عذر كحر أو برد ، فإن جعل بعض أعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه أو جبهته على يديه لم يجزأه هذا السجود ثم يقول سبحان ربي الأعلى ثلاثا ندبا ، والواجب مرة واحدة ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مفترشا يسرى رجليه ناصبا يمناه ويخرجها من تحته ويثني أصابعها نحو القبلة ويبسط يديه

على فخذه مضمومتي الأصابع ويقول بين السجدين " رب اغفر لي " ثلاثا ندبا ،
والواجب مرة ، وتكون السجدة الثانية كالأولى ، ثم يرفع رأسه من السجدة الثانية
وينهض مكبرا قائما على صدور قدميه ويعتمد عند القيام على ركبتيه إن سهل عليه
ذلك وإلا اعتمد بالأرض ثم يصلى الركعة الثانية كالأولى تماما غير تكبيرة الإحرام
والاستفتاح ، وأما التعوذ فإن فاتته في الركعة الأولى ذكره في الثانية فإذا ما انتهى
من الركعة الثانية يجلس مفترشا كجلوسه بين السجدين ويداه على فخذه قابضا
خنصر يمينه وينصرها ، محلقا إبهام يمينه مع الإصبع الوسطى منها بأن
يجمع بين رأس الإبهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه مشيرا بسبابتها
وهي الإصبع التي تلي الإبهام فيرفعها من غير تحريك في تشهد ، ودعائه عند ذلك
— الله يتمها على التوحيد مبسطا ويبسط أصابع يده اليسرى مضمومة إلى القبلة ،
ويقول سرا التحيات لله والصلوات والطيبات • السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله ، هذا في التشهد الأول أما إذا كان التشهد الأخير أكمله فقال
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، ثم
يستعيز ندبا ويقول : (أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة
المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال) وله أن يدعو ما يشاء بما ورد في كتاب
الله أو سنة النبي ﷺ — أو بما أثر عن السلف •

وليس له الدعاء بشيء مما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقني جارية
حسنة أو طعاما طيبا ثم يسلم وهو جالس فيقول عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله
وعن يساره كذلك ، وأن لا يطول السلام ، وأن ينوي به الخروج من الصلاة ولا
يزيد وبركاته •

وكذا المرأة تفعل مثل ما يفعل الرجل مما تقدم حتى رفع اليدين لكن تضم نفسها في
ركوع وسجود وغيرهما فلا تتجافى ، وتسدل رجلها في جانب يمينها في جلوسها •
وتسر بالقراءة وجوبا ، ثم يسن للجميع بعد السلام أن يستغفر الله ثلاثا ويقول اللهم
أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ثم يقرأ آية الكرسي ثم

يقول سبحانه الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين كل واحدة منها ، ثم يدعو بما شاء بشرط الإخلاص .

س ٢٢٦ : ما هو الاعتكاف وما حكمه ؟

ج : الاعتكاف هو المكث في المسجد من شخص مخصوص بنية التقرب إلى الله عز وجل .

وحكمه : يختلف باختلاف نوعه فإن كان نذرا كان الاعتكاف واجبا — وإن كان في العشر الأواخر من رمضان كان الاعتكاف سنة مؤكدة وإن كان في غير ذلك كان الاعتكاف مستحبا .

س ٢٢٧ : ما الهدف من الاعتكاف ؟

ج : الهدف من الاعتكاف هو صفاء القلب من شواغله الدنيوية وإقباله على الله بالكلية وإحساسه بألطف الله الخفية .

س ٢٢٨ : ما هو المكان الذي يجوز الاعتكاف فيه ؟

ج : اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز اعتكاف الرجال في مساجد البيوت التي لا تقلم فيها الجماعة .

واختلفوا بعد ذلك في اعتكاف النساء — فمنع اعتكافهن في هذه المساجد جمهور الفقهاء وأجازوه الحنفية .

ثم اختلفوا في الاعتكاف في المساجد الأخرى . فأجاز المالكية والشافعية الاعتكاف في أى مسجد من المساجد — واشترط الحنفية والحنابلة أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع وسطح المسجد كالمسجد في الاعتكاف .

وأرى أنه يجوز الاعتكاف في أي مسجد تقام فيه الجماعة .

س ٢٢٩ : ما أقل مدة الاعتكاف وما أكثر مدته ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن الاعتكاف لا حد لأكثره ، ثم اختلفوا بعد ذلك في أقل مدته : فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا حد لأقله فلو مكث المسلم ولو لحظات في المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف وخالف في ذلك المالكية فقالوا أقله يوم وليلة .

س ٢٣٠ : هل يشترط صيام المعتكف ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك فذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز الاعتكاف بغير صيام إلا أن ينذر المسلم الصيام في اعتكافه واشترط الحنفية الصيام في الاعتكاف المنذور واشترطه المالكية مطلقا سواء كان الاعتكاف منذورا أو غير منذور .

س ٢٣١ : ما هي شروط صحة الاعتكاف ؟

ج : شروط صحة الاعتكاف هي :

- ١ - الإسلام ٢ - النية ٣ - العقل أو التمييز فلا يصح من المجنون ويصح من الصبي المميز .
- ٤ ، ٥ - المسجد والصوم وقد سبق تفصيل ذلك عند الفقهاء .
- ٦ - الطهارة من الحيض والنفاس والجنابة هذا عند جمهور الفقهاء وقال المالكية والحنفية إن الطهارة من الجنابة ليست شرطا لصحة الاعتكاف وإنما هي شرط لحل المكث في المسجد . وعلى كل حال لا بد منها .
- ٧ - إذن الزوج لزوجته في الاعتكاف هذا عند جمهور الفقهاء ، وقال المالكية إن اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها صحيح مع الإثم ولزوجها الحق في منعها من الاعتكاف وإفساده عليها .

س ٢٣٢ : ما هي الأشياء التي يفسد بها الاعتكاف ؟

ج : الأشياء التي يجب على المعتكف أن يجتنبها فإن فعلها فسد اعتكافه هي :

- ١ - الردة : فإن ارتد المسلم فسد اعتكافه عند جمهور الفقهاء وخالفهم في ذلك الحنفية فقالوا لا يفسد اعتكافه بالردة . ولكن رأي الجمهور أولى بالقبول .
- ٢ - الجنون . ٣ - الجماع ومقدماته .
- ٤ - الخروج من المسجد إلا بعذر طبيعي : كالخروج للبول والغائط والاغتسال والوضوء وإزالة النجاسة .
- أو بعذر شرعي : كالخروج في حالة الحيض والنفاس أو لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة .

أو بعذر اضطراري قهري : كانهدام المسجد أو أداء شهادة تعينت عليه أو خوفه على نفسه أو متاعه وما إلى ذلك .

ويفسد الاعتكاف بالخروج لعيادة مريض أو تشييع جنازة وإن تعينت عليه عند جمهور الفقهاء وأجاز ذلك الشافعية في اعتكاف التطوع .
ولا بأس بالأكل والشرب والنوم وعقد العقود المحتاج إليها دون إحضار للمبيعات في المسجد .

س ٢٣٣ : ما هي الأشياء التي يستحب للمعتكف أن يفعلها ؟

ج : يستحب للمعتكف أن يفعل ما يأتي :

- (١) أن يختار أفضل المساجد ويعتكف فيه كالمسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى أو المسجد الجامع .
- (٢) أن يكثر من ذكر الله عز وجل وتلاوة القرآن الكريم والانشغال بنفسه وكثرة التفكير في مخلوقات الله عز وجل التي توصله إلى عظمة الله .
- (٣) أن يبتعد عن الجدل والمراء والصخب والغيبة والنميمة والقذف وما إلى ذلك .
- (٤) ويستحب له عدم الاشتغال بعلم وإن كثر ولو كان شرعياً تعلماً وتعليماً عند المالكية خلافاً للجمهور .

س ٢٣٤ : هل يجب قضاء الاعتكاف إن أفسده ؟

ج : ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الاعتكاف إن كان واجباً فإنه يجب عليه قضاؤه وإن كان مستحباً فقد اختلف الفقهاء في وجوب قضاؤه :

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول باستحباب القضاء وقال الإمام مالك بالوجوب .

س ٢٣٥ : ما هي ليلة القدر وما فضلها ومتى تكون ؟

ج : هي ليلة من أفضل ليالي السنة أنزل الله فيها القرآن الكريم ، من قامها إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، وهي خير من عبادة ألف شهر ليس فيها هذه الليلة .

وقد اختلف العلماء في تعيينها فمنهم من قال إنها ليلة الحادي والعشرين ومنهم من قال ليلة الثالث والعشرين ومنهم من قال إنها ليلة الخامس والعشرين وأكثرهم يرى

أنها ليلة السابع والعشرين وبعضهم قال إنها ليلة التاسع والعشرين ، والذي أدى إلى اختلافهم هذا هو اختلاف النصوص الواردة في شأنها عن رسول الله ﷺ .

س ٢٣٦ : ما حكم غسل الميت ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن غسل الميت فرض كفاية إذا قام به البعض ساقط عن الباقيين .

س ٢٣٧ : ما الذي يسن فعله عند المحتضر ؟

ج : يستحب لمن حضر احتضار الميت أن يفعل به ما يأتي :

- ١ - أن يوجهه إلى القبلة مضطجعا على شقه الأيمن ، ويلقنه الشهادتين بأن يذكرها ويكررها أمامه دون أن يأمره بها .
- ٢ - يستحب حضور أهله وأولاده وإخوانه وأهل العلم والصلاح ، ولا يتكلمون إلا بما فيه خير أو ذكر ، وأن يقرءوا له سورة يس فإنها تخفف عنه سكرات الموت ، فإن مات يسن إغماض عينيه وشد لحيته بعصابة تربط في رأسه لئلا ينفتح فمه وخلص ملابسه التي مات فيها ، ويوضع على سرير ويغطى بثوب يستره ويسارع الورثة بسداد ديونه ثم دفنه ، ومؤخر الصداق من الديون التي يجب الوفاء بها لأنه يحل بالموت أو الطلاق .

س ٢٣٨ : ما هي شروط غسل الميت ؟

ج : لغسل الميت شروط كثيرة أجمل أهمها فيما يأتي : -

- ١ (أن يكون الميت مسلما ، فإن كان الميت كافرا فلا يجب على المسلم تكفينه ولا تغسيله عند جمهور الفقهاء ، وقال بعض الشافعية إن كان الكافر ذميا وجب على المسلمين تكفينه رعاية لحقه عليهم .
- ٢ (أن يوجد من جسد الميت أكثره .
- ٣ (أن لا يكون شهيدا وهو الذي قتل في قتال الحربيين لإعلاء كلمة الله فهذا لا يغسل لمزيد شرفه ، ولا يكفن بل يدفن بثيابه ولا يصلى عليه .
- ٤ (أن لا يكون سقطا لم يتكامل الخلقة ، أما إن تكامل فيغسل ولو نزل ميتا عند جمهور الفقهاء ، وقال المالكية لابد من استقرار حياته بعد ولادته ولو لحظة .

س ٢٣٩ : هل يغسل الميت المحروق الذي لا يحتمل الدلك ، والغريق ؟

ج : إن كان الميت محروقا ولا يحتمل الدلك فلا يغسل بل ييمم في هذه الحالة بخلاف الغريق الذي يتحمل الدلك .

س ٢٤٠ : ما هي مندوبات غسل الميت ؟

ج : لغسل الميت مندوبات كثيرة من أهمها ما يأتي :

١ - أن يكون الغسل بسدر ويضرب الماء حتى تبدو له رغوة ثم يعرك به جسده لإزالة الوسخ ، فإن لم يكن هناك سدر فالصابون ونحوه يقوم مقامه ، ثم يضاف عليه الماء المطلق حتى يزول هذا كله بعد تجريد الميت من ثيابه ووضعته على مرتفع حين الغسل .

٢ - إيتار الغسل أي جعله وترا ثلاثا أو خمسا أو سبعا ولا يعاد الغسل كما لا يعاد وضوؤه لخروج النجاسة منه .

٣ - عصر بطن الميت برفق لإخراج ما فيه من النجاسة ثم يوضيه وضوء الصلاة ويتعهد أسنانه وأنفه عند الاستنشاق بعد المضمضة بخرقعة نظيفة ، كل ذلك يكون برفق .

٤ - إفاضة الماء على جنبه الأيمن ثم الأيسر ثم تنشيفه بخرقعة طاهرة قبل إدخاله في الكفن والإسراع بتكفينه بعد تغسيله .

٥ - اغتسال الغاسل بعد فراغه من غسل الميت .

س ٢٤١ : من الذي يغسل الميت ؟

ج : يستحب تقديم الزوجين على غيرهما ثم الأقارب ، الأقرب فالأقرب من عصابة الميت ثم الأخ لأم والخال والجد لأم ثم المرأة المحرم كأم وبنت وأخت وعمة وخالة هذا إذا كان الميت ذكرا وإذا عدم العاصب والمرأة المحرمة تيممه امرأة غير محرم لمرفقيه (الكوعين) وإن لم يكن للمرأة زوج يغسلها فأقرب أموأة لها ثم الأقرب فالأقرب فتقدم البنت فالأم فالأخت الشقيقة فالأخت لأب فبنت الأخ ، فإن لم يوجد المحرم يمت لكوعيا لا لمرفقيا كما يجوز للجنب والحائض أن يغسلا الميت .

س ٢٤٢ : متى ييمم الميت ؟

ج : ييمم الميت في الحالات الآتية :

- ١ - في حالة عدم وجود الماء أو للاحتياج إليه مع وجوده .
- ٢ - تقطع الجسد بالماء وتسلخه من صبه عليه .
- ٣ - إذا عدم وجود المحرم .

س ٢٤٣ : هل يجوز للزوجة الكتابية أن تغسل زوجها إن مات وأن يغسلها إن ماتت ؟

ج : اختلف الفقهاء في جواز ذلك على النحو التالي :

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للزوج أن يغسلها ولا يجوز لها أن تغسله .
 وذهب المالكية إلى أنه إذا مات الزوج ولم يكن له محرم يغسله ، جاز لها أن تغسله ،
 وذهب الشافعية إلى التفصيل فقالوا يجوز للزوج أن يغسل زوجته الكتابية ، ويكره لها أن تغسله .

س ٢٤٤ : ما هو حكم التكفين ؟ وما هو الواجب من الكفن ؟

ج : تكفين الميت فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ويكون التكفين من القطن أو الكتان ونحوه ، ويحرم أن يكون من الحرير للرجال والنساء ، وقيل يكره ، وأيضا يحرم الإسراف فيه وقيل يكره ، ويسن أن يكون الكفن قديما مغسولا أبيض طاهرا ، والواجب من الكفن للذكر ستر العورة وهو ما بين السرة والركبة ، وأما ستر جميع بدنه فهو سنة وقيل هو واجب ، وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنها قولا واحدا وما زاد على الكفن الواجب فهو سنة .

س ٢٤٥ : ما هي مندوبات الكفن ؟

ج : مندوبات الكفن كثيرة منها :

بياض الكفن وتخييره بالعود ونحوه ، والزيادة على الكفن الواحد ومنزله فالثلاثة أفضل من الاثنين ، وإلباس الميت قميصا ، وتعميمه بعمامة وعذبة في العمامة قدر

ذراع تجعل على وجهه ، وإزالة بواسطة أقلها من سرته لركبته ولفافتان فهذه خمسة للذكر والسبع للأنثى بزيادة لفافتين فتكون اللفاف أربعة ، وخمار يلف رأسها ووجهها وحنوط من كافور أو فيه كافور داخل كل لفافة من الكفن وتكفينه بالثياب التي كان يصلى فيها الجمعة أو التي شهد بها مشاهد الخير والصلاح .

س ٢٤٦ : ممن يؤخذ مال الكفن للذكر والأنثى ؟

ج : يؤخذ مال الكفن من مال الميت بعد سداد دينه ، فإن لم يكن له مال فكفنه على من تلزمه نفقته ، فإن لم يكن له فعلى بيت مال المسلمين ، هذا باتفاق الفقهاء إن كان الميت ذكرا ، واختلفوا بعد ذلك فيما إذا كان الميت أنثى ، فهل يكون الكفن من مالها ؟ أو من مال زوجها ؟ على النحو التالي :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن كفنها يكون من مال زوجها إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال فكفنها من مالها إن كان لها مال ، وإلا على من عليه نفقتها .
وذهب بعض الفقهاء ومنهم الحنابلة وبعض المالكية والشافعية إلى أن كفنها يكون من مالها لا من مال زوجها ، لأن الزوجية قد انقطعت بالموت .

س ٢٤٧ : ما حكم الصلاة على الميت ؟ وما شروطها ؟ وما فضلها ؟

ج : الصلاة على الميت فرض كفاية ، ويشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال قبله وستر للعورة ، وتصلى في أي وقت حتى في أوقات الكراهة ، وتصلى في المسجد وفي الخلاء وفي أي مكان طاهر .
وفضلها عظيم عند الله عز وجل ، فمن صلى عليها له قيراط ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أصغرهما مثل جبل أحد .

س ٢٤٨ : ما هي أركان صلاة الجنازة ؟ وما كيفيتها ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن أركان صلاة الجنازة هي التكبيرات الأربع والقيام لها والدعاء للميت ، وذهب الجمهور أيضا إلى أن النية ركن من أركان صلاة الجنازة

واختلفوا بعد ذلك في قراءة الفاتحة والصلاة على النبي ﷺ — هل هما من الأركان أم لا .

فذهب الحنفية والمالكية وبعض الشافعية إلى أن قراءة الفاتحة ليست بركن في صلاة الجنازة ، وذهب الشافعية في المعتمد عندهم والحنابلة إلى أن قراءة الفاتحة ركن في صلاة الجنازة ، وعليه فلا تصح الصلاة بدونها .

أما الصلاة على النبي ﷺ — بعد التكبيرة الثانية فهي ركن عند الشافعية والحنابلة ، وسنة عند الحنفية ، ومستحبة عند المالكية .

كيفية صلاة الجنازة :

هنا أذكر أكمل كفياتها خروجاً من خلاف الفقهاء فأقول :

أولاً : يستحضر المصلي نية صلاة الجنازة على من حضر من أموات المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام ، ثم يقرأ الفاتحة ، ثم يكبر التكبيرة الثانية يصلي بعدها على

النبي ﷺ — فيقول اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو للميت بهذا الدعاء اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وتجاوز عن سيئاته وأعل مقامه وأكرم نذله ووسع مدخله واغسله من خطاياه بالماء والثلج والبرد وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب النار وعذاب القبر ، اللهم لا تحرماً أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله .

ولك أن تدعو بما شئت ، هذا إذا كان الميت كبيراً ، أما إذا كان الميت طفلاً فإنك تقول اللهم اغفر لوالديه وارحمهما وتجاوز عن سيئاتهما واجعله ذكراً وفرطاً لهما ، ثم تكبر التكبيرة الرابعة ، ثم تسلم تسليم واحدة على اليمين أو أمامه ويقصد بها الميت ، ثم يسلم التسليمة الثانية على يساره ، ويستحب رفع اليدين في كل تكبيرة وأن يقف الإمام — عند الشافعية والحنابلة — عند رأس الرجل وعند وسط المرأة ، وعند الحنفية يقف الإمام سواء كان الميت ذكراً أم أنثى عند صدر الميت ، وعند المالكية يقف الإمام إن كان الميت ذكراً عند وسطه وإن كان الميت أنثى يقف حذو منكبها أي بالقرب من رأسها .

س ٢٤٩ : من أحق الناس بالصلاة على الميت إماما ؟

ج : أحق الناس بالإمامة هو وصي الميت ثم الأمير ثم الأب وإن علا ثم الصديق الملاصق والحبیب له في حياته .

س ٢٥٠ : هل يجوز للمشيع أن يتقدم على الجنازة ؟ وما مكروهات الجنازة ؟

ج : للمشيع أن يتقدم أو يتأخر بحيث لا يبعد عن النعش لربما احتيج إليه ، ويكره الذكر وقراءة القرآن وما إلى ذلك ، وحمل المشاعل والبخور والشموع والموسيقى يكره تحريما ، ويكره القيام للجنازة إلا لمن أراد السير معها ويكره الجلوس قبل وضع الميت على الأرض إلا لعذر .

س ٢٥١ : ما هي كيفية الدفن ؟

ج : الدفن الشرعي هو أن يحفر لحد في الأرض الصلبة أو يشق في الأرض الرخوة قدر نصف القامة ، ثم يبنى جانباه بالطوب اللبن ، ثم يوضع الميت فيه ويسقف ، وأن يوضع الميت على جنبه الأيمن ، وأن يكون مستقبلا للقبلة ، وأن يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ، وأن يضع تحت رأسه شيئا من التراب وتحت رجله ، وأن يكون اللحد أمينا ، ويكره طلاء القبور إلا من جنسها وهو الطين ، ويكره الكتابة عليها ، ويكره البناء على القبور .

س ٢٥٢ : هل يجوز دفن أكثر من ميت في قبر واحد ؟

ج : يجوز ذلك للضرورة كضيق القبر ، أما لغير ذلك فلا يجوز .

س ٢٥٣ : ما هو وقت الدفن ؟

ج : يجوز الدفن في أي وقت كان في ليل أو نهار عند جمهور الفقهاء ، وإن كان بعضهم كره الدفن ليلا وفي الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .

س ٢٥٤ : هل تجوز صلاة الجنازة على الغائب ؟

ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الصلاة على الغائب فقد ثبت أن النبي ﷺ — صلى على النجاشي ملك الحبشة حين علم بموته ، وصلى على زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب حين علم باستشادهما .
 وذهب المالكية والحنفية إلى أنه لا تجوز صلاة الجنازة على الغائب ، وما فعله النبي ﷺ — كان خصوصية له ، ولكن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الأولى بالقبول .

س ٢٥٥ : هل تجوز الصلاة على الميت بعد دفنه ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة إلى جواز الصلاة على الميت بعد دفنه في أي وقت ولو صلى عليه قبل ذلك .

وذلك لما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال خرجنا مع النبي ﷺ — فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر جديد فسأل عنه فقيل فلانة فعرفها فقال ألا آذنتموني بها (أخبرتموني بموتها) قالوا يا رسول الله كنت قائلاً (أي في القيلولة وهي النوم بعد الظهر) صائماً فكرهنا أن نؤذيك فقال لا تفعلوا لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا آذنتموني به فإن صلاتي عليه رحمة ثم أتى القبر فصفنا خلفه وكبر عليه أربعاً " .

س ٢٥٦ : ما هي المستحبات التي يجب اتباعها مع الميت ؟

ج : هناك أشياء كثيرة يستحب اتباعها مع الميت منها : —

- ١ — تكثير صفوف المصلين على الميت ، فإن اجتمع عدد من الناس قسمهم الإمام ثلاثة صفوف على الأقل .
- ٢ — أن يحمل الميت أربعة من الرجال إن كان كبيراً .
- ٣ — الإسراع بها لدفنها .
- ٤ — الخروج وراء الميت سواء كان ماشياً أو راكباً ، ويكون خلفها وعن يمينها وشمالها .

- ٥ - أن يعمق القبر ويوسع للميت .
- ٦ - أن يتولى الدفن من هو أحق بالإمامة في الصلاة عليه ، فإن لم يكن موجودا تولى ذلك من يعلمهما من المسلمين الأتقياء .
- ٧ - أن يغطي القبر بثوب عند وضع الميت فيه .
- ٨ - إدخال الميت القبر من جهة قدميه ويوضع على جنبه الأيمن بحيث يكون وجهه إلى القبلة .
- ٩ - أن يقول متولي الدفن بسم الله وعلى ملة رسول الله ويعرى خد الميت الأيمن ويوضع على لبنة أو حجر أو تراب ويوضع شيء خلفه من طوب أو غيره ليمنعه من الوقوع على قفاه ويظل متوجها إلى القبلة .
- ١٠ - تحل أربطة الكفن التي ربطت على بطن الميت أو صدره ثم يسد القبر سدا محكما بالطوب اللبن .
- ١١ - أن يحث من شهد الدفن ثلاث حثيات بكلتا يديه على القبر من جهة رأس الميت ويقول " منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى " .
- ١٢ - للمشيع الانتظار بعد الدفن بقدر ما ينحر جمل ويوزع لحمه ليستأنس بهم الميت ، ويدعون للميت ، ويستغفرون الله له .
- ١٣ - تلقين الميت المكلف بعد دفنه كلمة التوحيد ، ويقول يا فلان ابن فلانه ، أو يقول يا عبد الله بن أمة الله ، أذكر العقد الذي خرجت عليه من الدنيا ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت رضىت بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد ﷺ - نبيا ، وبالقرآن إماما ، وبالكعبة قبلة ، وبالمؤمنين إخوانا .

س ٢٥٧ : ما هي الأشياء التي تكره عند اتباع الجنازة ؟

ج : تكره الأشياء الآتية :

- ١ (التحدث في أمور الدنيا ، والاشتغال بغير ذكر الله عز وجل ، والضحك ، ورفع الصوت ولو بذكر الله عز وجل .

- ٢ (لا يتبع الجنازة بنار ، ولا صوت ، ولا مجاهر .
 ٣ (الذبائح التي تذبح للميت عند خروجه من البيت ، أو بعد دفنه .
 ٤ (دفن الميت عند طلوع الشمس وقبل أن ترتفع بقدر رمح ، وعند استوائها في وسط السماء ، والدفن ليلا إلا عند الضرورة .
 ٥ (دفن الميت في المنازل والمساجد .
 س ٢٥٨ : ما حكم وضع الجريدة الخضراء ونحوها على قبر الميت ؟
 ج : اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن ذلك لا يجوز ، وما فعله النبي ﷺ - كان خصوصية للنبي ﷺ .

وذهب بعض الفقهاء إلى أن وضع الجريدة الخضراء مستحب ، أما غيرها من الزهور فمكروه .

س ٢٥٩ : هل يجوز نبش القبر ونقل الميت ؟

- ج : يجوز نبش القبر في حالات منها :
 ١ (إذا محيت آثار الميت ليُدفن فيه ميت آخر .
 ٢ (إذا كان بالقبر مال محترم ينتفع به الناس .
 ٣ (إن دفن الميت من غير غسل ، أو كفن ، أو صلاة عليه ، فحينئذ يخرج الميت ليُغسل ، أو يكفن ، أو يصلى عليه ما لم يكن قد تغيرت رائحته وتناثرت أعضاؤه .
 وقد اختلف الفقهاء في نقل الميت من مكان إلى آخر على النحو التالي :
 ذهب الحنفية إلى أنه يكره نقل الميت من بلد إلى بلد ، ولا بأس من نقله قبل الدفن إلى بلد أخرى تبعد عنها نحو ميل أو ميلين .
 وذهب المالكية إلى أنه يجوز نقل الميت من مكان إلى آخر قبل الدفن وبعده .
 وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يحرم نقل الميت من بلد إلى بلد بعد الدفن إلا كمكة ، والمدينة ، وبيت المقدس ، لما لهذه الأماكن من مكانة عند الله عز وجل .
 وهذا ما أميل إليه وأرجحه .

س ٢٦٠ : ما حكم البكاء على الميت وهل يعذب ببكاء أهله عليه ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن البكاء على الميت جائز ولا شيء فيه ولو بصوت مرتفع إذا لم يصحبه صراخ ، أو لطم للخدود أو شق للجيوب أو دعاء بالويل والثبور ، فقد بكى النبي ﷺ — على ولده إبراهيم حين مات وقال " إن العين لتدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضي ربنا وإنا لفراقك يا إبراهيم لمحزونون " ولقول الله تبارك وتعالى " ولا تزر وازرة وزر أخرى " ، وحملوا الأحاديث الدالة على أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه على من أوصى بذلك قبل موته .

س ٢٦١ : ما هي مدة الحداد على الميت ؟

ج : ذهب الأئمة الأربعة إلى أنه يجب على المرأة التي مات زوجها أن تحد عليه أربعة أشهر وعشر ليال ، فتترك جميع أنواع الزينة ، ولا تخرج من بيتها إلا لضرورة ، ولا تحتك بالرجال إلا لحاجة ملحة في هذه المدة ، وذلك لقول الله تبارك وتعالى " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير " .

ولغير الزوجة أن تحد على ابنها أو قريبها ثلاثة أيام بإذن زوجها ، وذلك لقول النبي ﷺ — " لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا " .

س ٢٦٢ : ما حكم التعزية والجلوس لها ؟

ج : ذهب كثير من الفقهاء إلى أن التعزية مستحبة ، لأنها نوع من التعاون والتراحم بين المسلمين .

وهي أن يقول المعزى لأهل الميت " الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى " .

ويقول أهل الميت " إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها " .

وقد اختلف الفقهاء في حكم الجلوس لها على مذهبين :
 فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يكره الاجتماع والجلوس للجنائز ، بل يعزى أهل البيت فرادى في أي مكان .
 وذهب المتقدمون من الأحناف إلى أنه لا بأس بالجلوس في غير المسجد ثلاثة أيام للتعزية من غير ارتكاب محظور .
 ولكن ما يفعله الناس اليوم من الاجتماع للتعزية ، وإقامة السرايا ، وصرف الأموال ، والتباهي بالمقرئين والعائلات ، وغير ذلك مما فيه إسراف وإعجاب فهو حرام يأتى فاعله ولا يؤجر .
 وأرى أن التعزية تكون على القبر ، أو في أي مكان لأهل الميت دون الجلوس لها في مكان معين ، وليكن الاهتمام بإعداد الطعام لأهل الميت لأن ذلك هو الوارد عن النبي ﷺ .

س ٢٦٣ : ما حكم البناء على المقابر ؟

ج : ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة ذلك ، وخالفهم الشافعية فقالوا يجوز أن تبنى قبور الأنبياء والشهداء والصالحين ، وأن ترفع عليها القباب بلا كراهة لإحياء ذكراهم ، وأرى أن ذلك مخالف للسنة فلا يجوز البناء عليها .

س ٢٦٤ : ما حكم الجلوس والنوم والأكل والشرب والتبول والتغوط على القبور ؟

ج : اتفق الفقهاء على حرمة التبول والتغوط على القبور ، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم الأكل والشرب والنوم .

فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بالكراهة ، وخالف في ذلك المالكية فقالوا بالجواز .

س ٢٦٥ : ما الذي يصل إلى الأموات من الأحياء ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن الحي إن تصدق أو دعا للميت ووهب ثواب ذلك له فإنه يصل إليه وينتفع به ، ثم اختلفوا بعد ذلك في وصول ثواب غير الصدقة والدعاء من القرب إلى الموتى مثل هبة ثواب قراءة القرآن والذكر والطواف والصلاة والصيام وغير ذلك من القربات ، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن إهداء ثواب قراءة القرآن إلى الميت وما شاكل ذلك من القربات جائز ويصل إليه إن كان ذلك بدون أجر .

وذهب المالكية والشافعية في المشهور من المذهبين إلى أن إهداء هذه الأشياء غير جائز ولا يصل إلى الميت .

س ٢٦٦ : ما حكم زيارة القبور ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن زيارة الرجال للقبور أمر جائز ، وأن زيارة النساء للقبور إن كانت لتجديد الحزن والبكاء والندب ولطم الخدود وشق الجيوب وما إلى ذلك من الأمور المنهي عنها شرعا فإنها لا تجوز .
ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم زيارة النساء للقبور إذا خلت عن الأمور المنهي عنها على مذهبين :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن زيارة النساء للقبور في هذه الحالة مكروهة ، وذهب الحنفية في الأصح إلى أن زيارة النساء للمقابر مندوبة ، ووافقهم المالكية في جواز زيارة النساء للمقابر إذا كن لا أرب للرجال فيهن .

الرأي المختار :

هو جواز زيارة الرجال والنساء للقبور إذا كانت للاعتبار والاعتاظ وترقيق القلوب ، وخلت عن المخالفات الشرعية ، وذلك لقوله ﷺ - " كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم بالآخرة " .

وليس للزيارة مواسم معينة ، بل تكره الزيارة يوم العيد ، لأنه يوم فرح وسرور .
أما إذا اختلط الرجال بالنساء ، فإن الزيارة تحرم ولا تجوز .
والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم ، وأن يجعله زخرا لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين في كل لحظة وحين .

تم بحمد الله

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٣	معنى الطهارة
٣	الفرق بين طهارة الحدث وإزالة الخبث .
٤	الماء وأقسامه
٨	أحكام السور
١١	حكم استعمال أواني الذهب والفضة في الوضوء
١٢	هل يطهر جلد الميتة بالدبغ
١٢	حكم ما قطع من الحيوان وهو حي
١٣	الاستنجاء وأحكامه
١٣	مستحبات قضاء الحاجة
١٥	مكروهات قضاء الحاجة
١٦	الذي يحرم على داخل الخلاء أن يفعله
١٨	الاستجمار وشروطه
١٩	السواك وأحكامه
٢١	الختان وأحكامه
٢٢	حلق بعض الشعر ونتف الشيب
٢٣	سنن الفطرة
٢٥	فرائض الوضوء
٢٨	أحكام النية في الوضوء
٢٩	ماذا يقول المتوضيء إذا فرغ من وضوئه
٢٩	سنن الوضوء
٣٠	مكروهات الوضوء

٣١	حكم دائم الحدث والمعذور
٣٢	الأحداث التي تتداخل بالنية
٣٢	المسح على الخفين وأحكامه
٣٦	المسح على العمامة وشروطها
٣٧	المسح على خمر النساء
٣٧	المسح على الجبيرة
٣٩	نواقض الوضوء
٤٣	حكم تيقن الطهارة والشك في الحدث أو العكس
٤٣	الأشياء التي تحرم على المحذور
٤٤	الغسل وموجباته وأحكامه
٤٩	التيمم وأحكامه
٥٦	النجاسة وأنواعها وإزالتها
٦٣	الحيض وأحكامه
٦٦	النفاس وأحكامه
٦٧	ما هي الصلاة وعلى من تجب
٦٧	صلاة المغمى عليه والنائم والصبي
٦٧	حكم تارك الصلاة
٦٨	مواقيت الصلاة
٦٩	الأذان والإقامة
٧١	وقت أداء الصلاة ووقت قضائها
٧٢	كيف يصلى من كان في بلاد لا تغرب عنها الشمس
٧٢	الضرورات التي تبيح تأخير الصلاة
٧٣	هل يقضى الصلاة من تركها متعمدا
٧٣	شروط صحة الصلاة

٧٥	انكشاف عورة المصلي فجأة
٧٥	أركان الصلاة
٧٧	سنن الصلاة ومستحباتها
٨٠	مكروهات الصلاة
٨١	مبطلات الصلاة
٨٥	الأوقات والمواضع المنهي عن الصلاة فيها
٨٧	حكم التصويير
٨٧	حكم الصلاة على الدابة
٨٨	أقسام التطوع
٨٨	السنن التابعة للصلاة المفروضة
٨٩	صلاة التراويح وعددها
٩٠	تكرار الجماعة في المسجد الواحد
٩٠	الأحق بالإمامة
٩١	أحكام صلاة العيدين
٩٢	التكبير في أيام عيد الأضحى
٩٢	صلاة الكسوف والخسوف
٩٢	صلاة الاستسقاء
٩٣	صلاة الضحى
٩٣	صلاة الاستخارة
٩٤	حكم قضاء الفرض
٩٤	حكم قضاء النوافل
٩٥	قصر الصلاة وأحكامه
٩٧	الجمع بين الصلاتين وأسبابه
٩٨	صلاة المأموم خلف المصلي

١٠٦	التبليغ خلف الإمام
١٠٦	صلاة الإمام قاعدا
١٠٧	شروط الإمامة
١٠٧	هل يجوز اقتداء المسبوق بالمأموم
١٠٧	هل تصح صلاة الجماعة بغير نية الإمام الإمامة
١٠٨	من الذين تكره إمامتهم
١٠٩	إطالة القراءة في الصلاة
١٠٩	استخلاف الإمام لغيره
١١٠	صلاة من سبق إمامه بركعة كاملة في الصلاة
١١٠	حضور المرأة الصلاة في المساجد
١١٠	صلاة التوبة والشكر والتسليم والحاجة والضائع
١١٢	سجود التلاوة وأحكامه
١١٣	صلاة الجمعة وأحكامها
١١٦	حكم النوم والأكل في المسجد
١١٦	البيع والشراء ورفع الصوت في المسجد
١١٧	سجود السهو وأحكامه
١٢٠	حكم الجهر بالتعوذ بعد تكبيرة الإحرام
١٢٠	الصلاة الكاملة وصفته
١٢٤	الاعتكاف وأحكامه
١٢٧	غسل الميت وشروطه
١٢٧	ما الذي يسن فعله عند المحتضر
١٢٨	غسل الميت المحروق الذي لا يتحمل الدلك والغريق
١٢٨	مندوبات غسل الميت
١٢٨	من الذي يغسل الميت

١٢٩	الكفن وأحكامه
١٣٠	مكروهات الجنائز
١٣٢	أحكام دفن الميت
١٣٢	صلاة الجنائز على الغائب
١٣٣	الصلاة على الميت بعد دفنه
١٣٤	مكروهات اتباع الجنائز
١٣٥	وضع الجريدة الخضراء ونحوها على قبر الميت
١٣٥	نبش القبور ونقل الميت
١٣٦	البكاء على الميت وهل يعذب به
١٣٦	الحداد على الميت
١٣٦	التعزية والجلوس لها
١٣٧	البناء على القبور
١٣٨	زيارة القبور